الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي سعيدة

كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر

في العلوم الاقتصادية تخصص مالية وبنوك

الثـــــروات الإقـــــليمية ودورهـــــا في التـــــنميـــة الـــمحليـــة دراسة حالة ولاية سعيدة

إعداد الطالب :

❖ بركان سفيان

تحت إشراف :

زواد رجاء

أعضاء لجنة المناقشة :

الأستاذ :	رئيسا
الأستاذ :	مشرفا
الأستاذ :	ممتحنا
الأستاذ :	ممتحنا

السـنة الجـامعيـة : *2014 – 2015*

الفهـــرس

تمهيد: 01

1. الفصل الأول: الاقليم و التنمية المحلية
2. مقدمة: .....
3. عموميات حول التنمية و التنمية المحلية:.....
4. ماهية التنمية:.....
5. مفهوم التنمية و أهم عناصرها:.....
6. الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية :.....
7. معايير التنمية الاقتصادية:.....
8. عقبات التنمية الاقتصادية:.....
9. ماهية التنمية المحلية:.....
10. مفهوم التنمية المحلية:.....
11. مجالات التنمية المحلية :.....
12. أهداف التنمية المحلية:.....
13. التطلعات التنموية و العراقيل في ظل الموارد المتاحة:.....
14. دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية:.....
15. التطلعات التنموية :.....
16. العراقيل التي تواجه التنمية المحلية:.....
17. عموميات حول الاقليم و ثرواته :.....
18. ماهية الاقليم:.....
19. مفهوم الاقليم و أنواعه:.....
20. الثروات الاقليمية:.....
21. العوامل المؤثرة في استغلال الثروات:.....
22. النشاط الزراعي ﴿ زراعة–صيد–حيوان﴾ :.....
23. ماهية الزراعة و العوامل المؤثرة في قيامها:.....

24. أنماط الزراعة :.....
25. الانتاج الحيواني:.....
26. الثروة السمكية:.....
27. التعدين و الطاقة:.....
28. أنواع المعادن وأهم العوامل المؤثرة في استغلال المعادن:.....
29. التوزيع الجغرافي للثروات المعدنية و مستقبل الثروة المعدنية :.....
30. ماهية الطاقة وانتاجها واستهلاكها:.....
31. مصادر الطاقة في العالم :.....
32. النشاط الصناعي:.....
33. ماهية الصناعة:.....
34. أنواع الصناعة وأسس تصنيفها:.....
35. التوطن الصناعي:.....
36. خاتمة

الفصل الثاني: دراسة تطبيقة لولاية سعيدة

1. مقدمة
2. لمحة عن الولاية محل الدراسة :.....
3. تقديم ولاية سعيدة :.....
4. من حيث التضاريس و المناخ:.....
5. من حيث الموقع:.....
6. من حيث السكان:.....
7. من حيث التعليم:.....
8. البنية التحتية الاجتماعية و الاقتصادية لولاية سعيدة:.....
9. الصحة و الإسكان في الولاية:.....

10. شبكة الطرق و الموارد المائية في الولاية:.....
11. الزراعة و الصناعة و التشغيل و السياحة في الولاية:.....
12. التحليل العاملي كوسيلة لاكتشاف نقاط القوة و الضعف للمنطقة:.....
13. التحليل العاملي كطريقة لتشخيص الإقليم :.....
14. لمحة عامة عن أساليب التحليل العاملي :.....
15. التحليل إلى مكونات أساسية (ACP) :.....
16. عرض للدراسة التجريبية: :.....
17. جمع واختيار البيانات:.....
18. بناء مصفوفة البيانات وتعريف المؤشرات المحتفظ بها:.....
19. معالجة وتحليل لنتائج التحليل المكونات الأساسية(ACP) :.....
20. خاتمة:.....

قائمة المراجع:.....

قائمة الجداول:.....

مقدمة عامة

إن الأوضاع الاقتصادية الحالية التي تعيشها الجزائر تقتضي انتهاج الرشادة الاقتصادية على كل المستويات بما فيها الجماعات المحلية، حيث أصبحت أمام مسؤولية التعجيل بعملية التنمية الاقتصادية والتوجه نحو الاستثمارات والتجهيز على حساب استغلال الأمثل للثروات الاقليمية.

وكون الجزائر بلد من بلدان العالم الثالث، فإنها تسعى لتحقيق تنمية اقتصادية والتي لا تتم إلا بتطور التنمية المحلية، عن طريق ثروات محلية، التي يجب أن تكون على مستوى كل من الولاية والبلدية، فالولاية تمثل همزة وصل بين البلدية والدولة، ومنه نتساءل عن دور الاقليم في التنمية المحلية، وهل بامكانه تحسين الوضع الاقتصادي على المستوى المحلي في ظل تطبيق جيد للأنظمة، وبالتالي زيادة الاهتمام بدراسة أهمية الموارد الاقليمية، ومدى التحقيق الفعلي لها.

حيث أصبح الاقليم عضو مهم و عامل جد مؤثر في عملية التنمية الاقتصادية بشكل عام والتنمية المحلية بشكل خاص وبما أن الاقليم و منذ سنة 1950م أصبح أحد عوامل التنمية حيث لم يعد فقط يقتصر على التموقع و لكن أصبح من خلال ثرواته و من خلال العوامل المعرفة له عامل أساسي و مؤثر في عملية التنمية و من هنا تستوحي لب مذكرتنا التي تحاول على قدر الامكان إ براز دور الاقليم من خلال تعريفه وإبراز عوامله في سير عملية التنمية المحلية،ولكي تكون المذكرة أكثر دقة و شمولية أخذنا ملف ولاية سعيدة كمثال للدراسة، ومنه قمنا بطرح الإشكالية التي نحاول الإجابة عليها في هذه المذكرة والتي تتمثل فيما يلي:

الإشكالية

دور الاقليم لولاية سعيدة و ثرواتها في التنمية المحلية لهذه الولاية ؟

التساؤلات المطروحة: لمعالجة هذه الإشكالية تم طرح عدة تساؤلات هي:

- ما مفهوم التنمية و كذا التنمية المحلية ؟
- ما هو الاقليم وأ نواعه؟
- كيف يؤثر الاقليم في عملية التنمية المحلية ؟
- ما هي الثروات الاقليمية ؟
- ما هي العوامل المؤثرة في استغلال الثروات ؟
- هل الإمكانيات الاقليمية لولاية سعيدة كافية لتحقيق التنمية المحلية ؟

مقدمة عامة

فرضيات الدراسة:وللإجابة على هذه الإشكاليات حولنا التركيز على:

- التنمية المحلية جزء أساسي و محوري في عملية التنمية الاقتصادية﴿المبحث الأول﴾.
- الاقليم يؤثر في عملية التنمية﴿المبحث الثاني﴾.
- كيف أن الثروات الاقليمية لولاية سعيدة أثرت على التنمية المحلية لهذه الولاية﴿المبحث الثالث﴾.
- هل التحليل إلى مكونات أساسية﴿acp﴾ساعدنا في فهم و ربط بين دور الاقليم في التنمية المحلية ﴿المبحث الرابع﴾.

أهداف الدراسة: تهدف دراستنا لهذا الموضوع إلى ما يلي:

- ا لإجابة على التساؤلات المطروحة.
- التحسيس بضرورة التنمية المحلية في الوقت الراهن.
- التعرف على الولاية وهياكلها.
- الإطلاع على الثروات الاقليمية في ولاية سعيدة.
- استخدام التحليل إلى عوامل أساسية﴿acp﴾ لبيان دور الثروات الاقليمية في عملية التنمية.

- **أهمية الدراسة**

- إبراز الدور الذي تلعبه الولاية في تحقيق التنمية المحلية باعتبارها جماعة إقليمية مسؤولة عن تلبية احتياجات المواطنين.
- تدعيم المكتبة بمرجع جديد يساعد في عملية البحث خاصة في هذا المجال.
- فتح مجال بحث حول الثروات الإقليمية و علاقتها بالتنمية المحلية وبروزها كضرورة حتمية نتيجة التطورات الاقتصادية الوطنية

حدود الدراسة: بما أن الموضوع المعالج واسع ومتشعب ارتأينا بلورة دراستنا حول نقاط محددة تتمثل فيما يلي:

- اقتصرت دراستنا على ثروات الولاية من حيث واقع توزيعها وتحديد مصادرها.
- كما ركزنا على التنمية المحلية وعلاقتها بثروات الولاية.
- اقتصار الحالة التطبيقية على ولاية سعيدة فقط وتحديد فترة الدراسة في 2013.

منهج الدراسة

للوصول إلى الإجابة على التساؤلات المطروحة من خلال هذا البحث واختبار صحة فرضيات الدراسة، اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي لنتمكن من عرض المعلومات والبيانات وفق مراحل البحث فتطرقنا إلى التنمية المحلية، والاقليم، وعلاقته بالتنمية المحلية، وقمنا بدراسة تطبيقية حول الموضوع.

مقدمة عامة

تقسيمات البحث

من أجل معالجة هذا الموضوع وتماشيا مع المنهج المتبع ولعرض المعلومات بطريقة بسيطة وواضحة،قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين رئيسيين وهما كما يلي:

الفصل الأول: يتمثل المبحث الأول في ماهية التنمية والتنمية المحلية وكذلك التطلعات التنموية و العراقيل التي تواجه التنمية المحلية.وبالنسبة للإقليم وثرواته والعوامل المؤثرة فيه تم معالجتها في المبحث الثاني.

الفصل الثاني: يتعلق هذا الفصل بدراسة تطبيقية حول ولاية سعيدة واستعمال أسلوب إحصائي لإجراء التحقيقات و يتمثل هذا أسلوب في التحليل إلى مكونات أساسية وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين:

نتطرق في المبحث الأول إلى التعريف بالولاية من جميع النواحي، ثم نتطرق إلى البنية التحتية الاجتماعية و الاقتصادية للولاية وبعدها نمر إلى استخدام التحليل العاملي كوسيلة لاكتشاف نقاط القوة و الضعف للمنطقة في المبحث الثاني.

وفي الأخير نقدم خاتمة عامة نعرض فيها أهم ما توصلنا إليه من نتائج ونعطي بعض التوصيات التي قد تفيد الطالب الباحث مستقبلا.

تمهيد الفصل :

تسعى الكثير من دول العالم سواء المتقدمة أو المتخلفة إلى زيادة معدلات التنمية التي احتلت مركزا هاما في الدراسات الاقتصادية كما أن التنمية لها دور في تحقيق الأهداف الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية السياسية. ومع التطور الاقتصادي أصبحت الجماعات المحلية (البلدية، الولاية) تلعب دورا هاما في تطوير المجتمعات وأصبحت لها موارد التي تتحصل عليها من مصادر مختلفة على مستوى الوحدات المحلية، حيث أن التنمية المحلية اهتمت بمختلف الجوانب والمجالات و لتحقيق تنمية محلية لابد من أن تكون هناك موارد أو ثروات على المستوى المحلي لتمويل هذه العملية ولقد سلطنا الضوء في الفصل الأول على التنمية المحلية و الاقليم هدا الأخير الدي أصبح يلعب دور هام في التنمية المحلية التي تعتبر معيار لتطور المجتمع.

المبحث الأول:عموميات حول التنمية و التنمية المحلية

– إن ازدهار اقتصاد أي بلد يستلزم وجود تنمية اقتصادية شاملة ومتنوعة في المجالات الاقتصادية المختلفة والتنمية تستهدف التخلص من حالة التأخر في حين أن التنمية الصحيحة لا بدلها من تحقيق العدالة الاجتماعية،أما عملية التنمية المحلية فقد حظيت باهتمام كبير من الباحثين خاصة في عصرنا نظرا لأهميتها والدور الذي تلعبه في تنمية المجتمع ككل حيث أطلق عليها في البداية مصطلح تنمية المجتمع ثم تطور إلى أن أصبح التنمية الريفية وبالتالي أصبح هناك مفهوم جديد للتنمية لا يشمل المناطق الريفية فقط وإنما المناطق الحضرة وهذه التنمية تمس مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لتحقيق أهداف معينة .

المطلب الأول:ما هية التنمية

الفرع 1 : مفهوم التنمية واهم عناصرها.

1– مفهوم التنمية:

تعرف التنمية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو الاقتصادي حيث انها عملية يزداد بواسطتها الدخل الوطني للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة وعليه نجد انه إذا كان معدل التنمية اكبر من معدل النمو السكاني فان متوسط دخل الفرد الحقيقي سيرتفع [1]

وقد تعددت آراء الاقتصاديين حول مفهوم التنمية والتي سنعرض من بينها:

ا)– تعريف جيرالد ماير Gerald *Meir* [2] يرى أن مفهوم التنمية الاقتصادية هي:" عملية يرتفع بموجبها الدخل الوطني الحقيقي خلال فترة من الزمن".

" تعني ارتفاع الدخل الفردي لفترة زمنية طويلة مصحوبة بانخفاض مستوى الفقر وعدم المساواة"

ب)– تعريف سيلسوا فورتادوا:seleso fultardo

هي الزيادة في تدفقات الدخول الحقيقية،أي زيادة في كمية السلع والخدمات الجاهزة في وحدة زمنية" [3]

ج)– تعريف ويلنكسي WalinsKy:

– " التنمية الاقتصادية تعني النمو الاقتصادي أي ازدياد إجماليا في إنتاج السلع والخدمات بمعدل أسرع من نمو السكان "

---

[1]– كاظم حبيب–مفهوم التنمية الاقتصادية– دار العربي الطبعة الأولى 1970ص 01

([2]) و ([3]) محمد عبد العزيز عجيمية د– محمد علي الليثي– التنمية الاقتصادية و مشكلاتها الدار الجامعية الإسكندرية لطبعة 2002ص 50

كما يرى WalinsKy بان التنمية الاقتصادية بالنسبة للبلدان النامية تعني اللحاق بركب الدول المصنعة واستبدال العمل البشري بالتكنولوجي والقضاء على كل ملامح الفقر ونشر العدالة الاقتصادية والتحويل من إنتاج سلعة واحدة إلى تطور الصناعة وتحقيق استقلال اقتصادي وطني.

في حين نجد أن الاقتصادي السويدي ميردال MirdAl قد قدم تعريفا شاملا للتنمية حيث قال :

" التنمية هي التحركات التصاعدية للنظام الاجتماعي ككل"

ويفضل بعض الاقتصاديين تفسير التنمية على أنها تعني شيئا أكثر من مجرد زيادة التقليل من درجة الفقر وهذا الرأي يقتضي تعريف التنمية على أنها " عملية يزداد بواسطتها دخل الفرد الحقيقي والدخل الوطني الحقيقي خلال فترة زمنية طويلة "[1]

2)– عناصر التنمية الاقتصادية:

وفقا للتعاريف المذكورة آلفا، نجد أن للتنمية عناصر مختلفة أهمها:

– **الشمولية:** فالتنمية تغيير شامل ينطوي ليس فقط على الجانب الاقتصادي وإنما الثقافي ، السياسي، الاجتماعي،والأخلاقي.

– **الزمن:** وهذا يعني أن التنمية مقترنة بفترة زمنية هي عملية طويلة المدى.

* حدوث زيادة مستمرة في متوسط الدخل الحقيقي.

* حدوث تحسن من توزيع الدخل لصالح الطبقة الفقيرة.

* التخفيف من الفقر.

الفرع 2 : الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية

* تبدأ غالبية مؤلفات التنمية الاقتصادية،بالتفرقة بين التنمية والنمو ويجتهد كل اقتصادي في إضافة المزيد من الفروق بين المفهومين،إلا أنهم متفوقون على أن مفهوم النمو الاقتصادي يعني النمو الكلي لكل من الدخل القومي والناتج القومي كما يستخدم المفهوم عند الإشارة للبلدان المتقدمة،أما مفهوم التنمية الاقتصادية فهو يتضمن بالإضافة إلى النمو الكمي إجراء مجموعة من التغيرات الهيكلية في بنيان المجتمعات كما يستخدم للإشارة للبلدان المتخلفة.

[1]– **Sead kinea-international tried and developement.OX, the express 1953- P23**

* النمو يشير إلى عملية الزيادة الثابتة أو المستمرة التي تحدث في جانب معين من جوانب الحياة أما التنمية فعبارة عن تحقيق زيادة سريعة وتراكمية دائمة عبر فترة زمنية والنمو يحدث في الغالب عن طريق التطور البطيء والتحول التدريجي أما التنمية فتحتاج إلى دفعة قوية ليخرج المجتمع من حالة الركود والتخلف إلى حالة التقدم والنمو [1].

النمو الاقتصادي ليس مرادف للتنمية الاقتصادي ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها كما انه يبين أن النمو لايعني التنمية أو على الأقل ليس مرادف لها لكنه جزء منها وضروري لتحقيقها .

يحاول « Lewis » لويس في تعريفه تبيان الفرق بين النمو والتنمية فيقول " النمو الاقتصادي هو أمر ضروري للتنمية لأنه وحده يمكنه رفع مستوى معيشته" وفي نفس المعنى جاء "ولنيسكي" في تعريف شامل للتنمية الاقتصادية بالإضافة إلى التفريق بين التنمية والنمو فيقول " عن التنمية الاقتصادية بالنسبة للاقتصاديين تعني قبل كل شيء النمو الاقتصادي أي ازديادا ،إجماليا في لإنتاج السلع والخدمات ، بمعدل أسرع من نمو السكان عن النمو الاقتصادي.

في الحقيقة هو أهم عنصر منفرد في التنمية الاقتصادية وهو أساس لها إلا أن النمو وإن كان أساسيا فانه ليس مرادفا تماما للتنمية الاقتصادية ولا يكفي وحده لضمان تحقيقها[2]."

*ويتضح مما سبق فإن المفهوم السائد للنمو هو التوسع الاقتصادي التلقائي غير المعتمد والذي لا يستدعي التغيير في الهيكل الاقتصادي للمجتمع ويقاس حجم التغيير الكمي في المؤشرات الاقتصادية (الإنتاج،القرض،الدخل الوطني) وينطبق ذلك المفهوم على البلدان المتقدمة.

* أما المفهوم السائد للتنمية فهو التوسع الاقتصادي المقصود والذي لا يمكن أن يحدث بدون تدخل الحكومة وبمقتضى أو بالضرورة تغير الهيكل الاقتصادي للمجتمع وعلى ذلك تصبح المقاييس الكمية غير كافية لقياس درجة التنمية وينطبق المفهوم على البلدان المتخلفة .

*بعدما تعرفنا على آراء العلماء في التفرقة بين مفهومي النمو والتنمية وجد أن للتنمية الاقتصادية أبعاد ستة وهي:

1- أن يكون التغيير في حجم النشاط الاقتصادي بالزيادة.

2- أن تستند عملية التنمية بالدرجة الأولى على القوى الدائمة للمجتمع.

3- أن تضمن عملية التنمية تحقيق نمو متواصلا ومستمرا من خلال تجدد موارد المجتمع بدلا من استنزافها .

4- أن تحقق توازنا بين القطاعات المجتمعات الاقتصادية.

[1]- محمد شفيق-دراسات في التنمية الاقتصادية-الإسكندرية 1993 دار الهناء للطباعة ص 28.

[2]- إسماعيل شعبان- مقدمة في اقتصاد التنمية-نظريات التنمية والنمو وإستراتيجيات التنمية ص 52،ص53.

5- أن تلبي حاجات الغالبية العظمى لإفراد المجتمع.

6- أن تحقق قدرا كبيرا من العدالة بين الأفراد والمجتمع.

* ويمكن اعتبار هذه الأبعاد الستة هي الأبعاد الأساسية التي تحدد شكل واتجاه سياسة التنمية الاقتصادية التي تتبعها كافة بلدان العالم وعلى ذلك يمكن تعريف التنمية الاقتصادية بأنها مجموعة السياسات التي يتخذها مجتمع معين يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي استنادا إلى قوة ذاتية مع ضمان تواصل هذا النمو وتوازنه لتلبية حاجات أفراد المجتمع وتحقيق أكبر قدر ممكن من العدالة الاجتماعية.[1]

الفرع 3: معايير التنمية الاقتصادية.

ومن بين أهم هذه المعايير يمكن ذكر مايلي:

1)- النمو: والذي يتم بين فترة وأخرى مما يدل على الارتفاع الزمني في متوسط الاستهلاك الفردي وينبغي بطبيعة الحال أن يكون الارتفاع مستقلا وسهلا بما ترغب فيه الجماعة بصفتها الكلية.

2)-**التقييم المبني على الموازنة بين الأشخاص:** والذي هو أصلا من تلك الناحية التي تعلق بالكيف مع عملية النمو التي تتم من فترة إلى أخرى كما ينبغي أن يكون النمو الاقتصادي بحيث يؤدي إلى تقبل الفوارق في الاستهلاك بين مختلف الجهات أو الفئات داخل الجماعة.

3)- المقارنة الدولية التي تحدث عموما في نفس الوقت الواحد: فالتنمية يدل عليها تحول صعودي في مستويات المعيشة على النمو الذي يؤدي إلى تقليل التفاوت بين الدول من ناحية متوسط استهلاك الفرد.

4)- **التقييم على أساس الموازنة بين الأنظمة:** وفيه تكون التنمية متصلة بالطاقة التي يمكن الوصول إليها عن طريق استخدام جميع ما يتوفر من المعرفة التكنولوجيا و استخداماتها[2].

5)- **متوسط دخل الفرد:** هذا حيث أن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي هو انسب المعايير للدلالة على درجة التقدم الاقتصادي عند الدولة المتخلفة[3]

6)- حجم الدخل القومي: يرى فريق العلماء أن اتخاذ حجم الدخل القومي كمعيار للدلالة على مدى تقدم الدولة من الناحية الاقتصادية فهم يذكرون أن حجم الدولة ما إذا كان كبير فان ذلك يعكس تقدمها اقتصاديا والعكس إذا كان حجم دخلها صغيرا فان ذلك يعكس تخلفها اقتصاديا.

1- ملتقى الوطني الأول " الاقتصاد الجزائري في الالقية الثالثة" بجامعة سعد دحلب البليدة.

2- كاظم حبيب –مفهوم التنمية الاقتصادية- دار العربي الطبعة الأولى 1970ص 37

PKimK,bebrgerK , economy devlopement new York 1988 P 01 - 3

الفرع 4 : عقبات التنمية الاقتصادية

1- معوقات التنمية من الناحية الاجتماعية:

ا)- **انتشار البطالة:** تعد البطالة إحدى معوقات التنمية الأساسية فان الأفراد الذين يكونون في حالة بطالة يقسمون دخول الأفراد المنتجين ويشاركونهم فيها مما يؤدي إلى خفض متوسط الدخل الفردي وتقليل معدل تكوين رأسمال والحد من الادخار وهي أمور ذات صلة وثيقة في تأثيرها السلبي على التنمية وقدرة الاقتصاد الوطني كما أنها تعد عقدة أمام القضاء على التخلف.

ب)- **ضعف القاعدة أو النسيان الصناعي:** تعد الصناعة احد مقومات التنمية باعتبارها احد مجالات الأنشطة الاقتصادية الأساسية وذلك بخلاف كل من النشاط الزراعي والخدمي وتعاني الدول النامية من ضعف البنيان الصناعي الذي يعكسه انخفاض نسبة العاملين في هذا المجال بالنسبة لمجموع السكان بعكس الحال في الدول المتقدمة صناعيا.

ج)- **التبعية الاقتصادية للخارج:** تتصف اقتصاديات الدول النامية بالتبعية الاقتصادية للخارج (الدول المتقدمة).

د)- **ضعف البنيان الزراعي:** ويقصد به كل ما يتعلق بهذا المجال الزراعي من حيث:حجم الإنتاجية الزراعية، عدد العاملين الزراعيين ، حجم البطالة المقنعة، الملكية الزراعية،خصوبة الأرض، الشكل القانوني للملكية والإيجار وطرق الاستغلال ،أساليب الزراعة والري.

* سيادة الإنتاج الواحد.
* نقص رؤوس الأموال
* انخفاض متوسط الدخل الفردي ومستوى المعيشة .[1]

2)- معوقات التنمية من الناحية الاقتصادية: ارتفاع معدلات الزيادة السكانية بالنسبة للإنتاج مع عدم الاستغلال الأمثل لتلك القوى البشرية المتزايدة واحتلال الهرم السكاني في حين تعاني معظم الدول النامية من زيادة من إعداد سكانها لا تتماشى غالبا مع قدراتها الإنتاجية وهو أمر يكون له آثار سلبية على الاقتصاد القومي.

* سوء توزيع السكن جغرافيا والتفاوت في الازدهار و تموين المناطق .
* انتشار الأمية وانخفاض مستوى التعليم.
* انخفاض المستوى الصحي مع سوء التغذية بالمجتمع وانتشار الأمراض المستوطنة بين الأفراد...الخ [1]

[1]- محمد شفيق – دراسات في التنمية الاقتصادية- ص 78 .

[1]- بعوش محمد أمين ،البشير عبد الرحمان،عقبات التنمية الاقتصادية،جامعة وهران 2004.2003

3)– معوقات التنمية من الناحية الإدارية:

* سوء إدارة المنشآت وعدم كفاء الجهاز الإداري.

* تشير المشكلة الإدارية في المجتمعات النامية إلى أن هناك قصورا أو تخلفا في أساليب العمل الإداري يحول دون تحقيق للاستفادة القصوى من استغلال الموارد المتاحة قوميا وتتمثل في بعض المظاهر الإدارية في المجتمع:

* سوء توزيع الاختصاصات وخاصة الفنية وعدم تطبيق مبدأ التوزيع وفقا للتخصص مع تدخل اعتبارات أخرى لا تتعلق في كثير من الأحوال بالكفاءة والخبرة العلمية والمؤهلات العلمية وإنما ترتكز على المعرفة والوساطة والقرابة وعدم تطبيق أساليب الإدارة الحديثة في كل القطاعات في كثير من التجمعات النامية واستمرارها في الاعتماد على الأساليب الإدارية القديمة مع الركون إلى القوانين ولوائح مالية وإدارية سابقة عقد عليها الزمن.

* ضعف الإدارة الحكومية وسوء إدارتها للوحدات الحكومية والوحدات الأخرى.

* الصلاحيات الكبيرة لاختصاصات مجالس الإدارة والمديرين في المنشاة الصناعية في معظم الدول النامية بمقارنتها بمثيلتها في الدول المتقدمة .

* تدخل المنظمين بإدارة المنشاة في الدول النامية في تفصيلات العمل الدقيقة حتى وان لم يكن لديم خبرة إدارية مناسبة لهذا العمل.

* البطء الشديد في الإجراءات الإدارية والتكرار والازدواج والتراخي في الأوامر والتهرب من تحمل المسؤولية مع تفشي الروتين والبيروقراطية وتسلل التعقيدات والقيود .

4– التعقيدات أو المعوقات من الناحية السياسية:

التبعية السياسية: حيث نجد الدول المتقدمة تمارس تأثيرات واضحة على الدول المتخلفة حتى تضمن وجود نظام سياسي موالي لها من خلال تدعيم النظم الحاكمة وهي في ذات الوقت لا تتوزع عن التخطيط لإحداث عدم استقرار سياسي يحقق أهدافها ويعوض التنمية فيها هذا والمساعدات الاقتصادية التي تقدمها الدول المتقدمة للدول النامية للدول النامية

(رؤوس الأموال،تكنولوجيا،خبراء....الخ)، تكون غالبا بهدف السيطرة والتحكم وضمان التبعية الدائمة لها:

* يعتبر عدم الاستقرار وانتشار الحروب الأهلية احد عوامل إعاقة التنمية

* تفتقد الكثير من المجتمعات إلى الحرية في أيدي جماعات معينة ومنها لا تتوزع السلطة توزعا عادلا.

* ضعف المشاركة السياسية وضعف مستوى الثقافة السياسية لدى أبناء هذه المجتمعات وغياب الوعي السياسي والمشاركة السياسية .

* تتميز تلك الدول النامية بالتغيير السريع والفجائي والجزري وعدم الاستقرار السياسي نتيجة لغياب الديمقراطية والمشاركة الجماهيرية سياسيا ونتيجة لسيادة النظم الديكتاتورية في تلك الدول هو ما يعوق التنمية بشكل مباشر ويؤثر في معادلاتها [1]

المطلب الثاني:ماهية التنمية المحلية

الفرع 1 : مفهوم التنمية المحلية

تعرف التنمية المحلية على أنها "العملة التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للإرتفاع بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي". [2]

كما عرفها الأستاذ محي الدين صابر على أنها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم الاقتصادية والاجتماعية وهذا الأسلوب يقوم على أحداث تغير حضاري في طريقة تفكير والعمل والحياة عن إثارة وعن البيئة المحلة وأن يكون ذلك الرعي قائما على أسس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا وإداريا". [3]

كما تعرف التنمية المحلية على أنها "تحقيق الزيادة التنموية في كافة القطاعات على المستوى المحلي للوصول إلى مراحل متقدمة من التنمية والنمو والتحقيق المستوى الإنساني الذي تحدده مثاليات التفكير الاجتماعي المعاصر وإمكانياته على السواء". [4]

"لعل من شأن توفير المناخ الملائم للتنمية المحلية من خلال توظيف الإمكانيات المتوفرة فيما هو ايجابي وهادف إلى النهوض بالمهام المستعجلة. للدفع بعجلة التنمية إلى الأمام وامتصاص الضغوط والأزمات وحتى النزاعات وخوض رهان التنمية بمناهضة جميع أشكال التخلف". [5]

"التنمية المحلية وسيلتها وهدفها هو الإنسان المتواجد على تراب الجماعة فيجب أن تستند الأعمال أساسا على تعبئة البطاقات البشرية المستهدفة بالتنمية". [6]

---

[1] – محمد شفيق –دراسات في التنمية الاقتصادية – نفس المرجع السابق.

[2] عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية الإسكندرية، **2001** ص **13**.

[3] – كمال التابعي، تعريف العالم الثالث (دراسة نقدية في علم الاجتماع و التنمية)، القاهرة دار المعارف، **1993** ص **23**.

[4] – محمد أمين عقلة المومنين، التنمية في الوطن العربي ، ص **30**.

[5] – **www.tanmia ma/ article.plp3 ? id.article- 27188 ling-fr**

[6] – **2006-12-21** اليوم العالمي حول التنمية المحلية بسلا "مركز التنمية المحلية" www.google.com

ومن التعارف والمداخلات التالية يمكن استخلاص التعريف التالي:

التنمية المحلية هي عملية تفسير تتم يشكل مستمر لا تنتهي ولا تتوقف عند نقطة معينة ولكنها مستمرة ومتصاعدة لإشباع الحاجات والمطالب المتجددة للمجتمع المحلي ومن ناحيه اخرى تتم عمليه التنميه امحليه بالتكامل بين الريف والحضر.

الفرع 2: مجالات التنمية المحلية.

من خلال تعريفنا للتنمية بصفة عامة لاحظنا اتساع مجالات ونطاق التنمية كتخصص ليصل إلى معظم العلوم الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكذلك الإدارة حيث تم طرح التنمية كمفهوم له روابط واتصالات قوية بالعلوم الأخرى مما أدى إلى بروز المجالات التنموية التالية:[1]

التنمية الاقتصادية:

ويقصد بها تحريك وتنشيط الاقتصاد القومي من خلال زيادة القدرة الاقتصادية مع ضرورة استخدام كافة الموارد بهدف تشجيع الاستثمار وهنا علينا إبراز الفرق بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية فالأول يعني زيادة في شبه الدخل القومي الحقيقي التي تحدث بمرور الزمن أما التنمية الاقتصادية فتشير إلى قيام الدولة بتغير هيكل الإنتاج وهيكل توزيع الدخل لصالح الأفراد.[2]

التنمية الاجتماعية:

يقصد بها الارتفاع في الجانب الاجتماعي من خلال تبني سياسات اجتماعية تساعد على تحسين المستويات المعيشية والحد من الفقر وخاصة في المجتمعات المحلية من خلال خلق فرص عمل والقيام بأنشطة لتنمية المجتمع وهذا ما يؤدي إلى تخفيض معدلات البطالة والحد من انتشار الآفات الاجتماعية كالسرقة، الجرائم ... الخ.[3]

كما تطمح التنمية الاجتماعية إلى تحسين نوعية الخدمات المقدمة على مستوى المجتمع في المناطق التي تعاني من الفقر من خلال القيام ببرامج تنموية مختلفة تشمل قطاع التعليم، الصحة، البيئة ... الخ.

التنمية السياسية:

ا التنمية السياسية تعتبر من إحدى الجوانب الرئيسية للتنمية باعتبارها الأساس في تحقيق العمل التنموي،ولهذا تسعى الدول إلى إقامة نظام سياسي قادر على التعبير عن أراء القطاعات العريضة من أبناء المجتمع، بحيث يعتمد على الديمقراطية منهجا وتحفيز المشاركة في حل المشكلات.[4]

---

[1] – محمد عبد العزيز عجمية، التنمية الاقتصادية،الدار الجامعية الإسكندرية ص 18.

[2] – موسى اللوزي، التنمية الإدارية، دار للنشر والتوزيع عمان ص 28.

[3] – موسى اللوزي ، نفس المرجع.ص 29.

[4] – مجلة الحقيقة لمجلة علمية فكرية محكمة تصدر دوريا عن جامعة أدرار، العدد الأول أكتوبر 2002.

الفرع 3: أهداف التنمية المحلية.

من التعاريف السابقة يتضح لنا أن التنمية المحلية تهدف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف في مختلف النواحي الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية والحضارية.

أهداف اقتصادية.

- تنمية المؤسسات الاقتصادية والاهتمام بجميع النشاطات الاقتصادية.[1]
- إقامة الصناعات الأساسية التي تشكل الدعامة التي يقام عليها التصنيع.
- زيادة المداخيل الجبائية المحلية بما يكفل إمكانية تحسين وزيادة الخدمات المقدمة لأفراد المجتمع المحلي.[2]
- توفير الإمكانيات التي تتيح إنشاء وظائف حقيقية.
- تعمل على زيادة أسواق واختراقها واضافة أسواق جديدة محلية.

أهداف اجتماعية.

- تنمية المجتمع المحلي وتوفير وتطوير الخدمات المقدمة لهم.
- تلبية وتزويد الخدمات بشكل سريع ونوعي لكل من يطلبها.
- الحصول على رضا أفراد المجتمع المحلي.
- زيادة درجة الاكتفاء الذاتي بالنسبة للمجتمع المحلي وخاصة في مجال (السكن، الصحة، الشغل، التعليم).
- ربط علاقة ثقة وتعاون بين السكان.
- القضاء على معانات الفقراء والمحرومين.[3]

أهداف ثقافية.

- اكتساب ثقافة مالية محلية تؤدي إلى ترشيد استخدام الأموال العمومية.
- تعزيز وحدة التصور الثقافي والقيادة لضمان الانضباط الضروري بشكل منظم وتعزيز الديمقراطية المحلية.
- التخلص من مظاهر الضعف الإداري وسوء الانتماء أو مظاهر الفساد.
- إحياء النشاط والجمعيات الثقافية مما يؤدي إلى اهتمام بالإطارات الفنية.

أهداف حضارية.

- تطوير المدن بما يجعل منها رمز للسيادة الوطنية.
- رفع المستوى الحضري بحيث يخلق ظروف مماثلة للرقي الاجتماعي عبر سائر المستوى المحلي.
- إعطاء القيمة الحقيقية للطاقات البشرية والمالية ولو لمدة مؤقتة.

---

[1] – سيد علي ميهوبي، الجباية المحلية وأثرها على التنمية المحلية، مذكرة ليسانس، معهد علوم التسيير،المركز الجامعي بالمدية، 2006 ص105

[2] –موقع الانترنت www.googl.ae، مجلة طريق الخير التي تصدرها عن الإغاثة الإسلامية.

[3] – مباركي جميلة، المالية المحلية ودورها في تحقيق التنمية، مذكرة ليسانس، معهد العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي المدية، 2006 ص 14.

– زيادة المشاريع التطويرية بالإضافة إلى مجالات جديدة وفق خطة أولويات من شأنها أن تنهض بالمجتمع المحلي نحو أفق أفضل.

المطلب الثالث: التطلعات التنموية والعراقيل في ظل الموارد المتاحة.

الفرع 1: دور الموارد المالية في تحقيق التنمية المحلية.

لتحقيق التنمية المحلية بمفهومها الشامل فإن ذلك يتطلب موارد مالية كبيرة ويرجع ذلك إلى عدة عوامل:

التنمية المحلية وضرورة توافر الموارد المالية.

إن ضرورة توافر الموارد المالية يمكن أن يحقق مجموعة من الأهداف، وهذه الأهداف ترتبط بمجموعة الحاجات التي لابد من إشباعها.

فالأهداف الاقتصادية بما تتضمنه من السعي إلى رفع مستوى المعيشة لدى الأفراد في المجتمعات المحلي من خلال إقامة المشروعات الاقتصادية والخدماتية التي تؤدي إلى توفير السلع والخدمات على المستوى المحلي.

"والأهداف الاجتماعية والسياسية والإدارية كلها تحتاج إلى المزيد من الموارد المالية، لكي تتحقق بالصورة المطلوبة وخاصة إذا كانت كل الآراء قد توصلت إلى أن توفر الموارد المالية المحلية يؤدي إلى تحقيق تلك الأهداف بأكبر كفاءة ممكنة مما يعمق ويزيد من التنمية الاجتماعية والسياسية والإدارية على المستوى المحلي بمعدلات كبيرة [1]

والخلاصة أن توافر الموارد المالية يشكل عنصرا هاما في اتخاذ القرارات اللازمة لتنمية المجتمعات المحلية، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء رسالتها الخاصة بتحقيق أكبر معدلات تنمية محلية ممكنة يتوقف إلى حد كبير على حجم مواردها المالية المتاحة. والتنظيمات المحلية تقاس بمدى إمكانية تحقيق التنمية المحلية وأهدافها بالاعتماد الذاتي على الموارد المحلية الذاتية بأكبر درجة ممكنة.

ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية.

تشير الدلائل والمؤشرات إلى ارتفاع تكلفة تقديم الخدمات المحلية وارتفاع تكلفة إقامة مشروعات التنمية المحلية في الكثير من أنظمة الإدارة المحلية المطبقة في مختلف دول العالم.

ويمكن تقسيم الأسباب وراء ارتفاع معدلات تكلفة تقديم الخدمات وإقامة مشروعات التنمية المحلية إلى أسباب وعوامل داخلية تخص البيئة الداخلية للتنمية المحلية على مستوى المحليات وتنحصر أساسا في زيادة الأجور وارتفاع أسعار الخدمات ومستلزمات تقديم الخدمة.

"وهناك عوامل خارجية وتنقسم تلك العوامل بدورها إلى عوامل تخص السياسات الاقتصادية والسياسات العامة التي تشير إلى أن الحكومات المركزية في الكثير من دول العالم تبني سياسات إصلاحية وتشمل هذه السياسات على مجموعة من العوامل أو المتغيرات الاقتصادية التي تؤدي إلى تكلفة تقديم الخدمات وإقامة المشروعات الخاصة

[1] – عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001 ص 28

بالتنمية. مثل: زيادة أسعار الفائدة على القروض المقدمة للمحليات، والتي بدورها تؤدي إلى ارتفاع تكلفة المشروعات التنموية".[1]

ويضاف إلى كل ذلك إتساع نطاق الخدمات المحلية وتزايد أحجام المشروعات المحلية يؤدي بصورة آلية إلى تزايد تكلفة التنمية تلقائيا. ولا شك أن هذا الاتجاه يلقى بعبء كبير على القائمين بالإدارة المحلية وبذلك أقصى جهود لتعبئة المزيد من الموارد المالية المحلية لإحداث المزيد من التنمية المحلية والبحث عن أفضل السبل لتعبئة تلك الموارد والبحث أيضا في حسن استخدامها.

تزايد الاتجاه إلى الإعتماد الذاتي في تمويل التنمية المحلية.

إن عملية تزايد اعتماد المحليات على الإعانات الحكومية في تقديم الخدمات المحلية والمشروعات الخاصة بتنمية المجتمعات المحلية، ويؤدي إلى قبول الإدارة المحلية بالمزيد من الرقابة الحكومية، ولذا لابد على الادارة المحلية تضع نصب عينها للحصول على الموارد المالية لمواجهة تقلبات التنمية المحلية دون الإخلال بمبدأ استقلالية مالية محلية.

"ولاشك أن نجاح الادارة المحلية المالية في الحصول على أكبر منفعة من استخدام الموارد المحلية المتاحة يؤدي إلى تدعيم كيان نظام الادارة المحلية".[2]

وهناك اتجاه آخر يشير إلى أنه في الكثير من البلدان أصبح هناك رغبة متزايدة في تحميل المحليات المزيد من أعباء تمويل التنمية المحلية، والتي يعتبرونها جزء من التنمية القومية الشاملة.

ومن هذا المنطلق يمكن استنتاج أن التنمية المحلية تحتاج إلى المزيد من الموارد المالية و التي يمكن أن تحد من معدلات التنمية المحلية المطلوبة وإذ رغبت الإدارة المحلية في تسريع عملية التنمية المحلية فإنها في هذه الحالة مطالبة بتعبئة المزيد من الموارد المالية المحلية بكل الوسائل الممكنة.

الفرع 2: التطلعات التنموية.

إن الغاية الأولى والأساسية للتنمية المحلية تتجلى في رفع وتحسين وترقية المستوى المعيشي للأفراد من خلال تدعيم الاستثمار المحلي وتفعيل دور المواطن في التنمية المحلية.

تدعيم الإستثمار المحلي.

يعد الاستثمار المباشر احد اشكال الإستثمار المحلي ويهدف هذا الإستثمار إلى تراكم الثروات وخلق فرص أكثر من مناصب العمل، ويرتبط هذا النوع من الإستثمار بميادين متعددة كالاستثمار في المجال الفلاحي مثل: إستصلاح الأراضي وكذلك الاستثمار المالي والأسواق المالية والتي تتعلق بشراء عدد من السندات بنسبة فائدة مضمونة وهي تجربة جديدة.

[1]–عبد المطلب عبد المجيد ، مرجع سابق ص 30.

[2] – عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق ص 32.

ولكن تجربة الإستثمار المالي للجماعات المحلية لم تطبق في الجزائر بسبب نقص الخبرات والتجارب في هذا الميدان، إلا أنه في ظل الإصلاحات الجارية والتي تمس القطاع المصرفي ومع تبادل الخبرات الدولية فإنه يمكن الدخول في هذا النوع من الإستثمار بشكل إيجابي وفعال يخدم أهداف التنمية ويرقيها وتحقق مكاسب وموارد مالية تمكن الجماعات المحلية الدخول في الشراكة مع متعاملين آخرين عموميين كانوا أم خواص، وذلك في إطار مشروع تحدد فيه حقوق وواجبات كل طرف في عقد الشراكة على أساس دفتر الشروط والأعباء.

إن قانون الإستثمار 12.93 أعطى للإستثمار المحلي دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية وةيتجلى ذلك من خلال إنشاء هيئات مختصة مثل: لجنة المساعدة من أجل ترقة وتحديد الإستثمارات CALPI حيث تتكفل هذه الهيئة:

تشجيع ومساعدة المستثمرين في تنفيذ مشاريعهم الإستثمارية.

ضمان ترقية الإستثمارات.

توفير وإحاطة المستثمرين بمختلف المعلومات الضرورية إقتصادية، تقنية، ....

"إن الاستثمار يعد أحد الدعائم في التنمية المحلية في حالة ما إذا تدخلت الجماعات المحلية في ترقيته وتدعيمه بشكل فعال وواضح".[1]

تفعيل قاعدة المساهمة في تمويل التنمية المحلية.

" لكي تتحقق التنمية المحلية تحتاج الدول النامية دعما لاقتصاديات التنمية كأن تساهم جهود الأفراد لإكمال التقدم الاقتصادي ودفعه لتحقيق المستوى المطلوب".[2]

لهذا لابد من تكثيف سياسة الاتصال مع المواطنين وإشراكهم في القرار المحلي كما يجب أن تمنح الجماعات المحلية إمكانيات حقيقية لاستعمال قدراتها واحتياطاتها قصد مساهمة المواطنين في الأعمال المسطرة.

ومن ثم فإنه يمكن التفكير مستقبلا في جعل الجماعات المحلية التي تعكس رغبات المواطنين من أجل السعي جماعيا إلى تحقيق أهداف مشتركة تصبوا كلها لتحقيق الصالح العام وتلبية حاجات المواطنين.

الفرع 3: العراقيل التي تواجه التنمية المحلية.

رغم الإصلاحات التي عرفها النظام الجبائي منذ الاستقلال إلا أن الجماعات المحلية لازالت تواجه عقبات وخاصة فكرة التميز بين الضريبة المحلية وضريبة الدولة ظلت الأساس الذي يقوم عليه النظام الجبائي. هاته الفكرة التي انجر عنها احتكار الدولة للضرائب ذات المردود المرتفع وترك الضرائب ذات المردود المنخفض لفائدة الجماعات المحلية.

نتائج التميز بين ضريبة الدولة والضريبة المحلية.

---

[1] –د.موسى رحماني، وسيلة سبتي، مداخلة تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية

dramoussar @ wissal.dz ص 9.

[2] – عبد المطلب عبد المجيد، مرجع سابق الذكر ص 10

إن تمركز السلطات الجبائية بيد المركزية أدى انتقال النظام الجبائي وتجريد الجماعات المحلية من مصدرها وجعلها دائما في تبعية للسلطات المركزية.

أولا:نقص عوائد الضرائب المحلية: إن ضعف الفوائد الجبائية يعتبر من أكبر المشاكل التي تعاني منها الجماعات المحلية نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الجباية في تمويل الميزانية المحلية ويرجع سبب ضعف المصادر الجبائية المحلية إلى سببين رئيسيين:

1- كثرة الإعفاءات التي تمس الجباية وخاصة التي تستفيد منها الجماعات.

2- أغلبية الضرائب غير منتجة.

ثانيا: تبعية النظام الضريبي المحلي للدولة:

على الرغم من أن الجماعات المحلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي المعترف به من خلال التنظيم الإداري اللامركزي، إلا أنها لاتملك أي سلطة جبائية حيث أن هذه الأخيرة وباعتبارها قضية جعلت من اختصاص الدولة.

والسؤال الذي يطرح هو على أي أساس يتم توزيع الضرائب بين الدولة والجماعات المحلية؟ أو هل يؤخذ معيار معين ومحدد تنتهجه السلطات المختصة في توزيعها للضرائب والرسم بين الدولة والجماعات المحلية؟

وتستفيد الدولة من الحصة الكبيرة على حساب الجماعات المحلية ، ولهذا فإنه من الضروري رفع الالتباس الذي يكتفي بتوزيع العائدات الجبائية وبالتالي وضع أسس منطقية وموضوعية لتوزيع الموارد الجبائية،" لأنه ليس من العدل أبدا أن نستأثر الدولة بالضرائب الأكثر مردودية وتترك العقيمة للجماعات المحلية".[1]

عدم تساوي الموارد الجبائية بين الجماعات المحلية :

قد تظهر للعام والخاص عند تصفحه للقوانين في الجزائر وجود توازن جبائي لكن في الحقيقة هذا التوازن ينحصر في المجال القانوني فقط، حيث تستفيد الجماعات المحلية من نفس الضرائب والرسوم بنفس السلطة الجبائية.

أما من حيث مداخيل هذه الضرائب والرسوم فإنها تتفاوت من جماعة إلى آخرى مما يؤدي إلى ظهور مجموعتين مجموعة تعرف بيسرها المالي نتيجة استفادتها من عائدات جبائية ضخمة جعلت منها جماعات غنية، في حين تعاني المجموعة الثانية من صعوبات مالية حادة نتيجة لحصتها الضئيلة من الموارد الجبائية وهي تعرف بالجماعات الفقيرة. وهنا يتدخل الصندوق المشترك للجماعات المحلية لتقليص الفوارق في الموارد المحلية حيث يتم توزيع الموارد المجمعة في هذا الصندوق على الجماعات المحلية ذات الموارد المالية الضئيلة.

هذا التفاوت يرجع إلى تمركز النشاطات الاقتصادية والتجارية، فكلما كان تمركز النشاطات الصناعية والتجارية. تعرف الضرائب مردودا مرتفعا والعكس صحيح، فالمناطق التي تعرف كثافة في النشاطات تعرف الجماعات المحلية يسرا ماليا نظرا لحجم العائدات المعتبرة التي تستفيد منها. أما المناطق الفقرة التي لاتوجد بها نشاطات صناعية

[1] – عبد الله نعيمة، الجهاز الجبائي ودوره في تمويل الجماعات المحلية، مذكرة ليسانس، معهد علوم تجارية، المركز الجامعي يحي فارس ، 2004 ص 19

وتجارية فإنها تعرف صعوبات مالية حادة نتيجة لعدم توفرها على نشاطات فإنها تستفيد من إعفاءات وتخفيضات "وهاته الإعفاءات والتخفيضات تشجع الاستثمارات من جهة إلا أنها من جهة أخرى تزيد من حدة الأزمة المالية لهذه المناطق"[1]، اضافة إلى حل المؤسسات العمومية المحلية وتصفيتها التي كانت تساهم في ميزانية الجماعات المحلية قبل وصولها إلى حالة إفلاس.

عدم توازن بين الأعباء والمصادر:

في العشرية الأخيرة ومع تعديل قانون الولاية والبلدية 1990 ظهر تزايد مستمر للأعباء على الجماعات المحلية، ظهرت لكل جهة مشاكلها ومطالبها. وهذه المشاكل تمثلت في النمو الديمغرافي وتنوع احتياجات بالإضافة إلى غلاء الأسعار وزيادة التكاليف .

إن الأعباء التي هي على عاتق الجماعات المحلية في تزايد مستمر عكس المداخيل التي لاتستطيع مواكبة ومسايرة هذا التطور، فهذا الانعدام في التوازن ينجر عنه بطبيعة الحال آثار على الجماعات المحلية.

أولا: التطور السريع للنفقات.

إن تزايد الأعباء العمومية مشكل معروف على المستوى الوطني وحتى الدولي إذ يعتبر ظاهرة عالمية يفسرها التدخل المستمر والمتزايد للجماعات المحلية في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافة ففي نهاية القرن التاسع عشر كانت الميزانيات المحلية تضم مجموعة من النفقات المحلية ذات الجانب الاقتصادي الواسع.

مما أدى على ضرورة توافر الخدمات الإدارية كإنشاء شبكات توزيع المياه وإنشاء الأسواق المغطاة.

ثانيا: ضعف تطور العائدات الجبائية.

من المعروف أن العائدات الجبائية المحلية تشكل المصدر الأول لتنمية المحلية إذ تستحوذ على 90 % من العائدات الإجمالية للجماعات المحلية ولهذا كان الاعتماد عليها كثيرا.

إن عملية تمويل المشاريع والبرامج وتغطية أغلب النفقات وذلك منذ الاستقلال إلا أن هذه الموارد لم تستطع مواكبة النفقات والأعباء نظرا لتطورها البطيء.

ثالثا: آثار انعدام التوازن بين الأعباء والمداخيل المحلية.

إن انعدام التكافؤ بين المصادر وأعباء الجماعات المحلية في السنوات الأخيرة انجر عنه عدة آثار سلبية نذكر منها:

القصور في التكفل الملائم بمهام الخدمة العمومية القاعدية مثل التطهير، صيانة الممتلكات العمومية... الخ.

تراكم ديون الجماعات المحلية اقتضى الاستعانة بموارد الصندوق المشترك للجماعات المحلية.

كما يمكن أن نلخص الأسباب الرئيسية لعدم التوازن في الميزانية.

الاعتبار الأول هو ارتفاع الأسعار.

التطور الكبير لكتلة الأجور والنفقات الكلية لسير البلديات.

[1]– عبد الله نعيمة، مرجع سابق الذكر ص 24

المبحث الثاني :عموميات حول الاقليم و ثرواته

إن بعض الدراسات تهتم ببحث المشاكل الاقتصادية العالمية أو المحلية وأسبابها كمشكلة الغذاء والسكان والطاقة وانقسام العالم إلى تكتلات اقتصادية ومشاكل النقل العالمي.

لذلك كان من الضروري نتيجة هذا التشعب والتنوع في الموضوعات أن تختلف طرق معالجتها ومناهج البحث فيها. ومعظم الدراسات الحديثة تكاد تتفق على حصر مناهج البحث في المنهج الاقليمي الذي يتناول الدراسة الاقتصادية لمنطقة معينة أواقليم محدد والمنهج الموضوعي الذي يتميز بدراسة الانشطة الاقتصادية المختلفة أي دراسة حرفة من الحرف مثل حرفة الصيد والرعي والزراعة والتعدين والصناعة والتجارة والنقل وغيرها من الحرف.

المطلب الأول:ماهية الاقليم

الفرع 1 : مفهوم الاقليم وانواعه

1- مفهوم الاقليم :

الإقليم هو عبارة عن رقعة من الأرض تتسم بخصائص معينة تميزها عما يجاورها من أقاليم أخرى، والإقليم قد يكون مناخيا؛ في هذه الحالة نجد رقعة الأرض تتسم بخصائص مناخية عامة تسودها وتميزها عن غيرها، وقد يكون الإقليم نباتيا أو طبيعيا بصورة عامة، بمعنى أن تتجانس فيه العناصر الطبيعية المختلفة من موقع جغرافي وتضاريس ومناخ وتربة ونبات و حيوان، وكل هذه الخصائص تجعله يتميز عما حوله من أقاليم أخرى.

والعناصر الطبيعية المذكورة تؤثر على سكان الإقليم وتحدد خصائصهم وأنشطتهم المختلفة، وبالتالي مدى توفر احتياجاتهم ومدى مستواهم الحضاري، وهذا عن التحديد الطبيعي للإقليم.

أما التحديد البشري، فيتمثل في الحدود التي خطها الإنسان سواء كانت سياسية أو إدارية، وهي حدود قسمت سطح الأرض إلى دول متميزة في الغالب، وقد تنقسم الدولة الواحدة إلى ولايات أو مديريات أو مقاطعات أو محافظات أو إمارات، وقد تتفق الحدود البشرية مع الحدود الطبيعية أو تقاربها أو لا تتفق، لذلك من المراعى عند تخطيط حدود إقليم ما أن يتجانس السكان في وحدة واحدة تجمعهم خصائص مشتركة وتتكامل حياتهم الاقتصادية والاجتماعية داخل الوحدات الصغيرة، ولكن قد تشذ هذه القاعدة في كثير من الأحيان عن النمط السكاني السائد، وقد ترجع لأسباب تتعلق بالنقل والمواصلات.

وللحدود البشرية أهمية كبيرة في حياة الشعوب، لانها تحدد حركة السكان واتجاه نموهم وأنشطتهم المختلفة ومستوى الخدمات التي تقدم لهم، بالإضافة إلى أنها تحدد النطاقات التي تمارس فيها الحكومة سلطاتها، وعلى ذلك فالإقليم عبارة عن رقعة من الأرض يسودها عناصر طبيعية محددة مميزة عما يجاوره من أقاليم، كما تسكنه جماعات من السكان لهم خصائصهم المميزة من عدة نواحي كالعرقية والتاريخ والعادات والتقاليد والنمو السكاني والكثافة والنشاط الاقتصادي ومستواهم الحضاري إلى غير ذلك[1].

[1]-موقع الانترنت www.googl.ae، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

وقد يشغل الإقليم رقعة واسعة من الأرض بحيث يكون قارة أو جزء من قارة أو دولة، وفي هذه الحالة تتعدد الملامح الطبيعية وتتباين المظاهر البشرية، وقد يكون الإقليم دولة صغيرة جدا في المساحة أو جزء من دولة، وغالبا في هذه الحالة تتجانس المظاهر الطبيعية والبشرية في هذا الإقليم الصغير.

2 –أنواع الأقاليم:

يصنف الإقليم إلى ستة أنواع :

الإقليم الطبيعي :ويعتمد في هذه الحالة على أي عنصر من عناصر البيئة الطبيعية، لذلك قد يكون الإقليم عبارة عن سلسلة جبلية أو نطاق سهلي أو إقليم هضبي أو وادي نهري أو نطاق مناخي أو إقليم نبات طبيعي.

الإقليم البشري :يعتمد التقسم البشري للأقاليم إما على الحدود البشرية التي خطها الإنسان؛ أو يعتمد على أية خاصية بشرية أخرى توزيع السكان وكثافتهم أو حرفهم أو مستواهم الاقتصادي والمعيشي والتقدم الحضاري.

الأقاليم المتروبوليتان :يعد من التقسيمات الحديثة التي ظهرت مؤخرا في تصنيف الأقاليم وتحديد أبعادها وخصائصها، ويكون الإقليم عن تجمع حضري كبير يشكل مدن مندمجة، مثل إقليم القاهرة الكبرى أو إقليم لندن الكبرى.

الإقليم الرابع :يعتمد في تحديده على التماثل في مجموعة من الخصائص العامة، كتحديد نطاق لمجموعة من التقسيمات الإدارية كالمحافظات أو الولايات.

الإقليم الخامس :يعتمد في تقسيمه على أساس إداري أو تنظيمي خاص، مثل إقليم غرب نهر معين (كنهر النيل) أو نطاق مصر الوسطى.

الإقليم السا دس :وهو إقليم لا يمكن تحديد حدوده بسهولة، ألا أنها تضم سمات حضارية خاصة، كرقعة من الأرض مثلا في دولة ما تتسم مبانيها بتصاميم هندسية خاصة، أو يستغل في بنائها مادة معينة.

أمثلة

في الأردن الإقليم هو التقسيم الإداري الأولي، ويقسم إلى محافظات، ويقابله في دول أخرى أسماء كمقاطعة ومحافظة وجهة وغيرها.

في الجزائرالولاية هي التقسيم الإداري الأولي، وتقسم إلى دوائر، وهذه الأخيرة تقسم بدورها إلى بلديات.

في المملكة المغربية الإقليم هو التقسيم الإداري الثانوي، حيث يتبع جهة ويقسم بدوره إلى مقاطعات[1].

[1] –موقع الانترنت www.googl.ae، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.

الفرع 2:الثروات الاقليمية

1- الموارد الطبيعية

يقصد بالموارد الطبيعية المخزون الاستراتيجي المستخدم وغير المستخدم الذي تستفيد منه البشرية وغيرها من الكائنات الحية في الطبيعة، مثل الهواء والماء والشمس والصخور والتربة والمعادن والنباتات الطبيعية والحيوانات. أي أنها تشتمل على الغلاف الصخري والغلاف المائي والغلاف الهوائي.[1] وتعتبر الموارد الطبيعية هبة الله للخلق وللطبيعة أيضا !! وهي موزعة بشكل غير عادل ... وتنقسم إلى موارد متجددة وغير متجددة.

خصائص الموارد الطبيعية:1 - إنها مخزون استراتيجي في باطن الأرض وعلى سطحها وفي هوائها .

2- قابلة للتجدد . والعكس .

3- تأثرها بعوامل الاستغلال : منها :

أ- كمية الموارد ووفرتها ....

ب- الأمور الفنية Technical Constrains مثل الآلة ....

ج - تكلفة الإنتاج.

د- القوانين والتوجهات السياسية :..... ممنوع – مسموح.

هـ- فترات الرواج أو الكساد العالمي ..

و- الحروب والسلام العالميين.[2]

4- **الندرة**: Scarcity أدى الزيادة على الطلب على السلعة إلى ندرتها بل ونفاذهاوتحول السياسات إلى البدائل.

أسباب الندرة :

* الزيادة السكانية ...

* ارتفاع مستوى المعيشة ...

* الحروب وما تدمره وتستهلكه مثال ذلك الزيادة على طلب النفط والحديد والقمح .

*الأطماع العالمية في السيطرة على مناطق إنتاج الموارد أدى إلى قيام الحربين .

[1] حسن عبد القادر صالح '' الجغرافيا الاقتصادية'' جامعة القدس المفتوحة ، ص10

[2] على احمد هارون'' أسس الجغرافيا الاقتصادية''دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995،ص48.

5- ومن خصائص الموارد الطبيعية الديناميكية المتحركة: ويقصد بها أن موارد يشاع استخدامها خلال التاريخ بل وتسيطر عليه ويسمى باسمها العصر . مثال ذلك العصر الحجري والعصر البرونزي.

تصنيف الموارد الطبيعية:

هناك عدة أسس تصنف عليها :

1- التوزيع:

أ- مواد واسعة الانتشار كالماء والهواء والصخور والرمال .. التربة.

ب- منتشرة بصورة أقل كالمراعي – الحيوانات – الغابات – الأسماك.

ج- محدودة الانتشار كالحديد – النحاس – الفحم.

نادرة مثل الذهب واليورانيوم. فكلما قلت الموارد الطبيعية زاد السعر، وليست من الضروري أن يزيد الطلب ؟

2-الموارد حسب الأصل: وتنقسم إلى:[1] **أ-**

مواد عضوية : مثل النباتات والحيوانات وتسمى مجموعة الأحياء .

ب- مواد غير عضوية وغير حية : Non Organic

وتشمل الهواء المعادن والطاقة والأحجار ...

3- الموارد حسب نفاذيتها أو التجديد:

أ- متجددة: وتتضمن الشمس والهواء والمياه والنباتات الطبيعية والحيوانات والتربة. ورغم تجددها إلا أنه بات يخشى عليها من خطر الإتلاف والتدمير من خلال التلوث والإفراط في الاستخدام.

ب- غير متجددة: وهي التي تتعرض لقانون النفاذ، لأن ما يستغل ويستهلك منها لا يمكن تعويضه، أو يصبح تعويضه عملية صعبة جدا، وتتضمن هذه المواد المعادن المختلفة والطاقة المخزونة في باطن الأرض مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي.

ج – الموارد المنتهية: أي تلك التي كانت موجودة بكميات محدودة جدا في الطبيعة ونفذت بسبب الاستنزاف السريع لها.

[1] فتحي أبو عيانة " الجغرافيا الاقتصادية" دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987،ص40.

4– موارد يمكن إعادة استخدامها: مثل الحديد – الذهب – النحاس .. المياه العادمة.

2– الموارد البشرية: يعد الإنسان العامل الجوهري والمحوري لتلك الموارد، وتتحدد احتياجات الإنسان حسب المعايير التالية:

1–مستوى الدخل : يتأثر بالناتج الإجمالي للدولة بمجموعة من المعايير التي تعكس أثرها على معدلات الدخول في الدولة،

2– التحضر : ويعني نمط حياة أو توفير الخدمات، والتحضر سمة الدول الصناعية عكس الدول النامية التي تعاني من التخلف، وانخفاض معدلات التحضر، وارتفاع معدلات الريف لديها.

3–الكثافة السكانية: لقد تزايد عدد السكان في العالم منذ القرن التاسع عشر بسرعة كبيرة، ففي منصف القرن التاسع عشر وصل عدد سكان العالم المليار الأول، وقد استغرق سكان الأرض الآلف السنين للوصول إلى هذا المليار. وفي عام 1950 بلغ عدد السكان في العالم مليارين ونصف، أي تتضاعف عدد السكان خلال مئة عام مرة ونصف. وفي عام 1990 بلغ عدد السكان خمسة مليارات نسمة، أي تضاعف عدد السكان خلال 40 سنة، وفي عام 2000 وصل عدد السكان في العالم ستة مليارات. وهذا طبعا كله على حساب الكثافة السكانية التي تؤثر على الاستغلال الاقتصادي للموارد. غير أن العالم تنبه لهذا الخطر الذي يهدد الموارد وبدأ في تخفيض معدل النمو ليصل إلى 1.7% سنويا.

4–التركيب السكاني: عمري– نوعي – ديني . يؤثر تركيب السكان من حيث السن على الإنتاج، فالمعلوم أن سن العمل ينحصر بين 15– 64 سنة، ما دون 15 سنة هم عالة على المجتمع لأنهم صغار السن، وبالمثل ما بعد 64 سنة عالة لأنهم أدوا دورهم في الحياة.

وكلما ارتفعت نسبة قوى العمل في الدولة من جملة السكان كلما عظم الإنتاج، فتصل هذه النسبة إلى 62% في إنجلترا، وفي مصر 52% والفرق واضح في الإنتاج بين الدولتين. وتتميز الدول النامية بارتفاع نسبة صغار السن بين سكانها لتصل إلى أكثر من 44% ونسبة كبار السن إلى أكثر من 5%، هذا يعني ارتفاع نسبة الإعالة إلى 49% من جملة السكان،الامر الذي يزيد من الإنفاق في ميزانية الدولة. أما النوعي (ذكور وإناث) فهذا يختلف بين الدول النامية والمتقدمة..... كذلك نوعية الدين وبالمقارنة سويسرا وأفغانستان.

5–المستوي التعليمي والتكنولوجي: يساعد التطور العلمي والتقدم التكنولوجي على استغلال الموارد الطبيعية الاستغلال الاقتصادي الأمثل.[1] ومكنت التكنولوجيا الإنسان من استغلال موارد كانت غير قابلة للاستغلال الاقتصادي قبل ذلك، بل المستوى العلمي مكن الإنسان من ابتكار موارد اقتصادية جديدة كالألياف الصناعية والمطاط الصناعي، وغيرها من المشتقات الصناعية من البترول وغيره. كما ساعدته على التغلب على بعض

[1] *حسين أبو العينين" الموارد الاقتصادية" مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،* **1984**،ص**115**.

معوقات الإنتاج كالجبال مثلا تم تحويلها إلى مدرجات، وحالت دون انجراف التربة، وجففت المستنقعات ، وأنشئت السدود على المجاري المائية لاستخدامها في توفير مياه الري وتوليد الكهرباء. بالإضافة إلى ما تقدم فإن المستوى العلمي والتقدم التكنولوجي مكن الإنسان من المحافظة على الموارد الطبيعية والتقنين من استخدامها والمحافظة عليها وصيانتها[1] .

6–قوة العمل: تزيد قوة العمل من الإنتاج الزراعي،وتعرقل قوة العمل من زيادة الإنتاج الزراعي، مثال ذلك استراليا والعراق والسودان، فقد أدى ضعف الأيدي العاملة من عدم استغلال جميع الأراضي الزراعية بشكل كامل، فالمساحة الصالحة للزراعة في العراق تساوي 20% من مساحته الكلية، إلا أن المستغل 3% منها فقط. كذلك الحال بالنسبة لأستراليا والسودان، ورغم اطراد الميكنة إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن الأيدي العاملة ولاسيما المدربة منها

الفرع 3:العوامل المؤثرة في استغلال الثروات :

1– النظم السياسية[2]: تتنافس النظم السياسية في التدخل في اقتصادها من أجل تحقيق أربع أهداف:

أ– زيادة الموارد الاقتصادية ما يحقق الفائدة المرجوة منه.

ب– تنمية جميع مرافق الدولة ومناطقها الجغرافية بشكل مرض.

ج– تحقيق مبدأ العدالة الاجتماعية في توزيع الثروة على أبناء الشعب.

د– ضبط العلاقات الاقتصادية للدولة وتنظيمها.

هذا وتختلف دول العالم من حيث نظمها السياسية، فهناك نظام إسلامي يقوم على أساس العدالة والأمانة. وهناك نظام اشتراكي في الكتلة الشيوعية يعتمد على تدخل الدولة في كل الأمور. وهناك نظام رأسمالي يقوم على حرية الاختيار.

2– النظم الاجتماعية:(التعليم – اللغة – الدين – العادات)

3– التقدم العلمي

4– رأس المال

5– النقل والمواصلات

6– السكان والثقافة والمستوى الحضاري

7– الارتباطات الدولية: تلعب الارتباطات الدولية دورا كبيرا في النشاط الاقتصادي للدول، وتأخذ هذه الارتباطات صورا مختلفة منها اتفاقيات ثنائية بين دولتين، مثال ذلك الارتباط بين كوبا والولايات المتحدة على تجارة السكر بين الدولتين، حتى غدت كوبا المصدر الوحيد للسكر إلى الولايات المتحدة. ومن الارتباطات الدولية

[1] **محمد محمود الديب، ص160**

[2] **محمد محمود الديب، ص162**

ما يحدث الآن في أسواق البترول والقمح العالمي. وأهم الارتباطات العالمية الاتحاد الاوروبي، وتهدف تلك الارتباطات إلى :

1 إلغاء القيود المعرقلة لحركة البضائع.

2- تخفيض الجمارك أو إلغائها.

3- إنشاء مناطق للسوق الحرة بين الدولتين

8-الموقع: كلما كان الموقع قريب سهل على الدولة استغلال المورد، مثال ذلك حديد تندوف.

9- المناخ:المناخ والثرة الحيوانية / الجفاف موريتانيا والصومال ..

يرتبط بالمناخ النقل والمواصلات – تغلق الموانئ وتتوقف حركة المواصلات في العواصف والأعاصير .

يتأثر بالمناخ / مناطق الصيد العالمية .

يتأثر بالمناخ قطع الأخشاب حيث تتوقف شتاءً وتنشط به الربيع والصيف ؟

مرتبط بالمناخ طول فترة الإشعاع الشمسي.

مرتبط بالمناخ الصناعة رطوبة

حرفة التعدين أيضا تتوقف جفاف المناخ القاسي مثل استخراج الحديد في منطقة سويسرا لتجميد البحيرات

10- مظاهر السطح: هل هي مساعدة لاستغلال المعدن أم لا .....

تحدد نوع التربة المحصول الزراعي،القمح يحتاج إلى تربة خفيفة.الأرز تربة تحتفظ بالرطوبة

المطلب الثاني: النشاط الزراعي﴿زراعة–صيد–حيوان﴾

الفرع 1 : ماهية الزراعة و العوامل المؤثرة في قيامها

1– مفهوم الزراعة: الزراعة من الحرف البدائية التي استخدمها الإنسان منذ القدم، إذ ليس من السهل تحديد متى كيف وأين عرف الإنسان الزراعة. لكن يمكن القول أن وجودها عودت على الاستقرار، وبسببها قامت الحضارات القديمة.

ومن أنسب التعريفات التعريف الذي وضعته جمعية الاقتصاد الزراعي الفرنسي عام 1949 وهو عمل غرضه أن يسوس قوى الطبيعة من أجل إنتاج محاصيل نباتية حيوانية تسد حاجة الإنسان.[1] ثم تطورت المحاصيل الزراعية مع تطور الإنسان،أصبحت اليوم مقياسا بين الدول المتقدمة والمتخلفة.

2– العوامل المؤثرة في قيام الزراعة:

أولا: العوامل الطبيعية:

تشكل العوامل الطبيعية نظاما بيئيا يؤثر في النظام الزراعي، وهذا ما يؤيده الحتميون الجدد أصحاب نظرية الإمكانات البيئية Environmental Possibism من أن البيئة هي التي تحدد النشاط الاقتصادي في العالم[2] وأهم هذه العوامل:

1– الموقع: يؤثر الموقع في الإنتاج بصورة كبيرة، فعلى سبيل المثال تقع استراليا ونيوزيلندا في أقصى الشرق، وتبعد حوالي 18000 كيلومتر عن الأسواق التي تستورد منتجاتها في غرب أوروبا، لهذا تخصصتا في إنتاج سلع لا تتلف أثناء نقلها عبر مسافات طويلة، كما أن هذه السلع لابد وأن تكون خفيفة الوزن، صغيرة الحجم حتى تتفادى تحمل التكلفة العالية للنقل عبر هذه المسافات الطويلة. كما يجب أن تكون هذه السلع ذات قيمة مرتفعة حتى تستطيع تحمل تكلفة النقل. لهذا تخصصتا في إنتاج الصوف الذي تنطبق عليه الخصائص السابقة. وبالتقدم التكنولوجي واختراع المبردات الكبيرة أضافت الدولتان تصدير اللحوم المتجمدة تحت حرارة 12° مئوية. وقد ساعد هذا التقدم التكنولوجي الأرجنتين الدخول إلى التجارة الدولية للمجمدات أيضا.

2– المناخ: يعتبر المناخ أحد العوامل الهامة التي تؤثر في الإنتاج الزراعي مباشرة، لما له من عناصر متعدد تتفاعل مع بعضها في علاقات تؤدي إلى تسير عملية الإنتاج، وأهم هذه العناصر الضوء والحرارة والمطر والرطوبة والندى والثلوج والتبخر والضغط الجوي والرياح. ولكل عنصر من هذه العناصر له تأثيره الخاص بشكل يفوق عناصر المناخ الأخرى فعلى سبيل المثال يؤثر الضوء بشكل مباشر على الإنتاج لأنه ضروري لإتمام عملية التمثيل الضوئي للنبات، فإذا كان الضوء كافيا أسرع النبات في عملية النمو وأعطي إنتاجا جيدا والعكس. مثال على ذلك القطن

[1] محمد محمود الديب، ص 104.

[2] محمد محمود الديب، ص 131.

المصري والسوداني طويل التيلة لأنه يحصل في فصل النمو على كمية ضوء كافية تتراوح مابين 2400-2500 ساعة، في حين القطن الهندي لا يحصل إلا على 1500 ساعة ضوء لهذا هو من القطن قصير التيلة.[1]

وتؤثر الحرارة في نمو المحاصيل الزراعية ونضجها، وذلك لأنها تسهم في النشاط الحيوي للتربة، ويحتاج كل محصول إلى درجة حرارة عظمى ودرجة حرارة دنيا(صفر النمو) ينمو من خلالها. فمثلا هناك محاصيل تذبل وتموت إذا ارتفعت الحرارة عن المعدل العام لها كالقمح مثلا. لأن ارتفاع الحرارة يؤدي إلى التبخر وانخفاضها يؤدي إلى التجمد.

أما الرياح فتؤثر في المحاصيل الزراعية من شقين اثنين: الأول أنها تمثل لواقح للأزهار، أما الثانية فتكسر السيقان إذا كانت عاتية،و تجفف الرطوبة إذا كانت ساخنة كرياح الخماسين بمصر، أو مترية فتقتل الخلايا النباتية.

أما الأمطار فتؤثر على الإنتاج من حيث كميتها ووفرتها وموسمها ومواعيدها، مثال على ذلك أمطار البحر المتوسط غي الثابتة والمستقرة، طبعا تؤثر الأمطار على الزراعة المطرية.....

هذا ويرتبط بالتساقط كل من الندي والثلج والجفاف.....

3-التربة: التربة هي العنصر الأساسي في النظام البيئي، فهي الطبقة الرقيقة التي تغلف سطح القشرة الأرضية بغلاف يستطيع النبات غرس جذوره فيه. وتتلخص الخصائص العامة للتربة في:

1- **الخصائص الطبيعية أو الميكانيكية للتربة**: يقصد بذلك نسيج التربة Soil Texture هل هي تربة صلصالية غير مسامية حبيباتها دقيقة منخفضة النفاذية رديئة التهوية ثقيلة القوام فهي تصلح للزراعة الأرز وقصب السكر، أما إذا كانت طمية بفعل عوامل التعرية فأنها تصلح لكثير من الزراعات مثل القمح والقطن،أما إذا كانت التربة رملية مسامية فإنها تصلح لزراعة الخضروات والفول السوداني والسمسم والبطيخ.

أما لون التربة Soil culor فيحدده المعدن السائد في التربة، فهناك تربة حمراء وتربة بيضاء وتربةصفراء.....إلخ

2-**الخصائص الكيمائية للتربة** : يقصد بذلك نسبة المعادن التي تحتويها التربة والتي تكون نسبتها ما بين 40-60% من حجم التربة.[2] مثل كلوريدات الكالسيوم- الصوديوم – المغنيسيوم – والسلكا، ويؤثر ارتفاع نسبها في التربة إلى سوء حال التربة، مثال ذلك ارتفاع نسبة كلوريد الصوديوم في التربة تصبح تربة قلوية أي مالحة، عندها تحتاج إلى مياه عذبة لغسيلها كما هي في تربة شمال الدلتا بمصر. أما ارتفاع نسبة السلكا في التربة تصبح تربة رملية.

[1] **خطاب العاني،، الجغرافية الاقتصادية"جامعة بغداد ، 1981،ص70.**

[2] **محمد محمود الديب، ص 144.**

أنواع التربة: إن تصنيف التربة لأمر صعب وعملية معقدة، لهذا اتبع نظام النطاقات للتصنيف في العالم.

أ-السوداء: (التشرنوزم) وتنتشر في مناطق الاستبس في وسط USA وإقليم أوكرانيا شمال البحر الأسود، وهي عظيمة الخصوبة لما تحتويه من مواد عضوية، وهي من أصلح التربات لزراعة القمح، واعتدال مناخها.

ب- تربة البدزول: كلمة روسية تعني هش، توجد في نطاق الغابات المخروطية والنفضية، وهي غنية بالمواد العضوية، إلا إنها فقيرة بالزراعة بسبب حموضيتها التي جاءت من عدم تبخر الرطوبة بها، وعدم تحلل المواد العضوية بها.

ج-تربة اللاتيرايت: وتنتشر هذه التربة في المناطق الاستوائية في العالم، وهي فقيرة في المواد العضوية بسبب ارتفاع درجة الحرارة وزيادة نسبة التساقط الذي يعمل على سرعة ذوبان المواد المكونة للتربة وغسيلها، والسبب لآخر ارتفاع نسبة الحديد غير القابل للذوبان مما يجعل لونها يميل إلى الاحمرار.

د- تربة البراري: في العروض المدارية والمعتدلة (الحشائش) وهي متوسطة الخصوبة بسبب وجود فصل جفاف قد يطول ويقصر ترتفع فيها نسبة المواد العضوية (حيوانية نباتية).

تربة الصحراء: فقيرة بالمواد العضوية بسبب فقرها بالغطاء النباتي والحيواني، إلا أن الاسكندر استطاع قهر هذه التربة، وزراعتها بالطرق الآتية:

1- الري بالتنقيط أو الري المحوري أو الري بعد الظهيرة.

2- إزاحة الطبقة السطحية ووضع زفته أو نايلون خميل حتى لا تتسرب المياه إلى أسفل.

3- زراعة خضروات أو نباتات غير معمرة.

4- إضافة التربة الطينية لها لتصبح تربة مختلطة.

و-تربة التندرا: تنتشر في المناطق القطبية، وهي قليلة الفائدة بسبب قصر فصل النمو وتجمد السطح معظم شهور السنة، لهذا تنمو حشائش قصيرة سريعة النمو يعيش عليها حيوان الرنة والكاريبو.

4- أشكال السطح:

لو نظرت إلى خريطة السطح ستجد المعالم التضاريسية التالية: الجبال – السهول – الهضاب – الوديان . والكثبان الرملية والأحواض. فلو درسنا جبل كلمنجارو الكيني ماذا نجد عليه من نباتات، أو هضبة الحبشة، أو المرتفعات في المناطق المعتدلة فماذا تلاحظ؟

كذلك تؤثر المرتفعات على الزراعة من حيث الامتداد كجبال أطلس في الجزائر، أو فلسطين وهو ما نطلق عليه ظل المطر. أو جبال الألب في أوروبا مابين مواجهه للشمس ومعاكسة لها.وأخيرا نستخلص أن المناطق الوعرة مناطق طاردة للسكان.

5- المياه : هي المحدد الأساسي لانتشار الزراعة، ورغم قلتها في الطبيعة 3% من مجموع مياه الأرض صالحة الاستخدام الحياتي، إلا إنها كافية لجميع أشكال الحياة على الأرض، ويتجدد مواردها باستمرار بفعل الدورة المائية. وتكون المياه على سطح الأرض كتالي:

أمطار وأنهار ومياه جوفية وندى وثلج .....إلخ ، بل أن نوعية وكمية المياه تحدد نوعية وكمية الزراعة. ونظرا للتغير المناخي الحاصل في هذه الأيام أصبح العالم يعاني من نقص في كميات الأمطار الساقطة والمغذي الرئيسي للدورة المائية على سطح الأرض، لهذا يبحث العالم اليوم عن حلول لمشكلة نقص المياه.

ثانيا : العوامل البشرية :

تشكل العوامل البشرية نظاما متكاملا يؤثر في النظام الزراعي من خلال تفاعل العناصر مع بعضها البعض، واهم هذه العوامل:

أولا: العوامل الاجتماعية :

1-دراسة السكان: يبلغ عدد سكان العالم اليوم أكثر من ستة مليارات نسمة، وهذا زاد من تحمل الطبيعة لسد احتياجاتهم الغذائية، الأمر الذي أجهد التربة بشكل كبير، ولو استمرت الزيادة العالمية على ما هي عليه ستحل المجاعة في العالم ما لم يجد العالم الحلول المناسبة لذلك. ولو نظرنا إلى القوى العاملة في هؤلاء السكان نجدهم فريقين دول متقدمة تبلغ نسبة العمالة بها أكثر من 50% من مجموع السكان، بينما في الدول النامية تبلغ النسبة 25% من مجموع السكان .

2-**التوزيع الجغرافي للسكان وكثافاتهم**: ينتشر الستة ملايين نسمة على بقاع المعمورة، والغريب أنهم يقطنون فوق الأراضي الخصبة، فكل منا يلمس ما يدور حوله من اعتداء على الراضي الخصبة مثال ذلك الهند التي يهدد الامتداد العمراني بها كثير من الأراضي الزراعية الخصبة، كذلك الحال باكستان حيث تهدد الضواحي الجديدة للمدن الأراضي الخصبة التي تزرع أربع مرات في السنة. وينسحب هذا الحديث على معظم مدن العالم كالقاهرة ودمشق ودكار وعمان التي ابتلعت جميع الأراضي الصالحة للزراعة بسبب التوسع الأفقي للمباني. وإن لم يتوقف هذا الزحف فإن نصيب الفرد من الأراضي الصالحة للزراعة سينخفض إلى 0.20هكتار عام 2010، أي أقل من 2000مترا. وتكمن المشكلة في صعوبة زيادة المساحات الزراعية أفقيا .

3–**التقدم التكنولوجي**: يلعب التقدم التكنولوجي دورا كبيرا في استغلال الموارد، فأوروبا لا تغطي الغابات فيها سوى 1% مساحتها، ولكن يوجد بها أعلى مستوى لإنتاج الأخشاب بالنسبة للفرد في العالم نظرا لنشاط وتقدم السكان.[1] كذلك ما ازدهرت جانبي الأطلسي في أوروبا وأمريكيا إلا بالتقدم التكنولوجي.

4- **ومستواهم الحضاري والمادي**: مرتبط هذا بلا شك في العادات والتقاليد والتعليم والقدرة على إجراء البحوث العلمية لتطوير وتنمية الزراعة، على سبيل المثال لم تتغير تقاليد الفلاح الهندي والأفريقي منذ آلاف السنين، فقد ورثو فنهم الزراعي من أسلافهم، ولم يدخلوا عليه أي تعديل، بل حافظو علية دون أي تطوير، على العكس من ذلك نجد الفلاح في الدول المتقدمة نجده يستخدم التكنولوجيا والأساليب العلمية في الزراعة، لهذا نجد أن غلة الفلاح من الإنتاج تفوق عدة أضعاف ما ينتجه الفلاح في الدول المتخلفة.

فكل هذه العوامل تؤثر في النشاط الاقتصادي. كما أن هذه العوامل تتأثر بالنظام السياسي السائد والنظام الاقتصادي المعمول به (اشتراكي – رأس مالي) .

ثانيا: رأس المال: بدون مال لا يمكن إتمام أي مشروع اقتصادي لدخوله في كثير من المعاملات الاقتصادية – حساب التكاليف – البيع – البنوك – الاستيراد – التصدير – فجميع المراحل التي يقوم بها الفلاح تحتاج إلى رأس مال – ورأس المال يلزم الفلاح في:

1- شراء واستصلاح الأراضي الزراعية وخاصة إذا كانت المساحة قليلة.

2- المواصلات وخاصة إذا كانت المزرعة بعيدة.

3- شراء المعدات ومستلزمات الإنتاج، جميع المداخلات.

4- إقامة المباني والحظائر في المزرعة لإتمام دورة الإنتاج.

5- المال التعليم الزراعي الجامعي أو الصناعي غذائية .

ثالثا: الأيدي العاملة:رغم التقدم التكنولوجي المستخدم في الزراعة إلا أنه لا يمكن الاستغناء عن الأيدي العاملة وهذه تكون على شكل:

أيدي عاملة محلية: مثل مصر والمكسيك والهند والصين.

أيدي عاملة مستوردة: مثل الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ودول الخليج العربي.

[1] **محمد محمود الديب، ص150.**

وتتأثر الأعمال الزراعية في العالم ب:

1- موسم الحصاد (عمال موسمية) مثل جني القطن والقصب والحمضيات وزراعة الأرز كلها تحتاج إلى عمالة وفيرة ولفترات متقطعة.

2- استخدام التكنولوجيا: وهذا يؤثر على الأيدي العاملة كدولة مثل الهند التي يعمل فيها 70% من الهنود بالزراعة و 20% خدمات و 10% صناعة، ومصر 50% من القوى العاملة تعمل بالزراعة، في حين بريطانيا وألمانيا 2% من الأيدي العاملة يعملون بالزراعة .

3-التركيب العمري : فمعظم العمال المهاجرين يتوسط أعمارهم ما بين 20-40 سنة للعمل في الزراعة الخارجية، بينما في الدول المحلية والفقيرة معظم صغار السن من الجنسين يشاركون أهلهم بالزراعة، وخاصة إذا لم يتوفر في الريف التعليم الإلزامي والأساسي . لان الذي يزيد من الجهل والتخلف وانتشار الأمراض مثل البلهارسيا بمصر، والتي تؤدي إلى ضعف الفلاح، وتشير الدراسات أن الأمراض تقلل من إنتاجية الفلاح المصري مقدار الربع.

4 -الأسواق: تختلف أهمية الأسواق في المنظومة الزراعية من إقليم إلى آخر، ومن نمط زراعي إلى آخر، فدور السوق يتناقص مع نمط الزراعة المعيشية، حيث معظم الإنتاج يكون بهدف الاكتفاء الذاتي. لذلك المزارع لا يهتم بدور المستهلك، ولا بنوعية الإنتاج، ولا حجمه ولا مدى ملاءمتة للسوق، بينما يزداد أهمية السوق في المزارع التجارية ألتي تسعى إلى تلبية رغبة المستهلكين، ونوع المنتج وحجمه، وغالبا ما يكون ذلك في طور المنافسة .

أنواع الأسواق :

1- محلي: في مدينة أو قرية وهنا يختلف من مكان إلى آخر ومن مدينة لأخرى.

2- إقليمي: أي يغطي جميع مناطق الإقليم.

3- دولية: البورصة مثلا.

أما الأسواق من ناحية التخصص فهي:

أسواق عامة: يتم فيها تداول جميع أنواع البضائع وقد تكون محلية أو إقليميه .

أسواق متخصصة: أي تبيع سلعة واحدة أو صنف واحد، مثل أسواق النفط العالمية و أسواق الذهب في دول الخليج .

خامسا: الميكنة والتقنيات الحديثة:

تعتبر التقنية أحد الاعتبارات الأساسية المؤثرة في النشاط الاقتصادي، ومنذ الثورة الصناعية واختراع الميكنة واللعنة حلت على العمالة الجاهلة، والمتخلفة والنامية، ورغم ذلك فالفوائد التي حدثت من استخدام التكنولوجيا لا تحصى كماً وكيفاً، إلا أن هذه التقنية تواجه بعض الصعوبات:

المستوى التعليمي : بمصر ودول أوروبا.

مساحة المزرعة : مساحتها بمصر عكس الولايات المتحدة .

التطور التكنولوجي ميكنة متعددة الأغراض.

المستوى الاقتصادي : هل يستطيع شراءها أم لا ...

توفر العمالة : فمصر لا تستطيع استخدامها ..كذلك الهند.

سادسا: السياسات الحكومية: هل هذه السياسة موجهة نحو الاكتفاء الذاتي أم التصدير. أم الاستيراد والتصدير معا مثل مصر كذلك النظام الاشتراكي والنظام الرأسمالي.

الفرع 2: أنماط الزراعة

تتعدد أنماط الزراعة في العالم حسب موقعها الجغرافي واهم هذه الأنماط هي:

1-الزراعة البدائية المتنقلة:

توجد هذه الزراعة في المناطق الاستوائية والمدارية الحارة بين القبائل البدائية التي تزرع باستخدام الطرق البدائية معتمدين على خصائص المنطقة الحارة من ارتفاع في الحرارة الذي تسرع في نضج المحاصيل، واستمرار سقوط المطر، وتتسم هذه الزراعة بالتنقل باستمرار بسبب فقدان التربة لخصوبتها، فالمزارعون يزيلون الغطاء النباتي بالحرق ليحل محله زراعة. وهذه الأعمال غالبا ما تقوم بها المرأة ... وتستمر الدورة الزراعية ما بين 15-25 سنة، ثم تنقل الزراعة إلى منطقة أخري يعمل بها كسابقتها. وتنتشر هذه الزراعة في تلك المناطق للأسباب التالية[1]:

1- الإقامة في أقاليم معزولة عن العالم مثال ذلك منطقة الأقزام في أفريقيا ومنطقة الأمازون في أمريكيا الجنوبية أو في الواحات بالصحاري.

2- العزلة الثقافية والاجتماعية حيث ترفض هذه الجماعات الاختلاط مع غيرها من المجتمعات المجاورة.

3- صعوبة النقل منها وإليها.

4- كثرة الترحال وعدم الاستقرار في المكان.

2- الزراعة الكثيفة:

تنتشر هذه في جنوب شرق آسيا، وفي أمريكيا الوسطى والجنوبية، وفي هولندا وبلجيكا والدنمرك، وتتميز الزراعة الكثيفة بتنوع حاصلاتها، ويشيع هذا النظام بالمناطق المزدحمة بالسكان، حيث يكون نصيب الفرد من الأراضي الزراعية قليل بالمقارنة مع المناطق الأخرى قليلة السكان،والتي يكون نصيب الفرد فيها من الأرض الزراعية كبير،ومعظم المحاصيل للإغاثة كالخضروات والأرز. وتتم معظم الأعمال الزراعية بواسطة أفراد الأسرة وغالبا ما تستخدم الحيوانات فيها. وتمارس هذه الزراعة من أجل زيادة الإنتاج عن طريق[2]:

[1] حسن عبد القادر صالح،، الجغرافيا الاقتصادية،، جامعة القدس المفتوحة، 1999، ص104

[2] محمد محمود الديب، ص 119

*- العناية بالتربة والحفاظ عليها.

*- استخدام الأسمدة الكيميائية والطبيعية.

*- إتباع الدورة الزراعية كما هي في مصر.

*- الاستغلال الأمثل لكل الاراضي الصالحة للزراعة.

*- انتقاء سلالات زراعية تعطي إنتاجا وفيرا.

*- الأيدي العاملة المدربة.

*-الاستعانة بالوسائل التكنولوجية في التخزين والحرث ..إلخ

وجدير ذكره أن إنتاجية الفلاح من القمح في هولندا والدنمارك وبلجيكا أكثر من ضعف ما ينتجه الفلاح في كندا والولايات المتحدة .

3-الزراعة الواسعة :

تتميز باستخدام مكثف للميكنة ولأساليب العلمية من أجل الحصول على أكبر إنتاجية للعامل الواحد، وتنتشر هذه الزراعة في نطاق تربة البراري وتربة التشرنوزم في العالم الجديد، ومناطق التنمية الزراعية الحديثة في العالم القديم في روسيا والهند وأوكرانيا، وتزرع محصول واحد كالقمح في براري كندا والولايات المتحدة والأرجنتين، والطباق في جنوب شرق أسيا، وغيرها ... ومن الملاحظ أن هذه الزراعة لا تحتاج إلى أيدي عاملة وفيرة لاستخدام الميكنة. ويعاني هذا النوع من الزراعة من تذبذب المطر، واستمرار فترات الجفاف الأمر الذي يقلل معه لإنتاج أو توسيع الرقعة الزراعية في المناطق الحدية[1]، ويتميز هذا النوع بتوفير المستلزمات سواء التخزين أو التصنيع.

4-الزراعة المختلطة:

هي نمط إنتاجي يجمع بين زراعة محاصيل مختلفة بعضها غذائي والآخر علف للحيوان الذي يربى من أجل اللحوم والألبان. وتمارس هذه الزراعة في جميع دول العالم ذات الكثافة السكانية العالية، والمساحات الزراعية القزمية، حيث يزرع أكثر من محصول في آن واحد مثل محاصيل نقدية للبيع والمخلفات تذهب للحيوانات كعلف، وتتميز هذا النوع عن سابقه بتنوع الإنتاج زراعي – حيواني – سمكي أحيانا فالدورة الإنتاجية لكليمها تعتمد على الآخر

5-مزارع الألبان :

تنتشر في جميع أنحاء العالم بقصد الحصول على الألبان سواء الصناعية منها أم الطازجة، وهذه المزارع تتوطن بالقرب من الأسواق لأنها سريعة التلف، والتي لا تتحمل النقل لمسافات طويلة بدون استخدام وسائل تبريد، كما أنها ضخمة الحجم في النقل مما يرفع من تكلفة الإنتاج .

[1] **محمد خميس الزوكة،، دراسات في الجغرافيا الاقتصادية،، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص275.**

6-الزراعة المحمية :

إن الهدف منها هو التغلب على الظروف الصعبة المناخية غير المناسبة لنمو النبات، وكانت بدايته في انجلترا عام 1684م ثم الولايات المتحدة 1800م . ويستخدم هذا النمط عن طريق التوسع الرأسمالي في الإنتاج. ويطبق هذا النمط في المناطق التي ترتفع أو تنخفض فيها درجات الحرارة عن الحد الذي يسمح بنمو بعض المحاصيل الزراعية في جهات وهي تستخدم في إنتاج محاصيل في غير موسمها .... كإنتاج محاصيل صيغية في المناطق الباردة ومحاصيل شتوية في المناطق الصحراوية في فصل الصيف وذلك باستخدام أجهزة التبريد.

ويحتاج هذا النمط إلى أيدي عاملة مدربة ورأس مال وفير وخاصة للتبريد ويوجد هذا النوع بالقرب من المدن الكبرى مثل القاهرة وطوكيو وأمستردام .. وقد حقق استخدام هذا النوع شهرة عالمية ساعدته على الانتشار في جميع العالم .

7-زراعة البحر المتوسط :

تنتشر هذه الزراعة بين دائرتي عرض 30 -40 ش جنوبا وهي أنسب مناطق العالم للزراعة مثل القمح والحبوب المعتمدة على الأمطار في الصيف تعتمد على مياه الري مثل الذرة والأرز والخضروات كما تشتهر بزراعة الموالح وأشجار الفاكهة ويصدر جزء كبير منها إلى الخارج .

8- الزراعة التجارية للحبوب الغذائية:

يمارس هذا النمط في المناطق الواسعة مثل وسط أمريكيا الشمالية والجنوبية وجنوب الشرق استراليا وتزرع الأراضي بالحبوب الزراعية الغذائية بقصد التجارة من هنا جاء تفوق هذه المناطق إنتاج للقمح مثلا ...

9-الزراعة العلمية المدارية :

وهي مزارع الأوروبيون في العالم القديم (أسيا وأفريقيا) وأمريكيا اللاتينية، من أهم المحاصيل المزروعة قصب السكر والمطاط والأناناس والموز والمنبهات وقد استفاد الأوروبيون من رخص الأيدي العاملة مع وفرة رأس المال لديهم أسهم إسهاما كبير في إنجاح الزراعة العلمية واستخدام الأساليب العلمية لتطوير الإنتاج كماً ونوعا وكيفا حتى غدت هذه المناطق ومحاصيلها تساهم بنصيب كبير في إنتاجها الزراعي في الأسواق العالمية.

وعلى الرغم من الصعوبات البيئية مثل انتشار الأمراض والمناخ الحار وتدهور التربة والغطاء النباتي إلا أن الربح واستخدام الميكنة عملا التغلب على هذه الصعوبات بالإضافة إلى التنظيم الإداري وزيادة الطلب على تلك السلع عالميا.

الفرع 3: الإنتاج الحيواني

يشكل الإنتاج الحيواني النصف الثاني من الإنتاج الزراعي، حيث يساهم بنحو 30% من إنتاج الغذاء في العالم، وكلما تقدم الإنسان زاد من استهلاكه المنتجات الثروة الحيوانية، التي أهمها اللحوم والألبان والبيض، وكلها تحتوي على نسبة عالية من البروتين، ويعتبر استئناس الحيوان بمثابة ثورة عظيمة أكثر من استئناس النبات وذلك لقلة ما

استأنس من الحيوانات، إذ يوجد نحو 3500 فصيلة حيوانية لم يستأنس منها سوى 19 حيوانا فقط [1]

الرعي: ينتشر الرعي في مناطق الحشائش المعتدلة والحارة، وفي المناطق العشبية في الصحاري. وتعتبر أفريقيا على رأس القارات إذ يخصها 25% من مساحة المراعي في العالم، تليها قارة أسيا 21%، ثم استراليا 15%، ثم أمريكيا الجنوبية 14.5%، ثم أمريكيا الشمالية والوسطى 11%، وأوروبا 3%.[2]

وتعتمد الثروة الحيوانية على الرعي الذي يعد من الأنشطة الاقتصادية الأولية التي سادت مناطق العالم منذ القدم، وقد تطور اسلوب الرعي لتطور أهمية الثروة الحيوانية في حياة الإنسان وينقسم الرعي إلى :

1- **الرعي البدوي البدائي** : يتميز الرعي البدوي بأن منتجاته للكفاية والاستهلاك المحلي، وينتشر هذا النوع في المناطق الصحراوية والحارة والجبال، إلا أن غالبيته يقع بين دائرتي عرض 18-30ْ ش وجنوبا في غرب القارات وتعتبر الحيوانات رأس مال البدوي بل وينظر إليها بجاه البدوي كم عنده حيوانات وأهم هذه الحيوانات الإبل والأغنام . إلا أن عددهم في تناقص مستمر نظرا للتقدم الذي حدث لحياة البداوة من توطين وتعليم وتوظيف.

2- رعي الرنة :

ينتشر رعي الرنة في المناطق الباردة شمال العالم، وبخاصة على أعشاب التندرا وتعد قبائل اللاب من أهم القبائل التي ترعى الرنة والرنة حيوان يشبه الغزال له قرون شجرية. وتهاجر هذه القبائل جنوبا على هوامش الغابة النفضية خلال فصل الشتاء بحثا عن النباتات الصغيرة التي تتغذى عليها الرنة، ويعتبر هذا الرعي من الرعي البدوي لأنه تربى للاكتفاء الذاتي.

3-الرعي التجاري : تغطي المراعي التجارية الدائمة نحو 24% من يابس الكرة الأرضية، وتتركز في المناطق الجافة الواقعة بين هوامش المناطق الزراعية من جهة والصحاري من جهة أخرى، أي في المناطق العشبية الطبيعية السافانا والإستبس، والتي لا تستغل لأغراض اقتصادية بسبب فقرها بالزراعة أو بالمياه أو لانحدار التربة أو وعورة السطح ..إلخ. ويهدف هذا الرعي إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح، لأنه يربى قريب من المناطق السكنية لسهولة التسويق، في جميع أنحاء العالم. ويختلف الرعي البدوي عن التجاري في كثير من الأمور.

الفرع 4 : الثروة السمكية

يعتبر الصيد من الأنشطة الهامة التي تمارس في معظم أنحاء العالم، وتأتي أهميته كونه متجدد، وتعتبر طبقة الغلاف المائي الهيدروسفير كنزا ثمينا، ومخزونا استراتيجيا للثروة السمكية. ويغطي الغلاف المائي 375كم وتتقاسم هذه المساحات ثلاث محيطات رئيسة هي: المحيط الهادي 45.5%، والمحيط الأطلس 22.5%، والمحيط الهندي 20.5%، ويتوزع الباقي على المياه الأخرى – وتغطي البحيرات اليابسة 1% من مساحة اليابسة بما فيها البحيرات العظمى والبحيرات الاستوائية.

[1] **محمد محمود الديب، مرجع سابق، ص439**

[2] **محمد محمود الديب، مرجع سابق، ص446**

العوامل الطبيعية المؤثرة في صيد الأسماك :

1- درجة حرارة الماء : من المعروف أن لكل نوع من أنواع الحياة المائية درجة حرارة تعيش خلالها فالمرجانيات تعيش في درجة حرارة أكثر من 21°م ، ومن المعروف أن أكثر الأسماك الباردة تستخدم للأكل بينما غالبية الأسماك الحارة تستخدم في صنع الأسمدة .

كما تؤثر درجة الحرارة على التصنيع حيث يفضل تصنيع الأسماك الحارة خوفا من التلف بينما يمكن أن تصدر الأسماك الباردة مدة أطول .

2- الضوء الساقط وضحولة المياه :

يساهم الضوء في زيادة الإنتاج وذلك أن النباتات التي تتغذى عليها الأسماك تنمو في المناطق الضحلة التي لا يزيد عمقها على 200 قدم على سطح البحر .

3- الملوحة:

من المعروف أنه كلما تناقصت نسبة الملوحة تناقص معها توفير كمية لأنواع العضوية، وقد ترتفع الملوحة أو تنخفض حسب فصل الحرارة أو البرودة أو في هضاب مصبات الأنهار، ففي المناطق المعتدلة والباردة تخف الملوحة في الربيع بسبب ذوبان الجليد، وتلعب أملاح كربونات الكالسيوم التي تمثل 3.6% من مجموع الأملاح دورا هاما في حياة الكائنات البحرية وهي ضرورية لبناء أجسادها.

4- حركة المياه والتيارات البحرية:

تؤثر حركة المياه أفقيا ورأسيا على حياة الكائنات الحية الدقيقة التي تعيش في البحار والمحيطات، وهذا بدوره يمثل وسطا كبيرا يمكن هذه الكائنات من العيش خلالها بسلام بعيدا عن الأعداء. كما أن حركة التيارات البحرية توفر مورد غذاء لكثير من الحيوانات البحرية وخاصة الأسماك فالحركة الرئيسية (الرافعة والهابطة) تجلب معها المواد والكائنات الدقيقة التي تعيش في القاع وترفعها إلى أعلى لتعرض للتمثيل الضوئي وتتحول إلى بلانكتون .

5- توفر غذاء الأسماك:

تحتوي المسطحات المائية على أكثر من 20 ألف نوع من الديدان البحرية كما تحتوي على كميات كبيرة من النباتات الطفيلية التي يطلق عليها اسم دايتوم والتي تعتبر غذاء للأسماك الصغيرة والتي تتغذى عليها الأسماك الكبيرة

6- تعرج السواحل:

تساعد كثرة الخلجان والتعاريج على توفر مناطق آمنة للأسماك لوضع بيضها، ملاجئ خاصة تلجأ إليها الأسماك هربا من الأسماك الكبيرة وتكثر بهذه الخلجان الشعاب المرجانية التي تعتبر ملاذا للأسماك في المياه الداخلية.

7- بعد مناطق الصيد عن مسارات السفن العالمية:

هدير هذه السفن يمثل إزعاج للأسماك مما يؤدي إلى نفورها وبعدها بل وهجرتها غالبا أو قد تتأقلم بعض الأسماك على السفن فتعيش حولها- وهذا يؤثر على جودة لحومها .

العوامل البشرية:

1- **التقدم التكنولوجي:** يقصد بها أساطيل الصيد المتقدمة والمتطورة والتي تستطيع الدخول إلى أعماق بعيدة عن الساحل وتجهيزها وتعليها .... وهناك سفن تمكث في أعالي البحار ما بين شهر وشهرين ثم تعود إما مصنعة الأسماك أو مبردة لها .

2- **الاتفاقيات الدولية:** معظم الدول فيها اتفاقيات تنظم عملية الصيد بينهما وخاصة إذا كانت المياه الإقليمية مشتركة بينهما وهناك اختلاف بين الدول على المساحة الإقليمية إلا أن القانون الدولي منح الدول 12 ميلا بحريا حتى هذا هناك اختلاف في مساحة المياه الإقليمية فالبحرين 3 ميل بحري الأردن 3 ميل بحري، قطر 3 ميل بحري الصومال 200 ميل بحري .

3- **القوانين المحلية:** مثل منع الأسماك الصغيرة لاستخدام نوع محدد من شباك الصيد يسمح بعدم صيد الأسماك الصغيرة.

4- الأسواق : يمكن تميز ثلاث أنواع من الأسواق:

أ- الأسواق المحلية : يعتمد عليها الأهالي لشراء الأسماك اليومية .

ب- الأسواق الإقليمية : أكبر من سابقتها ويصدر لها ما يفيض عن الأسواق المحلية .

ج - الأسواق العالمية : توفير حاجة العالم من الأسماك ويعمل بها شركات عالمية تتميز بوفرة مالية وفنية والسمعة في مجال الصيد وبالتنافس بينها للسيطرة على الأسواق العالمية . إلا أن أهم المشاكل التي تواجه هذه الشركات العلاقات الدولية فتأثر سلبا أم إيجابيا بهذه العلاقات والتي تعكس على تزويد الأسواق العالمية بالأسماك .

المطلب الثالث : التعدين و الطاقة

الفرع 1 : أنواع المعادن و العوامل المؤثرة في استغلال المعادن:

1- **أنواع المعادن:** تنقسم المعادن إلى نوعين أساسيين هما:[1]

أ-المعادن الفلزية:وهي معادن قابلة للطرق والسحب ويعتبر معظمها موصل جيد للحرارة والكهرباء.

ب-المعادن غير الفلزية:خصائصها عكس الفلزية تماماً ،مثل الفحم والفوسفات،والأحجار الكريمة ،والمواد الكيميائية.

وتنقسم المعادن الفلزية إلى:

[1] **محمد زاهر السماك'' الموارد الاقتصادية '' جامعة بغداد 1979، ص322.**

1- معادن ثقيلة كالحديد والنحاس.

2- معادن السبائك كالقصدير والرصاص والزنك والكروم والنيكل.

3- المعادن الثمينة كالذهب والفضة والبلاتين.

4-معادن نادرة الوجود كاليورانيوم والراديوم والزئبق.

كما تنقسم المعادن غير الفلزية إلى:

1- معادن الطاقة كالفحم والنفط والغاز الطبيعي.

2- معادن المخصبات كالفوسفات والنترات والبوتاس والكبريت.

3- معادن الزينة كالأحجار الكريمة مثل الياقوت والماس والزبرجد.

4_ معادن الخزفيات كأحجار الاسبستوس (أحجار العزل الحراري) و الفلسبار والميكا والبازلت والغرافيت والديانوميت.

2- العوامل المؤثرة في استغلال المعادن: يتوقف مدى استغلال المعادن من وجهة نظر الاقتصاديين على عدة عوامل طبيعية وبشرية أهمها:

1- الموقع الجغرافي للمعدن وينظر إليه من خلال:

أ- **موقع المواد الخام التعدينية:** أي كيفية الوصول إليها، فالمواقع الوعرة كالجبال والأودية والصحاري تحد من استغلال المعادن.

ب- قرب المعادن من طرق النقل: فكلما كان ذلك ممكناً سهل استخراج المعدن ونقله إلى أسواق التصدير.

ج- القرب أو البعد من مناطق السكان: أي استخدام البنية التحتية في استخراج واستهلاك المعدن.

د- قرب الخامات من السطح، أو بعدها في أعماق بعيدة من السطح، الأمر الذي يكلف نفقات غير اقتصادية، وبالتالي ارتفاع الأسعار وارتفاع درجة الحرارة.

2- طبيعة النشاط التعديني:

النشاط التعديني هو نشاطاً هدمياً، أي يهدم ولا يبني، حيث يترك أماكن التعدين خاربة، ....وتسعي بعض الهيئات الحكومية إلي تجميل هذه الأماكن، وجعلها متنزهات خاصة القريبة من السكان. فالمعادن تختلف طريقة استغلالها عن استغلال الأراضي للزراعة. فالأراضي الزراعية يمكن تجديدها، أما المعادن أذا ما نفذت لا يمكن تجديدها.

3- رتبة الخام: وهي النسبة المئوية للفلز في الخام، وكلما زادت رتبة الخام زادت قيمته الاقتصادية...وفي الوقت الحاضر يستغل خام الحديد إذا كانت نسبة تركز الخام في المعدن لا تقل عن 30% إلا إذا كانت المساحة الجغرافية كبيرة ومتوفر فيها المعادن، فإنه يستعمل بأقل من ذلك.

4- كمية المعدن: أي المستوي الاقتصادي للإنتاج وكمية الاحتياطي ويمكن حساب العمر المنتظر للمعدن على النحو التالي: تقدير كمية وحجم الاحتياطي مقسومة على حجم الإنتاج السنوي. فكلما كبر حجم الاحتياطي للمعدن كلما طال عمره الافتراضي وأمكن استغلاله اقتصادياً، فكثير من المدن التعدينية تركت كمدن أشباح بعد نفاذ المعدن أو أصبح الإنتاج غير اقتصادي.

5- وجود البديل يطيل من عمر المعدن الأصلي مثل اللؤلؤ الطبيعي والصناعي.

6- كمية الشوائب في الخام: يتأثر مدى استغلال المعدن بكثرة أمكنة الشوائب التي تحتويها الخامات التعدينية فالإنسان يستغل المعدن قليل الشوائب أولاً.

7- التطور الاقتصادي: أي انتقال الإنسان من مرحلة إلي أخرى تتطلب الزيادة في استهلاك المعدن وبالتالي سيزيد من استخدامه لهذا المعدن مهما كانت الظروف الإنتاجية ورأس المال.

8- **التطور التكنولوجي**: الذي يعمل على سرعة استخراج المعادن مثل البترول الذي يحقن بالغاز للفخ لولا التكنولوجيا لظلت حقوق النفط في تكساس بدون استخراج.

9-**الدور الحكومي**: مهم لعملية الاستخراج وخاصة إذا كانت قادرة على توفير رأس المال من هنا نجد أن غالبية الشركات تعود ملكيتها للحكومة ،بل وتسيطر على المعدن،بل على الأيدي العاملة أحياناً كما هو في روسيا الشيوعية.

الفرع 2: التوزيع الجغرافي للثروات المعدنية ومستقبل الثروة المعدنية

1- التوزيع الجغرافي للثروات المعدنية:

تتوزع توزيعاً غير عادل، فهناك مناطق يكثر فيها تركز المعادن، وأخرى يقل أو تكاد تنعدم، و يكون هذا الأمر علي مستوي الدولة الواحدة، فما بالنا علي مستوى القارات الذي هو كما بلي.

1- **قارة آسيا**: تعتبر المناطق الشمالية من آسيا من بين الأقاليم الغنية بالثروات المعدنية، وتعتبر روسيا خامس دولة من حيث إنتاج الذهب بعد جنوب أفريقيا، وأمريكيا واستراليا والصين، فقد أنتجت عام 1996 نحو 120طن ذهب، كما تعتبر ثاني قارة من حيث إنتاج الألمنيوم، كما تنتج 8 % من الإنتاج العالمي من الحديد، وتعتبر جبال الأورال والقوقاز مناطق هامة في المعادن.

2- قارة أوروبا: تنتشر المعادن في معظم الدول الأوروبية، وتعتبر منطقة الدور في ألمانيا من أشهر مناطق إنتاج الفحم في القارة، وفي عام 1996 بلغ إنتاج الحديد فيها 26 مليون طن، يتركز معظمه في السويد 22 مليون طن، كذلك منطقة اللورين الفرنسية تشتهر بالحديد ثلثي إنتاج فرنسا فيها.

3- قارة أفريقيا: تعتبر المناطق الجنوبية الغربية من القارة غنية بالثروات المعدنية خاصة الذهب والبلاتينيوم، فعلي سبيل المثال أنتجت مناجم جنوب أفريقا 78% من حملة البلاتينيوم العالمي عام 2000و 20% من الذهب العالمي، وتعتبر زامبيا وزائير وزمبابوي من أشهر دول العا لم من أنتاج الرصاص والزنك والنحاس، كما يمتد إقليم

استخراج النحاس من الشرق في الكاميرون إلي غينيا وموريتانيا، أما الإقليم الشمالي من القارة فغني بالفوسفات والنفط.

4- قارة أمريكيا الشمالية: تعتبر جبال روكي في غرب القارة من المناطق الغنية بالثروات المعدنية مثل النحاس والرصاص والفضة كما يوجد في جبال الأبلاش أكبر مناجم الفحم في القارة، وتعتبر ولايات ميتشيجان ومينميسوتا في الوسط الأمريكي من أكبر مناطق إنتاج عروق الحديد، كما تعتبر مناجم الذهب في ولايات ألاسكا ونيفادا وكاليفورنيا وداكوتا الشمالية من أشهر مناجم الذهب في القارة، ويوجد في القارة أكثر من 500 منجم تعدين لفلزات الحديد وما يقارب 1200 منجماً لاستخراج معادن لافلزية منتشرة في جميع أنحاء الولايات الأمريكية، وتمتد خامات الحديد والنيكل والنحاس إلى شمال المكسيك.

5-قارة أمريكيا الجنوبية: يعد الإقليم الغربي من أشهر مناطق إنتاج المعادن حيث تمتد على طول سلسلة جبال الأنديز من شمال بيرو، والأكوادور إلى شيلي في الجنوب حيث يستخرج من الجهات الغربية منها:القصدير، والنحاس ،والفضة ،وتعتبر بيرو وتشيلي والبرازيل من ضمن الدول التي تنتج أكثر من 5% من جملة إنتاج أهم المعادن الإستراتيجية في العالم مثل النحاس والنيكل والحديد. وهناك في كولومبيا وفنزويلا وسورينام من الأقاليم المنتجة للمعادن وتعد كولومبيا من الدول التي تنتج 100 مليون طن من الفحم.

6-قارة أستراليا: تعتبر الأقاليم الجنوبية والجنوبية الشرقية غنية بالمعادن حيث ينتشر فيها الالومنيوم والرصاص والنحاس ،كما أنها تحتوي علي 5% من المعادن الإستراتيجية في العالم.

2- مستقبل الثروات المعدنية: يتوقف مستقبل المعدن على:

1- سوء الاستخدام.

2- تقنين الاستخدام.

3- وجود البديل.

4- اكتشاف معادن جديدة.

وإلا سيواجه العالم نفاذ كثير من المعادن الإستراتيجية إن لم يجد حلاً لها.

الفرع 3:ماهية الطاقةوإنتاجهاواستهلاكها:

1- تعريف الطاقة: تعرف الطاقة على أنها القوة الكامنة في أي مادة، وهي لا ترى ولكن آثارها تبدو بشكل أو بآخر[1] وهي معروفة للإنسان منذ خليقته فوق سطح الأرض، فقد استخدم طاقته الجسمية في حمل الأشياء، ثم استخدم طاقة الحيوان عندما استأنسه، وباستخدامه المياه كقوة محركة انتقل الإنسان إلى مرحلة متقدمة أراحته كثيرا، وبصناعته القوى المحركة انتقل الإنسان إلى عصر الحركة والسرعة. وبالتقدم العلمي سخر كل ما في الطبيعة

[1] **حسن عبد القادر صالح،، الجغرافيا الاقتصادية،، جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، 1996، ص 130.**

والتكنولوجيا لخدمته. فأصبحت لدي الإنسان مصادر متعددة للطاقة منها الطاقة الشمسية والطاقة النووية والطاقة الكهربائية ..... إلخ.

2-إنتاج الطاقة واستهلاكها:

هناك تباين في إنتاج واستهلاك الطاقة في العالم للأسباب التالية:

1- التطور الاقتصادي.

2- التطور التكنولوجي.

3- مستوي المعيشة.

فعلي سبيل المثال: دول أمريكيا الشمالية تعد الأعلى في إنتاج واستهلاك الطاقة، فقد أنتجت 25% من جملة إنتاج الطاقة في العالم.

واحتلت دول جنوب شرق آسيا المرتبة الثانية 20%، أما دول أمريكيا الجنوبية فجاءت في المرتبة الأخيرة 6.5% وهذا يعني أن USA تنتج ثلاثة أضعاف ما تنتجه دول القارة.

أما عن مصادر الطاقة من الخام فالبترول يحتل المرتبة الأولي 37% في إنتاج الطاقة، ثم الفحم 25%، ثم الغاز الطبيعي 21% ، والنووية 10%، والباقي الكهرومغناطيسية.

أما عن نصيب الفرد من الطاقة حسب تقديرات البنك الدولي فقد بلغ نصيب الفرد في الدول ذات الدخل المنخفض من الاستهلاك 370كجم نفط، وفي الدول متوسطي الدخل 1500 كجم ، أما الدول المتقدمة فيفوق 13.5% الدول الفقيرة.

وعلي نطاق الدول: تعتبر الولايات المتحدة رقم واحد في إنتاج واستهلاك الطاقة بسبب توفير إنتاج الكهرباء من تساقط الماء 8% ، نووي 8% ، فحم 21% ، غاز 23% ، نفط 40% .

أما في الوطن العربي: تحتل السعودية المرتبة الأولي 26.7 % من جملة استهلاك الطاقة، وتحتل مصر 23% من السكان المرتبة الثانية 12.5 % من جملة الاستهلاك. والعراق في المرتبة الثالثة 10%، أما دول الحضيض في الاستهلاك هي الصومال 0.05% ، والسودان 0.7% ،وموريتانيا 0.10%.

الفرع 4:مصادر الطاقة:

أولاً: الفحم: يعد الفحم من أقدم مصادر الطاقة، والذي مازال يحتل حيزاً كبيراً ومصدراً للطاقة في العالم، ورغم إغلاق بعض الدول بعض مناجمها غير الاقتصادية، إلا أنه مازال يستخدم حتى يومنا هذا. وقد بدأت أهميته في الثروة الصناعية في صهر الحديد واستمر الفحم مسيطراً علي الطاقة حتى بداية الحرب العالمية الثانية عندما بدأ ينازعه النفط والغاز الطبيعي. وتتوقف القيمة الفعلية للفحم على نسبة الكربون به وكذلك نسبة الرطوبة فيه، وتزداد قيمته كلما ارتفعت نسبة الكربون به، وتقل كلما ارتفعت نسبة الرطوبة به عن 10%، لذلك تستهلك الأنواع الرديئة في المناطق القريبة من الإنتاج لأنها تتكسر أثناء نقلها ويرتفع نفقاتها مما يزيد من سعرها.وينقسم

الفحم على حسب درجة صلابته، ونسبة الكربون به، ونسبة الرطوبة فيه، ونسبة المواد الطيارة والشوائب فيه إلى الأنواع التالية[1]:

- **فحم اللإنثراسيت:** وهو أصلب أنواع الفحم لأنه تكون في الزمن الجيولوجي الأول في العصر الفحمي، لذلك فقد تعرض لضغط شديد وحرارة مرتفعة لعظم سمك الرواسب عليه مدة طويلة من الزمن فتم تفحيمه بدرجة كبيرة. وهو أفضل أنواع الفحم لوصول نسبة الكربون به إلى 90% من وزنه. وتعني نسبة الكربون كمية الحرارة التي تتولد من احتراق الفحم.

2- **فحم البيتيومين:** سمي بذلك لاستخراج القطران منه بتسخينه، وتكون هذا الفحم في الزمن الجيولوجي الثاني، وتصل نسبة الكربون فيه ما بين 70-90% وهو يعطي كمية حرارة كبيرة عند اشتعاله، ويستخدم في صناعة فحم الكوك اللازم لصناعة الحديد الصلب، ويتميز هذا النوع بأنه أكثر أنواع الفحم انتشارا وإنتاجا واستخداما، ويصل إنتاجه 2800 مليون طن متري.

3- فحم اللجنيت: وهو أردأ أنواع الفحم لحداثة تكوينه، إذ يرجع إلى الزمن الجيولوجي الثالث والرابع، لذلك فهو في طور التكوين، أي لم يتعرض للضغط والحرارة والمدة الزمنية المناسبة للتفحيم الجيد. ويطلق عليه الفحم الحجري أو الفحم النباتي، وتقل نسبة الكربون فيه عن 45- 65% ، ويستغل في التدفئة وتوليد الكهرباء، ولا يستخدم لصهر الحديد والصلب، ويستهلك هذا النوع محليا، إذ لا يدخل منه في التجارة الدولية أي كمية.

4-الفحم النباتي: وهو أردئها لأنه يستخرج من احتراق الحطب (الخشب) المحلى، ويستخدم في المنازل. التوزيع الجغرافي لإنتاج الفحم:بلغ إنتاج العالم منه أكثر من 4500 مليون طن متري سنويا، ويعود ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط عالميا الأمر الذي حذا بالدول المنتجة له زيادة اعتمادها علية كبديل عن النفط. بالإضافة إلى وفرة حقوله. ويساهم نصف الكرة الشمالي بنحو 90% من إنتاجه، والجنوبي بالباقي ويعود ذلك أن النصف الجنوبي معظم صخوره نارية بلورية، والفحم يحتاج إلى صخور رسوبية، لهذا لا يوجد الفحم في النصف الجنوبي إلا في الجيوب الرسوبية منه. أنتجت قارة آسيا 40% من الإنتاج العالمي من الفحم، وتحتل الصين المرتبة الأولى في إنتاجه واستهلاكه على مستوى القارة، وتحتل الهند المرتبة الثانية في الإنتاج والاستهلاك، كما جاءت كازاخستان في المرتبة الثالثة على مستوى القارة. في حين أنتجت كل من الولايات المتحدة و أوروبا 25% لكل منهما من الفحم العالمي، وتتصدر بولندا الدول الأوروبية 42% من إنتاج القارة بدون الاتحاد السوفيتي الذي يتصدر المرتبة الأولى. وتأتي المملكة المتحدة وجمهورية الشيك بعد بولندا في الإنتاج. وتتصدر الولايات المتحدة الإنتاج الأمريكي ثم كندا وإفريقيا 4.5%، وأخيرا أمريكيا الجنوبية 1% من الإنتاج العالمي.

[1] **محمد محمود الديب، ص708.**

استهلاك الفحم في الوطن العربي: قليل بسبب منافسة النفط والغاز الطبيعي له والمنتج محلياً، وتعد المغرب ومصر والجزائر أهم الدول استهلاكاً له بسبب صناعة الحديد الصلب.

مشاكل الفحم:

1- الحجم لا ينسجم مع كمية الطاقة التي يعطيها.

2- نقله صعب فتحد من استخدامه.

3- عملية الاستخراج صعبة وخطرة في نفس الوقت وخاصة إذا كانت بعيدة.

4- الاحتراق ملوث للبيئة المحلية وخاصة في مكونات الفضة وثاني أكسيد الكربون.

ثانياً: النفط: عرف البترول منذ القدم إذ استخدمه البابليون في بناء برج بابل، واستخدمه المصريون القدماء والفينيقيون في طلاء السفن، وعبأ كير الأمريكي زجاجات منه وكان يستخدم لأغراض منزلية التي منها الإضاءة والتدفئة وكان يسمي بالكيروسين[1] ويسمي بعد ذلك بالذهب الأسود، إلا أنه من المصادر الطبيعية الناضبة.

نشأته: اختلفت النظريات في تفسير نشأة البترول، ولكنها تتفق فيما بينها أن أصله عضوي، نباتي وحيواني سواء بحري أو بري، ثم طمرت تحت رواسب عظيمة السمك والعمق، فارتفعت حرارتها نتيجة للضغط الهائل عليها، فنمى بها نوع من البكتيريا أدى إلى تحليلها وتكوين النفط[2]

استخدامه: تتعدد استخدامات البترول نتيجة للتطور الصناعي الحديث واهم هذه الاستخدامات[3]:

1- الاستهلاك المنزلي.

2- توليد الطاقة الكهربائية.

3- يستخدمه كافة وسائل المواصلات.

4- مادة خام لكثير من الصناعات كالبلاستيك والمطاط ...إلخ

5- سلاح استراتيجي وقت الحرب.

كما أن التطور التكنولوجي ساعد علي تطور استخدام النفط ومشتقاته فقد كان الإنسان يستفيد 25% من إنتاج النفط، ثم أصبح يستفيد 50% في منتصف القرن العشرين، ثم اليوم 75% وذلك بفضل التكنولوجيا التي استخرجت منه 150مشتق مثل زيوت المحركات والتشحيم والبلاستيك ووقود المركبات بأنواعها والقار.

وتسيطر علي إنتاج وتسويق البترول شركات ومنظمات عملاقة أهمها الأوبك OPEC .

Organization of Petroleum Exporting Countries أنشئت عام 1960 وتضم في عضويتها 13 دولة.

---

[1] **محمد محمود الديب، ص730.**

[2] **محمد محمود الديب، ص731.**

[3] **محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية" دار النهضة العربية، بيروت، 1983،ص 436.**

كما توجد وكالة الطاقة الدولية التي أنشئت عام 1977 لتنظيم إنتاج واستهلاك مصادر الطاقة، والحيلولة دون وقوع أزمة للطاقة (مثل أزمة 1973) وتضم هذه المنظمة 20 دولة أهمها أمريكيا والدول الأوروبية ماعدا فرنسا.

إنتاج النفط: يعتبر النفط من مصادر الطاقة الأساسية في الصناعة، والمشكلة لم يجدوا بديل للنفط حتى يومنا هذا. فمنذ حفر أول بئر نفطي في ولاية بنسلفانيا الأمريكية علي يد دراك عام 1856، بدأ استخراج البترول بكميات قليلة، ثم تطور باختراع المحرك الذي يعمل بالاحتراق الداخلي عام 1895، ثم اختراع محرك البواخر الذي يدار بالمازوت عام 1897 عندها أنتج 20مليون برميل في السنة في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ثم 21 مليون برميل عام 1960، ثم تضاعف إلي 46 مليون برميل يومياً عام 1970، إلي أن وصل 76 مليون برميل يومياً عام 2001.

احتياطي العالم من النفط:

أمريكيا الشمالية	55 مليار برميل.
أمريكيا الجنوبية والوسطى	94,5 مليار برميل.
غرب أوروبا	17,4 مليار برميل.
شرق أوروبا	58,9 مليار برميل.
الشرق الأوسط	683,5 مليار برميل
أفريقيا	75 مليار برميل.
الشرق الأقصى	44 مليار برميل.
العالم	1,028 مليار برميل

ثالثاً: الغاز الطبيعي:

صار الغاز الطبيعي من أهم مصادر الطاقة في وقتنا الحاضر لاحتوائه على وحدات حرارية أكثر عما هي في الفحم أو البترول، فطن الفحم يحتوي على 27مليون وحدة حرارية بريطانية Btu، وطن البترول 45مليون وحدة حرارية Btu ، وطن الغاز الطبيعي يحتوي على 90مليون وحدة حرارة Btu[1]

وقد استطاع الإنسان بعد اكتشافه الغاز استخدامه عن طريق:

1-الغاز الطبيعي المصاحب للنفط: وهو يستخرج من آبار النفط، وعادة ما يكون في الطبقات العليا في كامن النفط، وقد مكنت التقنية الحديثة من استغلال الغاز المصاحب للنفط بعد ما كان يضيع بالحرق، ويحتوي كل برميل من النفط علي كمية غاز تقدر بحوالي 500قدم مكعب.

2-الغاز الطبيعي المنفرد: يوجد بالقرب من حقول النفط، ويستخرج من آباره الخاصة به وهو ما يعرف بالغاز الجاف.

[1] محمد محمود الديب، ص781.

مميزات استخدام الغاز:

1- يعتبر الغاز الطبيعي أنظف من الفحم والنفط عند الاحتراق، فهو لا يخلف رماداً، كما أنه لا يساهم بكميات كبيرة من التلوث البيئي.

2- سهولة نقله في جميع الوسائل المغلقة.

3- مصدر مهم للطاقة 20% من حملة إنتاج الطاقة منه.

4- يمكن استخدامه في المنازل مع الاحتياطات الأمنية المشددة.

5- الوحدات الحرارية المولدة منه أكبر من الفحم والنفط كما أشرنا مسبقا.

إنتاج الغاز الطبيعي السائل:

تطور إنتاج العالم من الغاز الطبيعي من 78 تريليون قدم مكعب عام 1991 إلي 88 تريليون قدم مكعب عام 2001، وتبوأت أوروبا المكانة الأولى في إنتاج الغاز إذ أسهمت بنحو خمسي إنتاج العالم، جاءت هولندا على رأس الدول الأوروبية في الإنتاج، وتلي أوروبا قارة أمريكيا الشمالية والوسطى بنحو ثلث إنتاج العالم، تربعت الولايات المتحدة على قائمة الدول المنتجة بالقارة. ثم قارة آسيا بنحو خمس إنتاج العالم، واحتلت اندونيسيا المكانة الأولى في الإنتاج بالقارة. والباقي موزع على باقي القارات.

وأخيرا احتلت الجزائر المكانة الأولى في إنتاج الغاز في أفريقيا.

وتتجه للتطور التكنولوجي أصبح بإمكان الصناعة استخدامه مع النفط لهذا زاد الطلب العالمي عليه.

احتياطي العالم من الغاز الطبيعي:

بلغ نحو 5288 تريليون قدم مكعب، أكثر من 69% من هذا الاحتياطي يوجد في أوروبا والشرق الأوسط وروسيا، كما يوجد أكبر مخزون للغاز في إيران 17% من الاحتياطي العالمي، والدول العربية 19% من احتياطي العالم.

رابعا: الكهرباء: إن الحديث عن الكهرباء يذهب صاحبه إلى الحديث عن الكهرباء المولدة من المجاري المائية أكثر من أي محطة تعمل بالغاز الطبيعي أو النفط والمنتشرة في بقاع شتى في المعمورة. لقد شهدت عملية توليد الطاقة الكهربائية من المساقط المائية تطورا كبيرا باستخدام الإسمنت المائي في إقامة السدود والخزانات.

وتتميز الطاقة الكهربائية بعدة مميزات نذكر منها[1]:

يمكن نقلها لمسافات طويلة بتكلفة قليلة لا تزيد عن 500كم.

يمكن استخدامها في كافة المجالات.

تعتبر من أنظف مصادر الطاقة المستخرجةالاخرى، ولا يترتب عليها أي تلوث.

[1] **محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية" دار النهضة العربية، بيروت، 1983،ص 514.**

تنخفض التكلفة مع زيادة الاستهلاك.

ثبات أسعارها بالمقارنة مع أسعار الطاقة المولدة من مصادر أخرى.

تعتبر الولايات المتحدة أولى دول العالم في المشاريع المائية لتوليد الكهرباء. وتعتبر قارة أفريقيا من أغنى مناطق العالم في المساقط المائية فيوجد بها 40% من الطاقة الكهربائية الكامنة في العالم. إلا أن هذه القوة الكامنة تتركز في مناطق غي آهلة بالسكان بسبب وقوعها في منطقة غابية أو حارة أو تنتشر فيها المستنقعات.وتحتل قارة آسيا مكانة عالية تقدر بنحو 25% من جملة الإمكانيات الكهرومائية.

خامسا: الطاقة الشمسية: استخدم الإنسان الطاقة الشمسية منذ القدم، وقد ازداد استخدام الإنسان لها بمرور الوقت حتى أصبحت أجهزة استغلالها متوافرة بكثرة خلال النصف الثاني من القرن العشرين. ويستفاد من الطاقة الشمسية حاليا في عدة مجالات منها إنتاج الكهرباء على نطاق محدود من الخلايا الشمسية، وفي تسخين المياه على أسطح المنازل.

سادسا: طاقة الرياح: تنبه العالم إلى قوة الرياح منذ القدم حيث سخرها في دفع السفن، وطحن الحبوب وضخ المياه من باطن الأرض، وتعتبر هولندا والبلجيك والدنمارك من الدول الرائدة في استخدام المراوح. واليوم تستخدم تلك المراوح في توليد الكهرباء إلا أنها تواجه كثير من المشاكل أهمها عدم استمرارية الرياح وصعوبة تخزينها.

سابعا: الطاقة المائية: وهي من خلال المساقط المائية، أو حجز المياه خلف السدود واندفاعها بقوة، أو من حركات المد والجزر البحري، وتعتمد كثير من الدول النهرية على توليد الطاقة من أنهارها مثال على ذلك الصين التي تمتلك كثير من المحطات النهرية التي تزود غرب الصين بالكهرباء والتي بلغ عددها 90 ألف محطة توليد كهرباء مائية. والبرازيل ومصر، وأتمت فنزويلا سد غوري بسعة قدرها 10 غيغاوات وهو أضخم مشرع كهرومائي في العالم.

ثامنا: الطاقة النووية: أخذت الطاقة النووية في منافسة مصادر الطاقة التقليدية حديثا ويعود ذلك إلى تذبذب أسعار وارتفاعها بشكل كبير في الأسواق العالمية الأمر الذي حذا بالدول المتقدمة إيجاد البديل وهو توليد الطاقة من المعامل النووية. وأصبح من الضروري زيادة الاعتماد عليها في المستقبل المنظور، وهذا ما نلمسه من تطور استعمال الطاقة النووية في الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وقد أخذنا عام 1985 على سبيل المثال لنتعرف على توزيع المفاعلات النووية عالميا نجد الولايات المتحدة تتصدر دول العالم حيث تمتلك 95 مفاعلا نوويا، يليها الاتحاد السوفيتي 48 مفاعلا نوويا، ثم فرنسا 43 مفاعلا نوويا، والمملكة المتحدة 38 مفاعلا نوويا، واليابان 33 مفاعلا نوويا، وألمانيا 17 مفاعلا نوويا، والصين 9 مفاعلات نووية، والهند 6 مفاعلات نووية، وكوريا الجنوبية 4 مفاعلات نووية، والبرازيل مفاعل واحد. ورغم توسع العالم بإنشاء المفاعل النووية إلا أن إنتاجه

منها في الكهرباء لا يتعدى 20% من الطاقة المولدة عالميا. ويعود ذلك إلى المشكلات التي تواجه إنتاج الطاقة من المفاعلات النووية والتي أهمها[1]:

مشكلة البيئة وحمايتها، ومشكلة تشرنوبل عام 1986 ليست بعيدة عنا.

مشكلة التخلص من فضلاتها النووية.

توفير الكادر الفني والمستوى التكنولوجي النووي.

توفير رأس المال اللازم لإنشاء المحطات النووية.

قلة اليورانيوم بالطبيعة.

6-الوقت الطويل الذي يتطلبه إنشاء المحطة.

المطلب الرابع:النشاط الصناعي

الفرع 1 :ماهية الصناعة

يقصد بالصناعة الأنشطة التي يغير بها الإنسان شكل أو طبيعة المواد الخام الزراعية، أو المعدنية أو الحيوانية أو الغابية و يحولها إلى منتجات تحقق متطلباته المتعددة

وقد تكون المواد المستخدمة في الصناعة على حالتها الطبيعية مثل الخامات المعدنية أو الأخشاب. وقد تكون مواد نصف مصنعة مثل الصلب و الجلود المدبوغة و الدقيق و الخشب المنشور لكي تستخدم في عمل منتجات جديدة، ولذلك قد يكون المنتج النهائي لصناعة معينة هو نفسه المادة الخام لصناعة أخرى. فالحديد يستخدم في صناعة الصلب، والصلب يستخدم في صناعة الآلات والماكينات. كما يستخدم الخشب اللين في صناعة لب الخشب الذي يستخدم بدوره في صناعة الورق الذي تعتمد عليه صناعة الطباعة والقطن بالنسبة للمنسوجات.

وقد ظهر أول شكل مبسط للصناعة منذ نحو مليون سنة عندما استطاع الإنسان تشكيل الصخور و استغلالها في إنتاج أداة حجرية مبسطة، وكانت هذه بداية لانتشار صناعة الأدوات الحجرية وتبعها صناعة الأدوات العظيمة ثم استغلال الأخشاب والصلصال الذي استخدم في صناعة الأواني الفخارية.

وتمكن الإنسان من صنع ملابسه و طعامه و مسكنه مستغلاً مهارته و مساعدة الحيوان له و ذلك بهدف إشباع الحاجات الضرورية له.

ومع قيام الثورة الصناعية خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر شهدت الصناعة تغيراً جذرياً في طبيعتها و أساليبها و منتجاتها ، فقد اعتمدت الصناعة خلال هذه المرحلة على الطرق الآلية و تقسيم العمل و التخصص و الإنتاج الكبير.

[1] **حسن عبد القادر صالح'' الجغرافيا الاقتصادية'' جامعة القدس المفتوحة، الطبعة الأولى، 1996، ص 178.**

ومنذ منتصف القرن العشرين وصلت الصناعة إلى مرحلة متقدمة إلى حد كبير رغم قصر المدة لتزايد معرفة الإنسان وتعدد ابتكاراته و استخدامه للعقول الالكترونية والتكنولوجيات المتقدمة التي ساعدت على تقدم الصناعة من حيث الكم والكيف.

وقد ترتب على الصناعة الحديثة تغييرات جذرية في توزيع السكان، كما ترتب عليها ارتفاع مستوى الدخول ، و انتشار الرفاهية، و توفر الخدمات و المرافق المختلفة ، و ارتفاع نسبة العاملين في الصناعة وتغير في موازين الدول إذ أصبحت الصناعة تعد مقياساً لتمييز الدول المتقدمة و الدول المتخلفة أو النامية.

الفرع 2: أنواع الصناعة وأسس تصنيفها :

هناك عدة طرق تتخذ للتمييز بين الصناعات المختلفة منها ما يعتمد على نوع المادة الأولية كأساس للتقسيم كما يلي :

الصناعة الزراعية : و هي إما غذائية كصناعة طحن الحبوب أو صناعة النسيج مثل صناعة المنسوجات القطنية.

الصناعات المعدنية : مثل صناعة الحديد والصلب.

الصناعات الحيوانية : مثل صناعة المنسوجات الصوفية و الألبان و الجبن و صناعة الجلود.

الصناعات الغابية : مثل صناعة الورق و الأثاث.

الصناعات الكيميائية : مثل صناعة الأدوية و الأسمدة و البتروكيماويات

و هناك طريقة تتخذ من المنتجات الصناعية نفسها و في ضوئها تقسم الصناعة إلى قسمين رئيسين:

صناعة السلع الاستهلاكية: و هي السلع سريعة الاستهلاك التي توزع على نطاق واسع و ترتبط بحياة الإنسان مثل الصناعات الغذائية و الأدوية.

2•**صناعة السلع المعمرة** : و هي التي تنتج سلعاً باقية و هي عادة محدودة التوزيع نسبياً كالسيارات و الثلاجات و أجهزة الراديو و المكيفات و صناعة الأثاث.

و هناك طريقة تتخذ الخصائص العامة للعملية الصناعية و نوع المنتج أساساً للتقسيم و في ضوئها تقسم الصناعة إلى قسمين:

الصناعات الثقيلة : و هي التي تحتاج إلى رءوس أموال كبيرة و خبرة عالية و حركة ضخمة للمواد الخام ، و تنتج سلعاً معمرة مثل صناعة السفن و المعدات الحربية و صناعة الطائرات.

2•**الصناعات الخفيفة**: و هي التي تتمثل في الصناعات الغير معقدة كصناعة النسيج وصناعة الجلود و صناعة الأثاث و الصناعات الغذائية و صناعة الورق و الطباعة و صناعة الساعات.

ورغم تعدد المصطلحات التي استعملت في تقسيم الصناعات إلا أنه ليس هناك اتفاق على مصطلح جامع مانع يمنع التداخل بين هذه المصطلحات ،إلا أن هناك تقسيماً يعتمد في التمييز بين أنواع الصناعة على العلاقات المؤثرة في توزيعها الجغرافي . وفي ضوء هذه الظروف يمكن تقسيم الصناعة إلى ما يلي:

الصناعات الاستخراجية أو الأولية:

و هي التي تستغل الموارد الطبيعية للأرض سواء كانت معدنية أو نباتية و تغير من وضعها لتجعلها صالحة لاستعمال الإنسان كاستخراج المعادن من باطن الأرض و الزراعة و الصيد و قطع الأحجار و قطع الأشجار من الغابات. و غالبا ما تكون منتجات هذه العمليات خامات لصناعات أخرى كالمعادن التي تخرج من باطن الأرض التي تحتاج إلى عمليات صناعية أخرى حتى تتحول إلى سلع صالحة للاستعمال . و قد تكون المنتجات المستخرجة من باطن الأرض وقوداً أو مصدر طاقة تستغل في مختلف الأغراض مثل الفحم و البترول التي ترجع أهميتها إلى الطاقة التي يمكن أخذها منها لإدارة المصانع و وسائل النقل المختلفة.

وهذه الصناعة ترتبط بالظروف الطبيعية ارتباطا كبيرا. فالزراعة تمارس حينما تسمح الظروف الطبيعية بذلك، و صيد الأسماك يمارس عندما توجد البحار و البحيرات و المجارى المائية التي تعيش فيها الأسماك ، و عمليات التعدين توجد حيث توجد المعادن و حينما يكون استغلالها ممكنا من الناحية التجارية.

كما يرتبط العمل بهذه الصناعات بالعوامل البشرية والظروف الاقتصادية التي ترتبط بتكاليف الإنتاج و توفر عوامل الإنتاج وخاصة بالنسبة للإنتاج التجاري.

وتتميز الصناعة الأولية بكبر حجم المواد المستخدمة بالنسبة لحجم السلعة النهائية و بأن قيمة الوحدة الحجمية من المادة الخام تكون منخفضة بالنسبة لمثيلاتها في السلعة النهائية . كما تهدف أساسا إلى إنتاج الأدوات و الآلات البسيطة التي تسهم في توفير حاجة الإنسان الضرورية من المأكل والملبس و المسكن إلى جانب توفير عنصر الأمان والحماية بإنتاج بعض الأسلحة البسيطة.

الصناعات التحويلية:

و هذه الصناعة تتناول المادة الخام بالتحويل والتشكيل لتحولها إلى صورة أخرى أكثر ملاءمة لحاجات الإنسان. فهذه الصناعات تعتمد على المواد الخام التي يمكن الحصول عليها من الصناعات الأولية أو من الصناعات التحويلية الأخرى ، كما تعتمد على القوى المحركة و الوقود إلى حد كبير و لذلك تتطلب أن تكون سهلة الاتصال بالسوق المستهلكة.

و تتميز هذه الصناعة باتباعها أحدث الأساليب العلمية التي بدأت بعد الثورة الصناعية بصفة خاصة . و قد كانت هذه الصناعة سبباً مباشراً في صراع الدول الكبرى لبسط نفوذها و سيطرتها على الدول المنتجة للمواد الخام و مصادر الطاقة وخاصة زيت البترول باعتباره مصدرا هاما من مصادر الطاقة و مادة خام لعدد من الصناعات.

ويقسم البعض الصناعات التحويلية إلى فئات ثلاث حسب نوع السلعة:

سلع استهلاكية و وسيطة و إنتاجية. أما السلع الاستهلاكية فهي مثل المنسوجات و الأحذية و الأدوية . و أما السلع الوسيطة فهي التي تتجه لإنتاج سلع قد تستخدم في الاستهلاك النهائي المباشر أو تتجه لإنتاج السلع الإنتاجية مثل صناعة المنتجات البترولية التي تقوم على تكرير البترول الخام لإنتاج بعض المشتقات التي تستخدم في أغراض الاستهلاك النهائي كالبنزين والكيروسين و الغاز، أو لإنتاج بعض المشتقات كالسولار الذي يستخدم في تشغيل الآلات المصانع المنتجة لمعدات آلية ، أي أنها تساهم في صناعة السلع الإنتاجية . أما صناعة السلع الإنتاجية فتضم الصناعات التي تنتج سلعاً تساهم في زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع كصناعة الآلات وصناعة الأسمدة .

وسواء كان الإنتاج الصناعي يضم سلعة استهلاكية أو وسيطة أو إنتاجية فانه يشمل على صناعات خفيفة و صناعات ثقيلة. فصناعة الحديد والصلب من الصناعات الثقيلة وصناعة الساعات و النسيج و الطباعة من الصناعات الخفيفة.

والملاحظ أن الدول حديثة العهد بالتصنيع تكثر بها الصناعات الخفيفة بينما تكثر الصناعات الثقيلة في الدول الصناعية المتقدمة.

الفرع 3:التوطن الصناعي

تختلف درجة التوطن من مكان لآخر حسب توفر العوامل اللازمة لقيامها وحسب طبيعة الصناعة نفسها ,فهناك صناعات لاتتركز في مناطق محددة بل تنتشر على نطاق واسع في جميع المدن أو معظمها وفي كل أحياء المدينة .ويطلق على مثل هذا التوزيع الواسع اسم التوزيع الشبكي ومعظم الصناعات ذات التوزيع الشبكي ترتبط ارتباطا وثيقا بمناطق الاستهلاك مثل الصناعة الخبز وورش الإصلاح الخفيفة وتوزيع الغاز والكهرباء وجميع الخدمات بصورها المختلفة .

وقد تشغل المناطق الصناعية مساحات واسعة ولكنها لا تتوزع في جميع الأماكن كما هو الحال في التوزيع الشبكي ولكنه تتركز في أماكن متقاربة دون أن يتصل بعضها ببعض ,ويطلق عل هذا النوع اسم التوزيع الشبكي المحدد.أما النطاق الصناعي مثل مصانع القطن في الولايات المتحدة الأمريكية ونطاق الصناعة في أوكرانيا ونطاق صناعة القطن في الإسكندرية وكفر الدوار والمحلة الكبرى في مصر .

وعندما تتركز الصناعة في منطقة معينة مثل منطقة حلوان في مصر أو منطقة الرور الصناعية بألمانيا فيطلق على هذا النوع اسم الإقليم الصناعي أو اسم التركز العنقودي. وهو تركز لا يوجد في مكان واحد بل يوجد في منطقة أو إقليم صغير نسبياً ، و لذلك يمكن أن يطلق عليه إقليم صناعي.

و قد يكون التركيز شديداً في مكان محدد أو منطقة محددة كالمدن الصناعية التي تقام في بعض الدول مثل مدينة الجبيل في المملكة العربية السعودية و المحلة الكبرى و مدينة الالومنيوم بنجع مساوي في مصر و المدن القامة على نطاق الأورال بروسيا.

ولكي تقوم الصناعة في إقليم معين و تزدهر لابد من توفر عدد من مقومات الصناعة ، و تتباين أهمية هذه المقومات من ناحية جذبها للصناعة من إقليم لآخر و من دولة لأخرى ، وقد لا تتوزع بشكل متعادل حتى داخل الدولة الواحدة . فلكل إقليم أو مدينة عوامل جذب خاصة تحدد نوع و حجم الصناعة التي يمكن أن تنشأ بها ، فليس التركيز الصناعي وليد الصدفة بل نتيجة لعوامل شديدة التعقيد أعطت لكل إقليم أو دولة أو مدينة عوامل جذب قوية ساعدت على جذب الصناعة و تركزها فيها.

و ظاهرة التركز الصناعي الشديد من السمات الرئيسية للصناعات الحديثة من حيث التركيب والحجم و التوزيع ، و هي بذلك تختلف عن أقاليم الصناعات البسيطة أو البدائية القديمة ، إذ يسود في الأقاليم الصناعية الحديثة ظاهرة التخصص في الإنتاج الصناعي ، مما أدى إلى ظهور مجتمعات صناعية يتألف كل منها من عدة مصانع يتخصص كل منها في إنتاج سلعة معينة ، و قد يتخصص بعضها في إنتاج جزء من السلعة.

وعندما يتطور الإقليم الصناعي يصبح سوقاً لتصريف السلع الاستهلاكية مما يساعد على جذب مصانع إنتاج السلع الاستهلاكية و المنتجات الخفيفة نتيجة توافر الأموال وازدياد القوة الشرائية . ومما يساعد على ذلك توفر طرق النقل والمواصلات و الخدمات التي تحتاج إليها العمليات الصناعية في الإقليم.

وتوطن الصناعة في مكان ما يرجع لعوامل متعددة و هذه العوامل تختلف أهميتها من صناعة لأخرى ، و على سبيل المثال، فان من المعروف أنه كلما كان الفاقد كبيراً أثناء عملية الصناعة كلما توطنت الصناعة في منطقة المادة الخام ، مثل صناعة السكر و الاسمنت و الأخشاب . ولكن ذلك لا ينطبق على صناعة تكرير النحاس لأن الفاقد من عناصر الذهب والفضة و الزنك لا يمكن الاستفادة بها ، و لذلك لا يكون في نقلها أية خسارة ، و لذلك لا ترتبط هذه الصناعة بمنطقة الرخام ، و كذلك بالنسبة لصناعة الحديد الزهر التي يستفاد من الخبث الناتج عنها في صناعة الاسمنت أو مواد رصف الطرق أو غير ذلك من الاستخدامات التي تجعل نقله لا يحقق خسارة كبيرة . و قد يكون توطن الصناعة راجعاً لأكثر من عامل في وقت واحد و على مستوى واحد من أهميته.

وتتخلص العوامل التي تساعد على توطن الصناعة فيما يلي:

1 .المادة الخام:

تختلف المادة الخام التي تدخل في الصناعة من صناعة لأخرى ، فقد ترجع هذه المادة إلى أصل زراعي أو مائي أو تعديني وقد تكون نصف مصنعة مثل غزل القطن و الصوف و السكر الخام و الحديد الزهر.

و لا تتوزع المواد الخام بكل أنواعها بصورة عادلة على سطح الأرض، و لذلك تتفاوت قيمة تكاليف استغلال المواد الخام و توزيعها . و نادراً ما تستخدم الصناعة مادة خام واحدة ، و لذلك فان عدد المواد الخام اللازمة لكل صناعة و أهمية كل منها و موقعها و مدى توفرها كلها عوامل لها تأثيرها في تحديد موقع الصناعة. و تعدد المواد الخام اللازمة لقيام صناعة من الصناعات يؤدى إلى ضعف أثر المادة الخام كعامل متحكم في توطنها حيث توجد المادة الخام

وتتفاوت المواد الخام في قدرتها على جذب الصناعات المعتمدة عليها إلى مواقعها حسب خصائصها وطبيعتها و مدى تعرضها للتلف . فإذا كانت المادة الخام سريعة التلف كالخضر أو الأسماك أو الفاكهة فان صناعتها تتوطن في مناطق هذه المادة الخام ,وتدخل معظم صناعة التعليب والصناعات الغذائية في هذا النوع من الصناعات ,وذلك لأنها لا تتحمل لمسافات بعيدة وبوسائل نقل بطيئة.

أما إذا كانت المواد الخامة ثقيلة الوزن كبيرة الحجم فإنها تكلف كثيرا في نقلها مثل قصب السكر المستخدم في إنتاج السكر ومثل الحجر الجيري المستخدم في صناعات الأسمدة والاسمنت ومثل الطين المستخدم في صناعة الطوب ومثل الخشب المستخدم في صناعة لب الورق . ومثل بعض المواد الخام المعدنية التي تفقد جزءا كبيرا من حجمها بعد تصنيعها كصناعة النحاس فمثل هذه الصناعات تتوطن قرب المادة الخام تفاديا لتكاليف النقل.

وهناك صناعات لا ترتبط بالمادة الخام مثل الصناعات الهندسية وصناعة المنتجات المعدنية المختلفة وصناعة المطاط وصناعة المنسوجات وصناعة تكرير البترول .

2.الموقع :

للموقع دور كبير في توطين الصناعة ، فلا يمكن قيام الصناعة في منطقة منعزلة لأن موقع الإقليم الصناعي في منطقة مرتبط بالمناطق الأخرى المجاورة بطرق نقل جيدة وقريبة من مراكز الثقل السكاني و المواد الخام . و لذلك تتركز الصناعات الخفيفة التي يشتد عليها الطلب اليومي للسكان حول المدن الكبرى و في داخلها أحياناً مثل صناعة المشروبات ومنتجات الألبان و الأحذية . و مثل صناعة تكرير البترول التي ترتبط بالموقع الساحلي لسهولة استقبال ناقلات البترول المحملة بالبترول الخام ثم إعادة شحن المشتقات بعد التكرير. و يصعب توطن الصناعة في منطقة جبلية مضرسة أو معرضة للانهيارات أو داخل الغابات أو المستنقعات.

3.مصادر الطاقة :

تحتاج الصناعة للطاقة بدرجات متفاوتة ،كما تختلف مصادر الطاقة في درجة و مدى جذبها للنشاط الصناعي ، و يرجع ذلك إلى طبيعة الصناعة و مدى حاجتها إلى الطاقة و مدى توافر مصادر الطاقة و خصائصها و تكاليف استخدامها.

و تقدم الطاقة في صور مختلفة كالطاقة الكهربائية ، و الطاقة الشمسية ، و الفحم و البترول و الغاز الطبيعي .

و بعض الصناعات تحتاج إلى مصادر وفيرة و رخيصة من مصادر الطاقة كصناعات صهر المعادن وخاصة صناعة الألومنيوم التي تحتاج إلى كميات كبيرة من الكهرباء لاستغلالها في عمليات التحليل الكهربائي اللازمة لتركيز الألومنيوم ، و لذلك فان الدول التي تتوفر لديها مصادر الطاقة الكهربائية الرخيصة مثل كندا تعتبر من الدول الهامة في إنتاج الألومنيوم و ليست الدول المنتجة للمادة الخام (البوكست) مثل جاميكا و استراليا لعدم توفر مصادر الطاقة الرخيصة لديها . كما تتركز مراكز الصناعة في المملكة المتحدة قرب المساقط المائية و مناطق

إنتاج الفحم . و في الولايات المتحدة تتركز مناطق صناعة بموازاة الساحل الشرقي حيث المساقط المائية أو في مناطق الفحم في بنسلفانيا ، و في أوكرانيا حيث يوجد الفحم ، وفى منطقة الرور بألمانيا التي تعتمد على الفحم. والملاحظ عدم تركز الصناعة قرب مناطق إنتاج زيت البترول كما هو الحال بالنسبة للفحم و ذلك لسهولة ورخص نقل زيت البترول ، وعند توطين صناعة قرب حقول البترول فأنها عادة تكون معتمدة عليه كمادة خام مثل صناعة البتروكيماويات.

و هناك بعض الصناعات التي لا ترتبط أساساً بوجود مصدر للطاقة مثل طاقة الغزل والنسيج التي تتأثر بعوامل أخرى في توطنها أكثر من ارتباطها بمصادر الطاقة.

4.الأيدي العاملة :

إن توفر الأيدي العاملة له دور كبير في توطن الصناعة و خاصة في الصناعات الدقيقة المعقدة التي تحتاج إلى خبرات خاصة مثل صناعة الآلات و الأجهزة العلمية والساعات فالأيدي العاملة أثرها من حيث الكم والكيف . و يقصد بالكم توفر الأيدي العاملة بأعداد كافية لبعض الصناعات التي تحتاج إلى أيدي عاملة وفيرة ، أما من حيث الكيف فيقصد به الخبرة و الدراية و المستوى الفني التي تحتاج إليها بعض الصناعات .

و تختلف تكاليف الأيدي العاملة التي تدخل في الصناعة من صناعة لأخرى ، فبعض الصناعات تمثل الأيدي العاملة جزءاً كبيراً من تكلفتها تتوطن حيث توفر الأيدي العاملة كالصناعات الغذائية . وقد يقف عدم توفر الأيدي العاملة عقبة دون قيام صناعة من الصناعات في بعض الدول قليلة السكان، خاصة إذا كانت هذه الصناعات تحتاج إلى خبرات خاصة غير متوفر لديها و أن استيراد هذه العمالة من الخارج يرفع من قيمة الإنتاج .

كما يلعب التركيب الجنسى (ذكر أو أنثى) للعمال و أعمارهم دوره فى الانتاج ، فبعض الصناعات ترتبط بالإناث ، و لذلك قد تقوم صناعات جانبية تعتمد على النساء الى جانب صناعات كبرى تعتمد على الرجال و ذلك لتوفر الإناث المرافقات للازواج فى هذه المناطق مما يساعد على قيام بعض الصناعات مثل صناعة التطريز و صناعة النسيج و غيرها من الصناعات التى يبرز فيها العنصر النسائى .

و رغم التقدم الحديث فى ميدان الميكنة و استخدام الآلات على نطاق كبير واحلالها محل الكثير من العمال الا أن العامل ضرورى لادارة هذه الآلات التى تحتاج إلى مهارة عالية فى ادراتها و صيانة الأجهزة الدقيقة و لذلك سيظل للعمالة أثرها الهام فى توطن الصناعة و تطورها.

5.رأس المال :

تحتاج الصناعات الحديثة إلى الآلات والمعدات المعقدة غالية الثمن ، و مثل هذه الآلات و المعدات إلى جانب الحاجة إلى المواد الخام و مصادر الطاقة والعمالة كلها تستدعى ضرورة توفر رءوس الأموال الكافية . و لذلك تقف الدول الفقيرة عاجزة أمام قيام الصناعات التى تحتاج رءوس الأموال الكبيرة ، و لذلك تلجأ إلى فتح الباب أمام الاستثمارات الأجنبية التى لاتغامر فى كثير من الأحيان إلا اذا ضمنت الأرباح و الأمان على أموالها و

تأكدت من أن عائداتها من الأرباح تفوق ما يمكن تحقيقه فى بلدها الأصلى أو فى البلاد الاخرى . كما أن رأس المال الأجنبى عادة يتأثر بالأوضاع السياسية و الظروف التى تحيط بالمشاكل الاقتصادية الدولية و لذلك فهو يسعى إلى الصناعات التى تحقق أكبر ربح و فى أقصر وقت ، و لذلك يتجه إلى الصناعات الاستهلاكية غالباً دون الصناعات التحويلية الكبرى .

و تغلغل رءوس الأموال الاجنبية و سيطرتها على اقتصاد الدولة يؤثر على السياسة الحكومية و يقف أمام اتخاذ أى قرار يضر بها خاصة اذا كانت رءوس الأموال محمية بدول كبرى تتدخل من أجله و تدافع فى سبيل بقائه .

ورأس المال يقف عقبة أمام كثير من الدول النامية لاستغلال مواردها الطبيعية كما هو الحال فى مناطق انتاج البترول . فصناعة تكرير البترول لم تكن ممكنة فى دول الخليج قبل توفر رءوس الأموال الكافية و لذلك كان البترول يصدر خاماً إلى الدول الاجنبية حيث تتوفر معامل تكرير. وعندما توفرت رءوس الأموال أمكن انشاء معامل التكرير. كما تقوم بعض الدول بانشاء صناعة البتروكيماويات التى لم تكن ممكنة قبل توفر رءوس الأموال.

6.الأسواق:

لابد للصناعة من أسواق لتصريف منتجاتها سواء كان التصريف محليا أو خارجيا عن طريق التصدير. و يختلف السوق الداخلى من مكان لآخر تبعاً لعدد السكان و مدى تقدم الصناعة و اعتمادها على صناعات جانبية من ناحية أخرى .

و قد يكون أثر السوق أكبر أثرا من المادة الخام أو الوقود فى توطين الصناعة أحيانا ، و لذلك فالموقع الصناعى عند الخامات قد يصبح موقعا صناعيا عند السوق ، كما أن اختيار السوق كموقع لصناعة ما قد يصبح موقعا للخامات عندما تنشأ صناعات أخرى تعتمد على منتجات هذه الصناعة كخامات لها .

وفى المراحل الأولى من مراحل التطور الصناعى يكون لوجود السوق المحلى القريب دور هام جدا فى تطور الصناعة ، بل أن بعض الصناعات الخفيفة قد تخلق السوق و تجعل من المنطقة مركزا تجاريا . كما أن السوق من أهم العوامل التى تحدد مناطق الصناعات الكيميائية نظرا لأن هذه الصناعات تدخل كمواد خام فى كثير من الصناعات الأخرى ، و لذلك ترتبط كثير من الصناعات الكيميائية بالنطاقات الصناعية الكبرى كما هو الحال فى شمال شرقى الولايات المتحدة و غرب أوروبا واليابان .

فلكلمة سوق هنا أكثر من مضمون ، فقد يتمثل فى الناس عددا و قدرة شرائية ، و قد يكون صناعة أخرى أو قطاعا آخر ، أو داخلى أو خارجى .

و يجذب السوق عددا كبيرا من الصناعات على أساس أن تكلفة نقل منتجاتها اليه تكون نسبة كبيرة من قيمة الانتاج .

ويمكن تصنيف الصناعات التى ترتبط ارتباط قويا بالأسواق ، أى الصناعات التى تنجذب نحو الأسواق مهما كان بعدها عن موقع المواد الخام و مصادر الطاقة وغيرها من العوامل الأخرى إلى :

الصناعات التى تتلف منتجاتها بسرعة مثل الألبان و الخبز و الثلج و لذلك تتركز هذه الصناعات قرب الأسواق ليتم توزيعها بسرعة على المستهلكين .

الصناعات التى تزيد حجم أو وزن منتجاتها بعد تصنيعها مثل صناعة المشروبات و صناعة تكرير البترول وصناعة صناديق التعبئة والعلب والبراميل .

الصناعات التى تقل تكاليف نقل مواردها الخام عن نقل منتجاتها المصنعة مثل صناعة النسيج و صناعة تكرير البترول وصناعة المنتجات الجلدية و صناعة الأثاث .

الصناعات التى تحتاج إلى الاتصال المباشر بالمستهلكين للتعرف على رغباتهم و أذواقهم كصناعات الملابس و الأحذية .

صناعات متباينة لها ارتباط مباشر بالأسواق مثل صناعة الطباعة و النشر و صناعة الأجهزة الكهربائية بمختلف أنواعها و صناعة الزجاج.

و لطاقة السوق دور كبير فى توطين بعض الصناعات . فهناك بعض صناعات إذا عملت بحجم كبير فإنها تحقق وفورات كثيرة ، و مثل هذه الصناعات يتأثر بمدى استيعاب السوق الداخلية لمنتجاتها . و أحيانا يعتبر عدم توفر السوق بالنسبة لصناعة كالبتروكيماويات والسيارات و الحديد و الصلب عقبة أمام قيام هذه الصناعات .

و أحيانا يجذب السوق المصانع التى تستخدم الخامات الناتجة من بعض الصناعات كما يحدث عندما تنشأ أفران الصلب التى تستغل الخردة المتخلفة عن مراكز صناعة السفن و السيارات و المعدات و ذلك بأن تبيع إنتاجها لنفس المصانع التى حصلت منها على الخامات (الخردة) .

كما يساعد توطن الصناعة قرب الأسواق على الحصول على العمالة اللازمة بسهولة .

7.المواصلات :

المواصلات دور كبير فى توطن الصناعة . وتتخذ المواصلات صورا متعددة ، فقد تتخذ صورة توطن الصناعات فى الموانئ و ترتبط بالمواصلات البحرية ، حيث الصناعات التى تعتمد على المادة الخام أو الطاقة المستوردة من الخارج ، أو الصناعات التى تنتج أساساً بهدف التصدير ، كما هو الحال فى المناطق الصناعية على ساحل المكسيك فى الولايات المتحدة حيث الصناعات التى تعتمد على البوكست المستورد من امريكا الجنوبية ، أو البترول المستورد من منطقة الكاريبى ، كما يظهر على سواحل غرب أوربا و جنوبها فى ايطاليا و فرنسا و هولندا و ألمانيا و انجلترا .

وقد تكون الصناعة مرتبطة بالنقل البرى الذى يعتمد عليه فى نقل خاماتها و وقودها أو تصريف منتجاتها .

و قد تكون مرتبطة بأنابيب نقل البترول وبذلك تتركز مناطق الصناعة و التكرير عند نهايات هذه الأنابيب .

8.موارد المياه :

المياه عامل هام فى توطين الصناعة التى تحتاج إلى كميات كبيرة منها فى التبريد وفى عمليات التنظيف و المعالجة ، أو باعتبارها عاملاً هاماً يدخل فى صناعة المشروبات (المياه الغازية و المياه المعدنية) .ونوع المياه هام حدا فى الصناعة ، فبعض الصناعات مثل المنسوجات و الصناعات الغذائية تحتاج إلى مياه على درجة عالية من الجودة تنخفض فيها نسبة الحديد و المواد الصلبة . كما تحتاج صناعة لب الورق و منتجات البترول و الفحم إلى كميات كبيرة من المياه

9.السياسات الحكومية :

تلعب السياسات الحكومية دورا كبيرا فى قيام الصناعة و تسويق الانتاج . و فى سبيل ذلك قد تفرض الحكومة بعض الرسوم الجمركية على الواردات الأجنبية لحماية منتجاتها المحلية لتضمن لهذه المنتجات التطور واستمرار الانتاج حتى تستطيع منافسة المنتجات الأجنبية . وقد تعفى المصانع الناشئة فى بعض الضرائب لفترة معينة تشجيعاً لها . و أحيانا تكون بعض الصناعات تحت الاشراف المباشر للحكومة و ذلك بقصد حماية الانتاج الاقتصادى و ضمان حقوق المستهلك .

وقد تدخلت الحكومة الأمريكية فى صناعة الألومنيوم أثناء الحرب العالمية الثانية لأهميتها لصناعة الطائرات . و كما يحدث فى التوجيه الحكومى للصناعات القائمة فى مصر ، كما تتدخل الحكومات أحيانا فى تحديد أجور العمال و ساعات العمل الرسمية و احتياطات الأمن الصناعى اللازمة التى تضعها فى مجال الصناعة .

—وهناك اعتبارات أخرى ثانوية لها دورها فى توطن الصناعة مثل مساحة الأرض اللازمة لاقامة الصناعة وخاصة بالنسبة للصناعات التى تحتاج إلى مساحات واسعة مثل صناعة الحديد و الصلب . و مثل الصناعات التى تنبعث منها رائحة كريهة فإنها تتوطن عادة خارج المدن ، و قد ترتبط الصناعة بتوفر العنصر النسائى كصناعة التريكو و الحلوى ، أو حيث تتوفر العمالة بأجور منخفضة و خاصة بالنسبة للصناعات التى تحتاج إلى أيدى عاملة وفيرة ، و قد تقوم الصناعة و تزدهر لشهرة المنطقة القديمة فى صناعة معينة كصناعة الخمور والعطور و تصميم الأزياء التى تشتهر بها فرنسا و صناعة الساعات التى تشتهر بها سويسرا .

خلاصة الفصل :

لقد حضيت التنمية المحلية باهتمام الكثير من الدول نظرا لما تحققه من زيادة في معدلات التنمية في المجتمعات المحلية، من منظور أن المزيد من التنمية المحلية يؤدي إلى المزيد من التنمية على المستوى الوطني.

ولكي تحقق التنمية المحلية أهدافها فلا بد أن يتوافر لها المقادير الكافية من الثروات الاقليمية بالصورة الكافية، إلا أن هناك اختلالات والتي تعتبر بمثابة مشكلات و معوقات تحول دون تحقيق معدلات التنمية المحلية المنشودة.

لدلك يجب على الجماعات المحلية حتى تتمكن من القيام بمهامها واختصاصها على أحسن وجه ،فإن من حقها الاستفادة من ثرواتها المحلية و إستغلالها إستغلال أمثل

تمهيد الفصل: لقد تطرقنا إلى أهم المفاهيم المتعلقة بموضوع الثروات الإقليمية ودورها في التنمية المحلية،وذلك من خلال الجانب النظري هذا ما أوجب إسقاط هذا الجانب النظري على الواقع العملي في ولاية سعيدة من خلال دراسة تطبيقية لسنة 2013، والغرض من هذه الدراسة هو تشخيص المنطقة لوضع تقييم للإقليم وتسليط الضوء على نقاط القوة والضعف،و الوسيلة التي ساعدتنا في وضع هذا التشخيص هو استخدام الأساليب الإحصائية والمتمثلة في التحليل إلى مكونات أساسية (ACP) ،بحيث لخص لنا المتغيرات الأولية والبالغ عددها 81 متغير في 3 محاور.

المبحث الأول: لمحة عن الولاية محل الدراسة

الإقليم التي سنقيم التشخيص عليه هي ولاية سعيدة. وهي تغطي مساحة من 6765.4 كم^2 التي تمثل 0.28٪ من التراب الوطني و 5.1٪ من منطقة الغرب بالهضاب العليا. وهي تقع في الجزء الغربي من البلاد وتشكل جزءا من برنامج الهضاب العليا للمنطقة الغربية. تحتل موقعا استراتيجيا واضحا يميزها عن باقي الولايات الأخرى فيما يخص المناظر الطبيعية، والفرص والموارد[1]. للقيام بذلك نقدم المبحث بالترتيب التالي:

أولا، نستعرض عرضا عاما للولاية من حيث الجغرافية والجيولوجية ومعرفة موقعها الإقليمي والوطني .

وكذا تحديد واضح للاقليم على المستوى الاجتماعي والاقتصادي و نقسم ذلك إلى قسمين، الباب الأول على الجانب الاجتماعي للولاية والثاني هو السياق الاقتصادي الذي نقدم فيه جردا مفصلا لجميع القطاعات الاقتصادية.

المطلب ألأول تقديم ولاية سعيدة

الفرع 1 : من حيث التضاريس و المناخ:

تقدم الولاية وحدتين جد متميزتين في منطقتها الشمالية جبال الضاية، وفي منطقتها الجنوبية، سهوب عالية ﴿ المناطق الجنوبية من بلديات سيدي أحمد و المعمورة و عين السخونة﴾.

منطقة السهوب المرتفعة لا تغطي سوى 3 من 16 بلدية، تتميز التضاريس بانحدارها الضعيف يزيد عن 1000 م، تعتبر الشبكة الهيدروغرافية مؤقتة وانحباس المياه. يتكون الطابق السفلي من اغلبية الحجر الجيري الغامر مع القشرة. ولاية سعيدة هي أفضل حلقة في سلسلة من الجبال ضد التصحر والتقدم القاحل من الجنوب والجنوب الغربي.

يتميز المناخ بالجفاف الملحوظ ﴿المناخ القاري، البارد شتاءا، الحار و الجاف صيفا ﴾يتميز بمعدل هطول الأمطار يصل إلى 400 ملم ، متوسط سقوط الأمطار يتراوح بين 200 و 600 ملم في السنة وتتساقط بشكل غير متساوي في الزمان والمكان من قبل و منذ عام 1980 كانت ولاية سعيدة تشهد عجزا حيث بلغ متوسط سقوط الأمطار في كثير من الأحيان أقل من 300 مم أما خلال سنة 2000 تحسن مستوى سقوط الأمطار درجات الحرارة المعتدلة تصل الى 15 درجة مئوية و في الصيف تصل إلى 40 درجة مئوية مع رياح ساخنة (sirocco)و في الشتاء تصل إلى 8 درجة مئوية.

المنطقة الجبلية الاطلسية تتكون من مجموعات من النقوش و المنخفضات تتخللها الوديان الواسعة .

نذكر على وجه الخصوص[2]:

سهول بالول وعين السلطان.

منخفضات واد سعيدة

---

[1] مديرية البرمجة و متابعةالميزانية(DPAT). و لاية سعيدة.ص3

[2] مديرية البرمجة و متابعةالميزانية(DPAT). و لاية سعيدة.ص4

وادي واد العبد

تغطي أكثر من ثلاثة أرباع من مساحة الولاية

الفرع 2 : من حيث الموقع:

تقع ولاية سعيدة في الغرب من البلاد، ، وتحتل موقعا مركزيا هام و متميز،حيث تعتبر منطقة عبور بين الولايات شمال الغرب والجنوب الغربي موقعها كالتالي: من الشمال ولاية معسكر و من الغرب ولاية سيدي بلعباس ومن الشرق ولاية تيارت ومن الجنوب ولاية البيض والنعامة.

وتتشكل ولاية سعيدة من 6 دوائر و16 بلدية ثلاثة منها تعتبر من السهوب وهي: سيدي أحمد ،المعمورة وعين السخونة وتحتل منطقة الجنوب والجنوب الشرقي للولاية، وباقي البلديات الثلاثة عشر تحتل المنطقة الشمالية، خمسة منها تحتل منطقة وادي سعيدة وهي عين الحجر، سعيدة، أولاد خالد، سيدي أعمر ، سيدي بوبكر وتحتل ولاية سعيدة المنطقة الوسطى[1].

الشكل رقم1 :خريطة ولاية سعيدة،

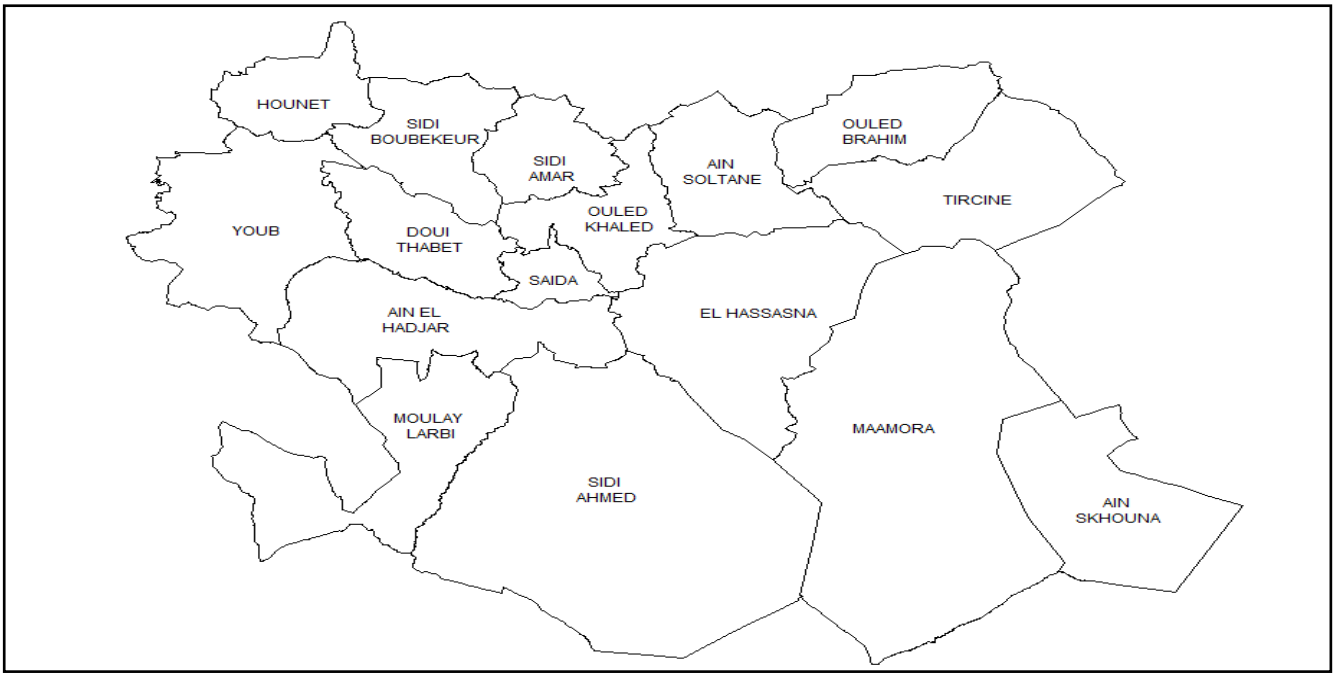

المصدر: من انشاء الطا لب با لاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

[1] مديرية البرمجة و متابعةالميزانية(DPAT). و لاية سعيدة.ص5

والجدول التالي يوضح التقسيم الاداري و مساحة بلديات ولاية سعيدة الستة عشر﴿ 16﴾

الدوائر	البلديات التابعة للدائرة	المساحة	نسبة مساحة البلدية أو الدائرة من الولاية
سعيدة	سعيدة	75,80	1,12040678
عدد البلديات التابعة للدائرة	1	75,80	1,12040678
عين الحجر	عين الحجر	417,30	6,1681497
	سيدي أحمد	1257,30	18,584267
	مولاي العربي	423,70	6,26274869
عدد البلديات التابعة للدائرة	3	2098,30	31,0151654
سيدي بوبكر	سيدي بوبكر	245,70	3,63171431
	أولاد خالد	207,20	3,06264227
	سيدي أعمر	167,80	2,48026724
	هونت	176,10	2,60295031
عدد البلديات التابعة للدائرة	4	796,80	11,7775741
الحساسنة	الحساسنة	579,50	8,56564283
	المعمورة	1216,50	17,9811985
	عين السخونة	404,40	5,97747362
عدد البلديات التابعة للدائرة	3	2200,40	32,5243149
أولاد إبراهيم	أولاد إبراهيم	253,50	3,74700683
	تيرسين	421,40	6,22875218
	عين السلطا ن	259,20	3,83125905
عدد البلديات التابعة للدائرة	3	934,10	13,8070181
يوب	يوب	443,10	6,54950188
	ذوي ثابت	216,90	3,20601886
عدد البلديات التابعة للدائرة	2	660,00	9,755520738

المصدر: من انشاء الطا لب با لاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

الفرع 3 : من حيث السكان

منذ الاستقلال إلى غاية عام 2010 سكان البلديات ستة عشر في ولاية سعيدة في زيادة بنسبة 2.53٪ سنويا لتنخفظ منذ عام 2010 إلى غاية عام 2013 إلى نسبة 1.8٪ وفقا لتقديرات عام 2013 ، قدر عدد سكان الولايةب363755 نسمة في التعداد العام للسكان والمساكن سنة 2013 و وفقا لتقديرات عام 2013 نجد تركيز كبير في مركز بلدية سعيدة ﴿**1 859,80 لكل km²**﴾ أي هناك كثافة سكانية عالية جدا في مركز الولاية ،بينما متوسطة تتراوح بين 80 و 170 نسمة في كل من سيدي بوبكر، عين الحجر، أولاد إبراهيم، أولاد خالد،و منخفضة تتراوح بين 25 و60 نسمة في كل من ذوي ثابت، مولاي العربي، يوب، هونت، سيدي أعمر، عين السلطان

الجدول التالي يوضح عدد سكان بلديات سعيدة الستة عشر منذ 2010 إلى 2013

البلديات	السكان 31/12/2010	السكان 31/12/2011	السكان 31/12/2012	السكان 31/12/ 2013	مقياس (مقيم./km²)
سعيدة	132 826	135 488	138 203	140 973	1 859,80
ذوي ثابت	5 373	5 456	5 541	5 626	25,94
عين الحجر	31 032	31 821	32 629	33 459	80,18
أولاد خالد	32 530	33 332	34 154	34 996	168,90
مولاي العربي	11 528	11 706	11 887	12 070	28,49
يوب	18 028	18 287	18 550	18 817	42,47
هونت	4 964	5 041	5 119	5 198	29,52
سيدي أعمر	9 372	9 519	9 668	9 820	58,52
سيدي بوبكر	19 911	20 151	20 395	20 642	84,01
الحساسنة	13 770	13 953	14 139	14 327	24,72
المعمورة	7 279	7 355	7 431	7 508	6,17
سيدي أحمد	15 021	15 186	15 352	15 519	12,34
عين السخونة	7 427	7 541	7 658	7 776	19,23
أولاد إبراهيم	20 540	20 859	21 184	21 514	84,87
تيرسين	7 685	7 804	7 924	8 047	19,09
عين السلطا ن	7 170	7 266	7 364	7 463	28,79
الولاية	344 455	350 766	357 198	363 755	53,77

المصدر: من انشاء الطا لب با لاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

يظهر آخر إحصاء أن 77٪ من سكان الولاية يتركز في المناطق الحضرية، ونحو23٪ من السكان في المناطق الريفية لذلك فهي منطقة متناثرة السكان،التحضر في سنة 2013 واضح على العديد من المجتمعات المحلية في الولاية، سبعة منهم معدل التحضر فيها عالي: سعيدة، أولاد خالد، عين الحجر، سيدي بوبكر، الحساسنة، هونت، يوب.

سكان المناطق الحضرية هو 138 280 نسمة أو 77% من مجموع السكان. 137214نسمة تتركز على مستوى مركز ولاية سعيدة، وهي تمثل حوالي 49% من مجموع سكان الحضر. المظاهر الحضرية للولاية تتسم بتنمية غير متكافئة ، وذلك لكثرة تركيز المرافق في مدينة سعيدة على حساب البلديات المحيطة،رغم ذلك تتميز الولاية ببعض الاستقرار بفضل تحسن الوضع الأمني الذي قد سمح بالحد من الهجرة الريفية.

الجدول التالي يوضح توزيع سكان بلديات سعيدة على المناطق الحضرية والريفية في 2013

البلديات	المجموع	حضري	ريفي
سعيدة	140 973	137 214	3 759
ذوي ثابت	5 626	2 249	3 377
عين الحجر	33 459	24 370	9 089
أولاد خالد	34 996	26 261	8 735
مولاي العربي	12 070	8 232	3 838
يوب	18 817	14 597	4 220
هونت	5 198	4 144	1 054
سيدي أعمر	9 820	4 677	5 143
سيدي بوبكر	20 642	15 748	4 895
الحساسنة	14 327	10 284	4 042
المعمورة	7 508	4 397	3 110
سيدي أحمد	15 519	3 994	11 526
عين السخونة	7 776	4 661	3 115
أولاد إبراهيم	21 514	14 645	6 869
تيرسين	8 047	2 069	5 977
عين السلطا ن	7 463	2 596	4 867
الولاية	363 755	280 138	83 617

وفقا للخريطة الموجودة أدناه تمثل 43% نسبة نسمة السكان في سن 0 –24من مجموع سكان الولاية و 49% نسبة نسمة السكان في سن 25 –59 و8% نسبة نسمة السكان في سن60 فما فوق وبالتالي عدد كبارالسن لايزال منخفضا إذا ما قارنها بالنسبة العالية من الشباب[1].

الشكل رقم 2:توزيع السكان حسب العمر في 2013

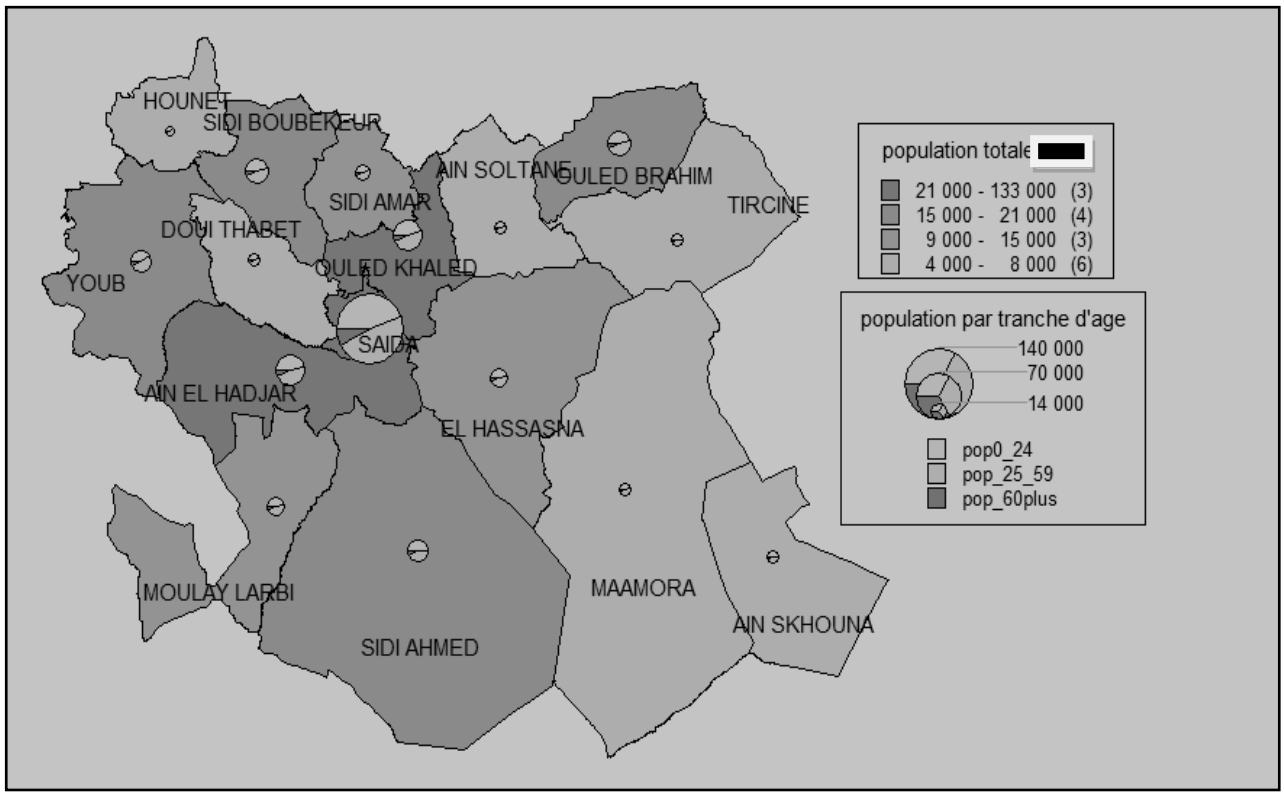

المصدر: من انشاء الطا لب با لاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

الفرع 4 : من حيث التعليم

لم تتغير سياسة الدولة الجزائرية في التعليم حيث تعطي الفرصة لجميع الجزائريين الذين تتراوح أعمارهم بين 6 سنوات للبدء في الاستفادة من التعليم المجاني

التعليم الابتدائي :

بلغ معدل الالتحاق بالمدارس أعلى من 95 بالمائة في التعليم الابتدائي، وتلاميذ المدارس سنة 2013 هو37760 تلميذا بالمدارس الابتدائية و تحتوي الولاية على 206 مدرسة يبلغ مجموع اقسامها 1798 قسم

[1] مديرية البرمجة و متابعةالميزانية(DPAT). و لاية سعيدة.ص6

الجدول التالي يوضح عدد مدارس و تلاميذ التعليم الابتدائي في بلديات سعيدة سنة 2013

البلديات	المدارس		الاقسا م		المطاعم		المجموع
	العدد	المستعملالعدد	العدد	العدد المستعمل	العدد	الوجبات المحضرة	التلاميذ
سعيدة	49	48	634	522	18	14127	14111
ذوي ثابت	9	6	43	30	3	699	601
عين الحجر	16	13	142	118	8	4111	3793
أولاد خالد	21	17	147	121	10	4212	3805
مولاي العربي	8	8	77	64	6	1566	1388
يوب	16	10	84	76	7	2178	1893
هونت	5	4	36	25	4	498	442
سيدي أعمر	8	8	74	50	7	1092	964
سيدي بوبكر	17	12	102	86	8	2159	2062
الحساسنة	11	7	72	60	4	1742	1610
المعمورة	3	3	31	27	3	614	693
سيدي أحمد	9	9	103	70	9	1832	1678
عين السخونة	5	5	57	35	4	900	833
أولاد إبراهيم	12	11	99	88	11	2421	2202
تيرسين	7	7	50	39	6	912	845
عين السلطان	10	8	47	43	6	937	840
الولاية	206	176	1798	1454	114	40000	37760

المصدر: من انشاء الطا لب با لاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

التعليم المتوسط :

بلغ معدل الالتحاق بالمدارس ب 88 بالمائة في التعليم المتوسط وهذه النسبة منخفضة مقارنة بالسنوات السابقة التي كانت تصل حتى 92 بالمائة وهذا الانخفاض بسبب زيادة في عدد السكان الذين هم في سن المدرسة الابتدائية،وتلاميذ المدارس سنة 2013 هو 25462 تلميذا في التعليم المتوسطة و تحتوي الولاية على57 متوسطة يبلغ مجموع أساتذتها 841 أستاذا[1]

[1] مديرية البرمجة و متابعةالميزانية(DPAT). و لاية سعيدة.ص7

الجدول التالي يوضح عدد مدارس وتلاميذ التعليم المتوسط في بلديات سعيدة سنة 2013

البلديات	مدارس المتوسط	مختلف الأساتذة	التلاميذ
سعيدة	19	327	10218
ذوي ثابت	1	11	354
عين الحجر	5	78	2490
أولاد خالد	4	76	2327
مولاي العربي	2	33	1001
يوب	3	45	1224
هونت	1	12	323
سيدي أعمر	3	23	603
سيدي بوبكر	3	47	1433
الحساسنة	3	35	1025
المعمورة	2	15	479
سيدي أحمد	3	33	921
عين السخونة	2	23	646
أولاد إبراهيم	4	57	1658
تيرسين	1	14	431
عين السلطا ن	1	12	329
الولاية	57	841	25462

المصدر: من انشاء الطا لب با لاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

خلال الفترة 2001-2010، تحصلت ولاية سعيدة على 13 من المرافق الجديدة، وعلى الرغم من ذلك استفادت الولاية خلال الفترة 2010-2013 من 5 مرافق جديدة كذلك في مستوى معدل شغل الوظائف قد شهد تحسنا طفيفا مقارنة بالسنوات السابقة. والبلديات التي استفادت من مرافق جديدة هي سعيدة، عين الحجر،اولاد خالد،سيدي اعمر، سيدي بوبكر وتقع هذه البلديات في وادي سعيدة.وتم توظيف 127 مدرس جديد في الفترة ما بين 2010-2013

التعليم الثانوي:

ثانويات ولاية سعيدة حاليا 19 مقابل 13 ثانوية في عام 2001، بما في ذلك 4 متقنات، بلغ مجموع الأقسام 459 ، تلاميذ الثانويات بلغ 13663معدل الالتحاق بالثانويات 40.34 في المائة في مستوى التعليم الثانوي والتقني، الولاية قد شهدت تحسنا واضحا على مستوى المؤسسات وعدد الفصول، وحتى على مستوى التعليم

المدرسي الذي ارتفع من 32 في المائة في عام 2001 إلى 40.3 في المائة في عام 2013 و هي مرتفعة خاصة البلديات التي تقع في وادي سعيدة.

الجدول التالي يوضح عدد ثانويات وتلاميذ التعليم الثانوي في بلديات سعيدة سنة 2013

البلديات	الثانويات	مختلف الأساتذة	التلاميذ
سعيدة	11	509	6583
عين الحجر	2	73	1052
أولاد خالد	2	105	1148
مولاي العربي	1	43	591
يوب	1	52	659
هونت	1	17	187
سيدي بوبكر	1	62	890
الحساسنة	1	62	783
سيدي أحمد	1	39	372
عين السخونة	1	32	299
أولاد إبراهيم	1	63	1099
الولاية	23	1057	13663

المصدر: من انشاء الطا لب با لاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

التعليم العالي:

لقد شهد التعليم العالي في ولاية سعيدة تنويع بتقديم تخصصات جديدة وترقية المركز الجامعي إلى جامعة،فهي مجموعة واسعة من التعليم والتدريب بإقامة دورات في مجالات العلوم والتكنولوجيا وعلم الأحياء والعلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، الجامعة يتلقى التعليم فيها الطلاب من الولاية و الولايات المجاورة خاصة الولايات"الجنوبية الغربية" التي كانت جزءا من ولاية الأقاليم التاريخية في سعيدة.

يوجد أربعة أحياء جامعية بقدرة 7277 سرير وهذا يتوافق مع معدل الإقامة 42%.

الشكل رقم3: يوضح توزيع الطلاب حسب التخصصات

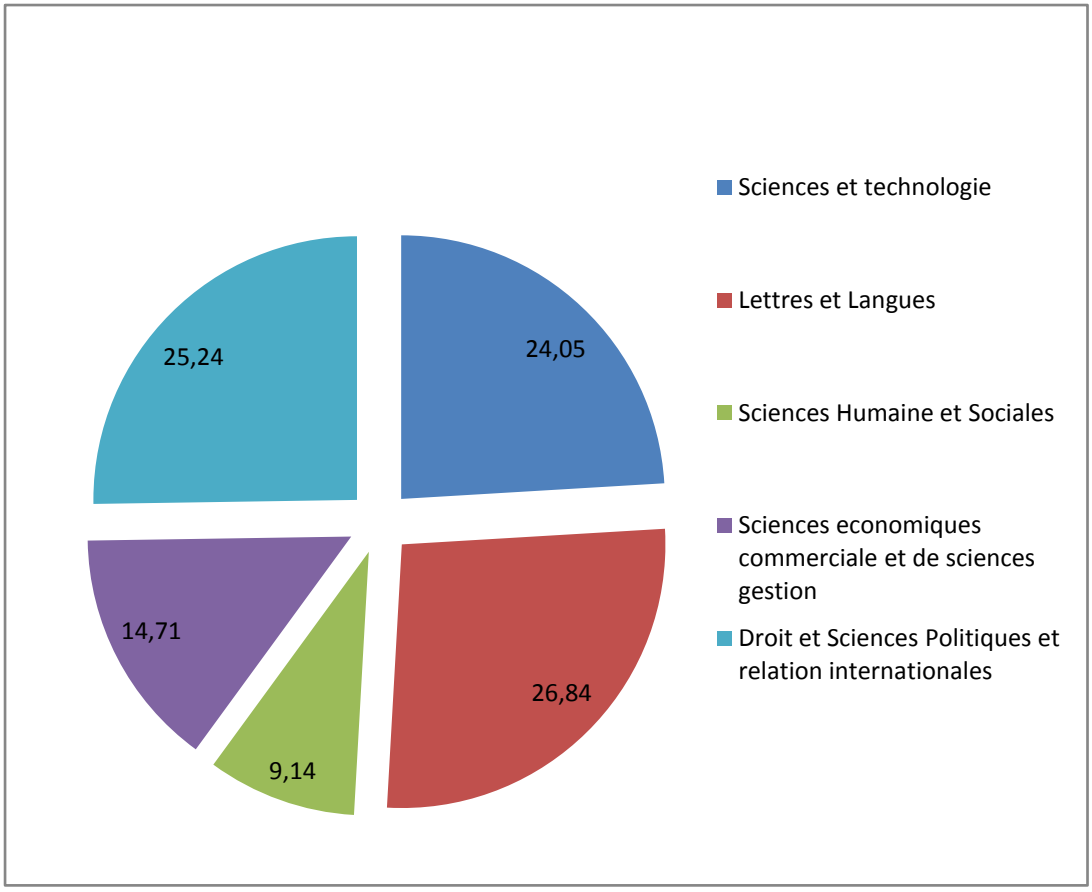

المصدر: من انشاء الطا لب با لاعتماد على بيانات من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية

وفقا للرسم البياني، نلاحظ تقارب في توزيع الطلاب في دورات العلوم والتكنولوجيا، واداب ولغات، والقانون والعلوم السياسية والعلاقات الدولية،بينما العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير تبلغ نسبة 14.7 في المائة من جميع التخصصات و في ميادين العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية تبلغ 9.14 في المائة فقط من جميع التخصصات.

التكوين المهني :

يلعب قطاع التكوين المهني دوراً هاما في خلق رأس المال البشري وفي المساهمة على البحث عن فرصة للعمل، هناك 12 مركز للتكوين المهني بسعة 3350 مقعد بيداغوجي. وتنتشر مراكز التدريب عبر البلديات التالية:سعيدة،مولاي العربي، يوب، سيدي بوبكر، الحساسنة ، سيدي أحمد، أولاد إبراهيم، عين الحجر،الرباحية وبقية البلديات لا يوجد فيها أي مركز تكوين.

المطلب الثاني: البنية التحتية الاجتماعية و الاقتصادية لولاية سعيدة

الفرع 1 : الصحة و الإسكان في الولاية

1- الصحة في الولاية

ولاية سعيدة سجلت تراجع ملحوظا في مستوى البنية التحتية الصحية. تتميز الفترة 2003-2013 بتراجع في مستوى الخدمات الصحية؛ المستشفى تراجع من 475 سريراً في عام 2003 إلى 402 سريراً في عام 2013، كما أننا نلاحظ بقاء في عدد المستوصفات ب 24 مستوصف من عام 2010 إلى غاية 2013 من ناحية أخرى هناك الاختفاء للمراكز الصحية في عام 2013 والتي شملت 8مراكز في عام 2003، وهذا هو إعادة هيكلة هذه المراكز لتصبح هناك العيادات الشاملة، وهو ما يفسر الزيادة الكبيرة في العدد المستوصفات في عام 2013 مقارنة بعام 2003[1].

ولقد شهدت الولاية تطور في إعداد الأفراد فيما يتعلق بالمساعدين الطبيين ، أطباء متخصصين، الصيادلة ،وأطباء الأسنان، وهذا التحسن المستمر منذ عام 2009 إلى غاية2013.

وعلى الرغم من الجهود المبذولة في هذا القطاع، والحاجة إلى مستشفى آخر لتواجه الولاية الضغط للحد من عبء العمل الذي يستمر في ولاية سعيدة وسد هذا العجز، مع تنويع التخصصات. هنا تجدر الإشارة إلى أن إنشاء مستشفى ثان أصبح من الأولويات و الذي يتوقع تنفيذه خلال المخطط الخماسي القادم.

2- الإسكان في الولاية

ما زال يحتفظ بالسياسة الوطنية بشأن إشباع الاحتياجات الاجتماعية كواحدة من الأولويات الرئيسية وذلك بتشجيع و دعم عملية الإسكان،وتنظيم العمران،و لقد أصبح الخيار الجديد بشأن الإسكان هو التركيز على تنويع البرامج.

الفرع 2 : شبكة الطرق و الموارد المائية في الولاية

1- شبكة الطرق في الولاية

البنية التحتية للطرق كثيفة في ولاية سعيدة، والمجموع الخطي لشبكة الطرق 1716.5كم في عام 2013 على النحو التالي[2]:

401.95كم في الطرق الوطنية

615.91كم في طرق الولاية

[1] مديرية البرمجة و متابعةالميزانية(DPAT). و لاية سعيدة.ص8

[2] مديرية الأشغال العمومية(DTP).ولاية سعيدة

588.540كم في طرق البلدية

110.100كم في طرق الدولة ﴿المساحات﴾

لقد تطورت شبكة الطرق في السنة الماضية و ذلك راجع إلى علما الاستثمارات في هذا المجال خاصة مع خدمة صيانة الطرق مكنت من تحسين شبكة الطرق، ونقل بعض المسارات من الطريق الوطني السريع في الولاية.

كل من بلديات الولاية فتح لها طريق مع الولاية المجاورة و كذلك نحو وسط مدينة ولاية سعيدة الخاصة بهم.

بلديات الواقعة شمال الولاية فتح لها طريق نحو واد تاغية ومعسكر.

بلول وتيرسين فتح لها طريق نحو ولاية تيارت من خلال جابيلات،روسفة،فرندا، تاخمارت.

عين السخونة لها طريق مع روقاصة في ولاية البيض.

البلديات من الغرب والشمال الغربي يوب هونت وسيدي بوبكرلها طريق مع سيدي بلعباس، سفيزف، تلاغ.

الطرق الوطنية الستة ﴿RN: 06–90–92–93–94–104﴾ تمر عبر أراضي الولاية، ولكن الشبكة أساسا تدور حول طريقين الرئيسيين هما RN6 وRN92 ، اللذان يربطان الولاية مع المناطق الغربية و الجنوبية الغربية.

RN6ما يسمى 'وهران–بشار' يربط خمس ولايات هي: وهران–معسكر–سعيدة–النعامة وبشار.

RN92'سيدي بلعباس–سعيدة' يربط ما بين سيدي بلعباس و سعيدة، وهو محور متميز، للوصول إلى وهران.

هذان الطريقين هما ممرات هامة للمرور العابر على الصعيد الإقليمي وإقامة اتصالات مع ولايات جنوب البلاد..

RN93الذي يربط سعيدة وتيارت يوفر الاتصال المباشر مع تيارت وجزء كبير من الاتصالات مع المركز وشرق البلاد.

RN90 الذي يربط سعيدةوكذلك تيارت و هو طريق هام للوصول إلى الولايات الوسطى

RN104 الذي يمر على بلديات عين الحجر و مولاي العربي

وأخير الطريق الوطني رقم 94 الرابط بين سعيدة وتلمسان و يوفر اتصالات مع ولايات غرب البلاد[1].

[1] مديرية الأشغال العمومية(DTP).ولاية سعيدة

الشكل رقم 4:يوضح شبكة الطرق في ولاية سعيدة

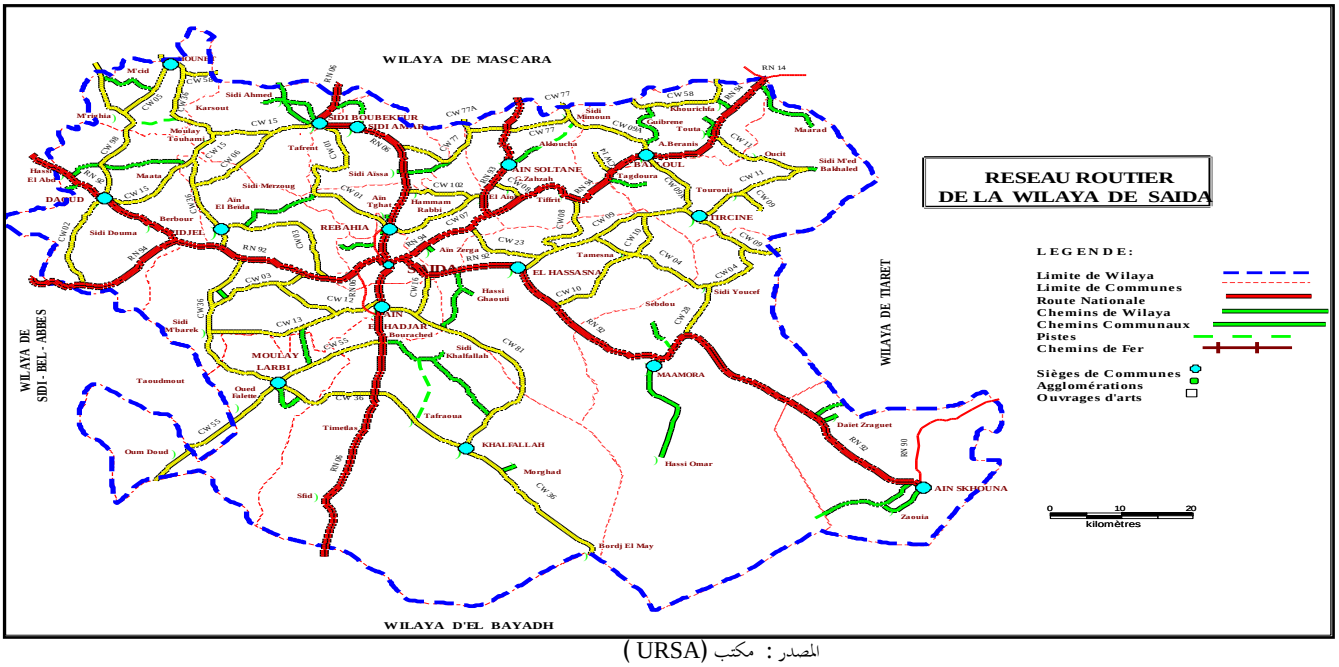

المصدر : مكتب (URSA)

2– شبكة الموارد المائية في الولاية

من الموارد المعبأة عبر الولاية، جزء مخصص للاستفادة من الاستخدامات المختلفة كما يلي:

* **توفير مياه الشرب**: Hm3/an76.18
* **توفير مياه الصناعية**: Hm3/an984.0
* **الري**:Hm3/an738.30

ـحالة توفير مياه الشرب: قبل عام 2003 طرحت مشاكل خطيرة لبعض التجمعات لاسيما بسبب الفشل في توفير مياه الشرب ،وسجلت تحسينات منذ عام 2007، خاصة مع المشروع هيكلة «عين سخونة–سعيدة» الذي بادر إلى خفض حدة التوتر هذا ما زادمن الإفراط في استغلال المياه مع الانخفاض في الأداء في مستجمعات المياه أدى إلى انخفاض معدلات التدفق من ناحية، والسعي لتحقيق التوازن ومتابعة تطور الاحتياجات على المدى الطويل من ناحية أخرى.

تحسن معدل الاشباع بين عامي 2007 و 2013،حيث ارتفع متوسط معدل الاشباع عبر الولاية من 80% إلى 98% في عام 2013 والمعدل الوصل بشبكات إمدادات مياه الشرب إنخفض من 98% إلى 97 %بين

عامي 2007 و 2013.

تجدر الإشارة إلى أن معظم البلديات في المقاطعة قد استفادت من هذا التحسن .

ـحالة توفير المياه الصناعية: في عام 2000 كان القطاع الصناعي يجد صعوبة في توفير المياه إلا أنه سجل تحسن منذ عام 2012،حيث ارتفع متوسط معدل الاشباع عبر الولاية ب 12 % في عام 2013 .

ـحالة توفير المياه الزراعية: على عكس المجمعات السكنية التي تعاني من مشاكل ، شهدت المساحة المروية تنمية منذ إنشاء مكان FNDA . في الواقع، عدة نقاط مياه جديدة تم إنشاؤها ووضعت موضع التنفيذ من قبل الفلاحين[1].

الفرع 3 : الزراعة و الصناعة و التشغيل و السياحة في الولاية

1-الزراعة

لقد شهد القطاع تحسن ملحوظا أثناء الفترة 2000-2013، بفضل جهود التنمية من خلال مختلف البرامج التي حققت نتائج مشجعة في مستوى الإنتاج الزراعي وتوسيع المساحات الزراعية المروية.

و بالتالي مختلف العمليات المبرمجة خلال الفترة 2000-2013 في الميدان الزراعي كان لها أثر إيجابي على خلق فرص العمل،و تطور الإنتاج الزراعي في هذه السنوات الماضية.

فمن حيث الموقع الإقليمي والوطني ، الولاية تحتل مكانا استراتيجيا منفصلا عن الولايات الأخرى، وهذا يظهر بوضوح في الدراسات التي أجريت في إطارPAw (plan d'aménagement de la wilaya)فإنه يقارن على أساس عدة مؤشرات ولاية سعيدة مقابل خمسة عشر ولاية من الغرب الجزائري حيث تم تقصي الحقائق التالية :

- ولاية سعيدة تحتل المركز الأول من حيث الغابات.
- كما أنها تحتل المرتبة الثانية في ما يتعلق الأراضي المستخدمة للزراعة.
- وهي ثالث أكبر الأراضي المروية .
- بالمقارنة مع أهمية المساحة الفلاحيةالمستعملة superficie agricole utiliseهي ثالث أكبر منتج للفواكه ورابع منتج للزيتون وخامس منتج للتين.
- وتحتل المرتبة الثالثة في تربية الأغنام و الماشية .

ولكن يبدو أن أداء و مستوى التنمية ليس بمقدار الإمكانات المتاحة فيها[2] .

[1] مديرية الموارد المائية.ولاية سعيدة.ص5

[2] مديرية المصالح الفلاحية. (DSA). ولاية سعيدة

2–الصناعة

يظل قطاع الصناعة أقل نمواً في الولاية مقارنة بالقطاعات الأخرى، و إقليم ولاية سعيدة يضم 14 مؤسسات ذات طابع صناعي، تضم ما يقرب من 1500 فرصة عمل.

النشاط الصناعي ممركز بشكل كبير على مستوى المناطق الصناعية ﴿ عين الحجر.الرباحية﴾ فمنذ عام 1985 لوحظ أن هناك عيوب كثيرة متبوعة بتدهور في الإنتاج في معظم الوحدات .وعلى النقيض من مصنع الأسمنت سعيدة التي سجلت معدل نمو إيجابي لزيادة من 252000 طن في عام 2003 إلى 504000 طن في عام 2010 لتنخفض قليلا إلى500000 طن في عام 2013 وخلال البرنامج الخماسي القادم هناك مشروع لإنجاز منطقتين صناعيتين في يوب وسيدي أحمد و توسيع المنطقة الصناعية في عين الحجر.

3–التشغيل: بصفة عامة، يتركز إيجاد فرص عمل في مركز مدينة سعيدة، حيث أنه ما يقرب من نصف من المرافق التي يتم إنشاؤها موجودة على مستوى بلدية سعيدة، كما أن هناك فرص قوية في مجال الخدمات 51.43% في ما يتعلق بالإدارة والبناء والتشييد.

في إيجاد فرص عمل، تمثل العمالة الدائمة فقط 5% في عام 2010.و8% في عام 2013 والوظائف التي أنشئت خلال الفترة 2001-2010 هي وظائف مؤقتة وغير مستقرة .خلافا لما هو مقدم من السلطات العامة، تبقى الحلول حلول بسيطة للانتظار وعلاج البطالة ليست اقتصادية بل اجتماعية أساسية.

لا يوجد بعد في سياستنا القائمة على العمالة ولكن فقط سياسة الإدارة للبطالة، مكلفة جداً من ناحية أخرى، بتمويل من الإنفاق العام، والتي ستنتهي حالما النفط سينخفض .

السكان العاملين ليس متطابق مع الأرقام التي يتم نشرها والمتعلقة بهذا الموضوع، وهذا التغليط في الإحصاءات التي تم جمعها من اتجاهات مختلفة، حيث تقوم السلطة العامة أخذ بعين الاعتبار أولئك الذين يشتغلون في فترة التي تتجاوز أو حتى 3 أشهر، والبعض الآخر يأخذ في الاعتبار من أولئك الذين يمارس أكثر من سنة .هذه الفئة تتضمن تقديرات العمالة غير الرسمية[1].

أحدث الأرقام التي لدينا حتى الآن من عام 2013 للسنة الماضية، وجد أن الإحصاءات تختلف من اتجاه واحد إلى آخر، المصدر الثاني للبيانات يأتي من التحقيق بمديرية البرمجة و متابعة الميزانية، وأجريت إستطلاع لمعرفة حالة العمالة في ولاية سعيدة، ولكن لم يتم نشر هذا الاستطلاع لأنه يظهر أن معدل البطالة عالية جداً يصل إلى 38%

[1] مديرية التشغيل والضمان الإجتماعي.ولاية سعيدة.ص8

4–السياحة: ولاية سعيدة لديها إمكانات سياحية هائلة مما لا شك فيه، وهذا إلى حد أنها تتميز بتنوع التضاريس تتراوح بين المناطق الجبلية إلى مناطق السهوب كما تتوفر هذه المناطق على مجموعة متنوعة من الإمكانات الطبيعية التي هي مناطق الجذب السياحي مثل الغابات ومعالجة المياه المعدنية، بما في ذلك المواقع التاريخية وعصور ما قبل التاريخ. ﴿ **حمام ربي ، سيدي عيسى ، المرجا ، تيفريت ، عين السخونة** ﴾ وبالإضافة إلى ذلك الولاية تحتوي على مواقع تاريخية وأثرية هامة، بما في ذلك هناك مدينة رومانية في " بلدية يوب "والكهوف مع النقوش الصخرية في منطقة العين المانعة ﴿بلدية عين الحجر﴾[1].

المبحث الثاني :التحليل العاملي كوسيلة لاكتشاف نقاط القوة و الضعف للمنطقة

من أجل القيام بتحليل دقيق ومعمق لحجم كبير من المعلومات الخام ، لدينا معلومات التشخيص في بلديات ولاية سعيدة، لذلك فمن الضروري اللجوء إلى التحليل العاملي.

ومع ذلك، قبل المتابعة مع هذا التحليل، نبدأ بإعطاء لمحة عامة عن أساليب التحليل العاملي في هذا الجزء و الطريقة المطبقة في هذا البحث هو التحليل إلى مكونات أساسية(ACP) التي ساعدتنا في فهم و ربط بين دور الاقليم في التنمية المحلية و بالتالي إبراز الدور الذي تلعبه الولاية في تحقيق هذه الأخيرة.

المطلب الأول: التحليل العاملي كطريقة لتشخيص الإقليم

الفرع1: لمحة عامة عن أساليب التحليل العاملي

التحليل العاملي أسلوب إحصائي يستخدم الآن لإجراء التحقيقات عندما يكون هناك عدد أفراد (الأشخاص، البلديات، أماكن ، مناطق...) بحجم معلومات كثيرة.فيختزلها و يعطينا تمثيل بياني، الذي يسمح لرؤية التقاربات والمعارضات بين خصائص الأفراد. هذه التقنية تشمل أسرة مكونة من ستة أساليب تحليل البيانات: التحليل إلى المكونات الرئيسية (ACP)، تحليل العاملي التوافقي (AFC)،التحليل التصنيفي،تحليل أوجه التشابه، وتحليل الانحدار المتعدد وتحليل التمييزي. هذه الأساليب تهدف إلى الوصف الإحصائي لجداول كبيرة. وتسمح لك بالبحث عن الهياكل المخفية في البيانات وللحصول على الوصف الإحصائي لطبيعة ظاهرة معينة التي أدت إلى المجموعة من القياسات أو الملاحظات كثيرة جداً.

التحليل العاملي فعل قديم: تم إنشاؤه في عام 1904 من قبل الطبيب النفسي الإنجليزي تشارلز سبيرمان (المخترع أيضا معامل الارتباط الخطي)،الهدف منه قياس الذكاء. هذا الأسلوب التحليل العاملي أصبح اليوم بوابة لعلماء النفس ثم تم تطوير تقنيات أخرى للتحليل العاملي: تحليل إلى مكونات أساسية (غالباً ما تختصر ب ACP)و التحليل العاملي التوافقي (AFC)، التي تم إنشاؤها في 1960 من طرف بجان–بول بن زرسي. أصبح هذا

[1] مديرية السياحة والصناعة التقليدية.ولاية سعيدة

الأسلوب الأخير بسبب نمو علوم الاعلام الالي، تقنية قياسية، تدمج في البرامج الكبرى الإحصائية الدولية.(EXLSTAT ; SAS, SPSS. STATISTICA)

الفرع2:التحليل إلى مكونات أساسية (ACP) :

التحليل إلى مكونات أو معاملات أساسية (ACP) هو طريقة إحصائية تعمل على تلخيص العديد من المتغيرات (30 مثلاً) لعدد أقل يعرف بالمكونات (COMPOSANTES)
أومعاملات(FACTEURIELLE)حيث كل مجموعة من المتغيرات تربط بمكون أو معامل واحد فقط بواسطة دالة بحيث يمكن إرجاع مجموعة من الاختبارات بعامل الذكاء (مثلاً) أو عامل التحصيل أو ... حيث ترتبط المتغيرات في المكون أو المعامل ارتباطاً علياً فيما بينها وضعيفاً مع الأخرى، والتحليل إلى مكونات أساسية (ACP) يهدف لاستخلاص مجموعة من المكونات أو معاملات ترتبط بالمتغيرات الأصلية على أن تفسر أكبر نسبة ممكنة من التباين للمتغيرات الأصلية أو تقليص عدد المتغيرات في عدة مكونات فبدلاً من وجود 20 متغيراً يكون لدينا خمسة مكونات أو أقل ويمكن اعتبار هذه المكونات أو المعاملات متغيرات ويجرى عليها تحليل يعرف بالتحليل إلى مكونات أساسية (ACP) والدالة بين المتغيرات الأصلية والعامل المكون لها هي:

$$P_1 = a_1V_1 + a_2V_2 + a_3V_3 + \ldots + a_nV_n$$

ويمكن كتابة المعاملات على شكل مصفوفة (Matrix) تعرف بمصفوفة الارتباط وتكون مربعة (عدد الصفوف = عدد الأعمدة)

حيث عناصر المصفوفة قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات فتقاطع الصف مع العمود هو قيمة معامل الارتباط .

وهنا يجب التقيد بالاتي لإيجاد العوامل من المتغيرات:

* العامل الأول هو الأكثر ارتباطاً بالمتغيرات
* يتواجد في كل عامل المعاملات الصفرية
* سهولة تفسيرها بعلاقاتها مع المتغيرات الأصلية

إذا كان لدينا متغيران معامل الارتباط بينهما يساوي 0.65 فيكون لدينا الجدول (مصفوفة) التالي:

Variables	1	2
1	1.00	0.65
2	0.65	1.00

إذا كان لدينا n من المتغيرات فيكون لدينا n(n—1)/2 معامل ارتباط أو 1 + 2 + 3 + ... + (n—1) فمثلاً وجود 5 متغيرات يعطي 5×4/2 = 10 معامل ارتباط .

الجدول التالي يبن معاملات الارتباط لستة متغيرات (عدد معاملات الارتباط = 1 + 2 + 3 + 4 + 5 = 15 أو 6 × 5 ÷ 2 = 15) مبينة في الجدول الآتي:

Variables	1	2	3	4	5	6
1	1.00	0.65	0.70	0.45	0.30	0.35
2	0.65	1.00	0.55	0.75	0.37	0.40
3	0.70	0.55	1.00	0.66	0.57	0.45
4	0.45	0.75	0.66	1.00	0.61	0.51
5	0.30	0.37	0.57	0.61	1.00	0.74
6	0.35	0.40	0.45	0.51	0.74	1.00

تعرف هذه المصفوفة المربعة بمصفوفة الارتباط المربعة ويلاحظ أن[1]:

1) القيم أعلى القطر هي نفسها أسفل القطر وعدد كل منها = 15 أي أن القطر قسم المصفوفة لنصفين متماثلين لكون علاقة الارتباط إبدالية.

2) القيمة 1 هي معامل ارتباط المتغير مع نفسه.

3) عدد معاملات الارتباط = 15 من الصيغة 1 + 2 + 3 + ... + (n—1) أو الصيغة n(n—1)/2

4) حساب معاملات الارتباط يتم بالطرق المعروفة بصرف النظر عن اختلافها فكلها صالحة للتحليل إلى مكونات أو معاملات أساسية (ACP).

معامل الشيوع (Communality)

ذكرنا مفهوم العامل أو المكون بأنه مجموعة من المتغيرات والمتغير أما أن يكون مستقل بمعنى له ارتباط عالي مع عامل واحد وليس له ارتباط مع بقية العوامل أو أن المتغير يشترك مع أكثر من عامل أو مكون ويعرف بالعامل أو مكون الشائع أو عامل عام ودرجة شيوعه تعرف بـ Community كعامل الذكاء لظهوره في أنشطة عديدة كالإبداع والتفكير و ...

والعامل أو المكون يضم على الأقل ثلاث متغيرات والمتغير الشائع ذو مقادير مختلفة في كل عامل بصرف النظر عن اسهاماته جوهرية أو غير ذلك، ومجموع مربعات اسهاماته على عوامل المصفوفة

[1] رزق الله.عايدةنخلة'' دليل الباحثين في التحليل **الإحصائي** ''الطبعة الأولى،القاهرة،2002،ص217

هي قيمة شيوع المتغير.

التباين الكلي للمتغير = قيمة شيوعه + تباين الخطأ[1].

المطلب الثاني:عرض للدراسة التجريبية:

الفرع1:جمع واختيار البيانات

تطبيق التحليل إلى مكونات أساسية (ACP) لإعطاء لمحة عن ولاية سعيدة سوف يكون على أساس كبير من المؤشرات الاجتماعية-الاقتصادية؛ في إشارة إلى جميع بلديات سعيدة التي تشكل هذا الإقليم.

لإجراء لمحة عامة عن ولاية سعيدة، أنشأنا قاعدة بيانات هامة جداً التي تنتمي إلى جميع القطاعات. جمع هذه البيانات تطلب فحص للعديد من الملفات الإحصائية من مختلف المديريات التي تمثل هذه القطاعات،وأجبرنا في بعض الأحيان إلى إجراء محادثات مباشرة مع المديرين على فهم طبيعة الإحصاءات.

لدينا إحصاءات مستمدة أساسا من الاتجاهات التالية:

- مديرية البرمجة و متابعة الميزانية(DPAT):

التي وفرت لنا في الدراسة معلومات عن ولاية سعيدة لعام 2013م،و يتعلق ببطاقات فنية عن البلديات التي تحتوي على إحصاءات قليلة متعلقة بها،ومعلومات متعلقة بالبرنامج البلدي التنموي(PCD) و برنامج القطاعي اللامركزي (PSD) لتبليغنا عن الاستثمارات و درجة التقدم فيها والمبالغ المخصصة لها.

- مديرية الموارد المائية، مديرية المصالح الفلاحية ومديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مديرية السياحة والصناعة التقليدية و مديرية التشغيل والضمان الإجتماعي، مديرية النقل،مديرية الأشغال العمومية، اضطررنا لزيارتهم للحصول على معلومات أوثق وإضطررنا إلى إلتقاء مع بعض المدراء لإبلاغنا بعض البيانات وتفسيرها وشرح المعلومات التي تم جمعها.

- ونظراً لغياب بعض المعلومات عن البلديات على مستوى المديريات، أدى بنا إلى التوجه نحو البلدة حيث التقينا في بعض الحالات رؤساء البلديات الذين قدموا لنا إجراء تقييمات شاملة لبلدياتهم.

- الوكالة الوطنية للإحصاء(ONAS) جزءا أيضا من جولتنا لجمع البيانات، حيث أننا قمنا بإستغلال الوثائق خاصة التي نشرت في إحصاء سنة 2008م، وذلك بفضل المقابلة مع عدد قليل من المسؤولين، لمعرفة نسبة فئات العمر من مجموع سكان الولاية .

وهذه العملية سمحت لنا بالحصول على عدد من المعلومات الهامة، والمعرفة الجيدة بالإقليم،كذلك ساعدتنا على معرفة أشياء أكثر عن كثب، التي عملت على تقديم تحليلات أكثر واقعية وأكثر مصداقية التي ساعدتنا في المقابل على إعطاء لمحة عن الولاية محل الدراسة بإستخلاص البنية التحتية الاجتماعية والاقتصادية، والتي أمكننا من بناء

[1] رزق الله.عايدةنخلة'' دليل الباحثين في التحليل **الإحصائي** ''الطبعة الأولى،القاهرة،2002،ص217

السيناريوهات التنمية المحلية من مختلف بلديات الولاية و التطورات المحلية و مواجهة قريبة من الواقع على احتياجات المدينة ككل.

الفرع 2: بناء مصفوفة البيانات وتعريف المؤشرات المحتفظ بها

فقد قررنا الاحتفاظ بالعديد من المؤشرات الموضحة في التشخيص (أكثرمن 250 متغير)، 81 متغير التي نعتبرها ذات الصلة للقيام بأعمالنا (ACP) نظراً لأنه يلخص لنا تماما مجموعة من المعلومات الأساسية، وتتعلق أساسا بهذه المتغيرات:

-المعايير الطبيعية

-المعايير الديموغرافية

-المعايير الاقتصادية

-المعايير التجهيزية و الاجتماعية

1- المعايير الطبيعية:

هذه المتغيرات التي تسمح بتحديد موقع البلدية في بيئتها الطبيعية:

- 1- D الكثافة (hab /km²)
- 2 - NFGعدد من الحفر
- 3 -NSRC: عدد من المصادر
- 4 -CEAUعدد من أبراج المياه
- 5-RSVR عدد من الخزانات
- 6 -RN عدد الطرق الوطنية
- 7 -CWعدد الطرق الولائية
- 8 -CCRعدد الطرق البلدية المعبدة
- 9 - CCNR عددالطرق البلدية غير المعبدة
- 10-SAUإجمالي المساحة المستخدمة من قبل الزراعة
- 11-PPالمسافة الرعوية
- 12 - FOREالأراضي الغابية
- 13- SUPالمساحة الاجمالية
- 14-SUPIالمساحة المروية

2 -المعايير الديموغرافية:

- 1 –POPمجموع السكان في 2010
- 2 –TACCمعدل النمو
- 3–TUمعدل التحضر
- 4–POP1السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و 24 عاماً
- 5–POP2السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 25إلى 59 عاماً
- 6–POP3السكان الذين تتراوح أعمارهم بين 60 وما فوق
- 7– TSP معدل الالتحاق بالمدارس سنوات 6-11 سنة
- 8–TSMمعدل الالتحاق بالمدارس سنوات 12-15 سنة
- 9–TSSمعدل الالتحاق بالمدارس سنوات 16-19 سنة
- 10– APHB معدل الأمية

هذه البيانات المعطاة توفر نظرة عامة و جيدة عن الهيكل الديموغرافي لسكان البلديات

3-المعايير الاقتصادية

- 1PACT اليد العاملة
- 2 ARمجموع الأصول ﴿في المناطق الريفية﴾
- 3AUمجموع الأصول ﴿في المناطق الحضرية﴾
- 4 FS المبلغ المخصص للشبكة الاجتماعية
- 5 POPOCPمجموع السكان العاملين
- 6 OCPAGمجموع السكان العاملين في الزراعة
- 7 OCPBTP السكان العاملين في البناء والتشييد
- 8OCPIالسكان العاملين في الصناعة
- 9 OCPS السكان العاملين في الخدمات
- 10 OCPAD السكان العاملين في الإدارة
- 11 OCPAR السكان العاملين في الحرف اليدوية
- 12 OCPT السكان يعملون في قطاع السياحة
- 13 MTRF مبلغ إجمالي الموارد المالية (مليون دج)
- 14PCDالمبلغ الموارد المالية PCD(البرنامج البلدي للتنمية)
- 15 PSDالمبلغ الموارد المالية PSD (البرنامج القطاعي اللامركزي) الموارد المالية

- MFA 16مبلغ الموارد المالية الأخرى (المساعدات، والهبات، والقروض، الضرائب)
- DPST 17مبلغ النفقات الإجمالية (مليون دج)
- DPSE 18 مبلغ النفقات التجهيز (PCD، PSD، PC،PS ،)
- DPSF19مبلغ نفقات التسيير
- MRB20مبلغ الأجر الإجمالي (تكاليف الموظفين)
- SUB 21 مبلغ المنح
- PRV 22 الإنتاج النباتي
- PRA23الإنتاج الحيواني
- EAI 24 عدد إستغلال المزارع الفردية
- EAC 25عدد إستغلال المزارع الجماعية
- EAP26عدد إستغلال مزارع القطاع الخاص
- PRDF 27 قيمة الإنتاج الغابي(100000دج)
- ART 28 عدد الحرفيين
- ME29عدد الشركات المتوسطة
- PE 30 عدد الشركات الصغيرة
- T.P.E31عدد الشركات الصغيرة جداً
- ZI 32 عدد المناطق الصناعية
- FCT 33 عدد الموظفين

هذه المتغيرات تسمح بتحديد أهمية القطاعات المختلفة، والدور الذي يمكن لعبه في حيوية البلدية.

4-المعايير الخاصة بالتجهيزات (البنية التحتية القاعدية)

- PSM 1: عدد العاملين في المجال الطبي
- SST 2 عدد الهياكل الصحية الإجمالية
- CH 3: قدرة المستشفيات (أسرة)
- NE 4 عدد المدارس
- EP 5 عدد تلاميذ التعليم الابتدائي
- EGP 6 عدد مدرسي التعليم الابتدائي
- E/c 7عدد التلاميذ/ أقسام الابتدائي
- CEM 8 عدد مؤسسات التعليم المتوسط
- ECEM 9عدد تلاميذ التعليم المتوسط

- EGCEM 10عدد مدرسي التعليم المتوسط
- E/DCEM 11: عدد التلاميذ / أقسام المتوسط
- LYC 12 عدد مؤسسات التعليم الثانوي
- ELYC13 عدد تلاميذ التعليم الثانوي
- EGLYC 14 عدد مدرسي التعليم الثانوي
- E/DLYC 15عدد التلاميذ / أقسام الثانوي
- DEP 16توزيع مياه الشرب
- AF17 عدد المشتركين لخدمات الهاتف الثابت
- CTM 18 معدلات التغطية لخدمات الهاتف النقال
- CBCF 19 عدد مقاهي الإنترنت
- ANET 20 عدد المشتركين في الإنترنت
- MOSQ 21عدد المساجد
- HOT 22 قدرة الفنادق
- PLOG 23 مجمعات الإسكان
- TOL 24 معدل شغل المساكن

وقد تخلصنا من عدد قليل من المؤشرات،التي لديها نفس المحتوى المعلوماتي بالتالي عدد المتغيرات المحتفظ بها للتحليل هو 81

الفرع 3: معالجة وتحليل لنتائج التحليل المكونات الأساسية(ACP):

أولاً وقبل كل شيء، يجب أن نركز ونقلل المتغيرات الأولية بغية التخلص من وحدات القياس التي تكون متباينة للغاية. وبعدها سوف نستغل هذا المخزون من البيانات باستخدام برنامجين: EXLSTAT و STATISTICA الإصدار 10

1-تحديد المكونات الأساسية:

عندما نقوم بتطبيق التحليل إلى مكونات أساسية (ACP)،العديد من العناصر (الجداول، والرسوم البيانية) ساعدتنا في تفسير النتائج، و من بينها سوف نحتفظ بجدول القيم الكامنة.

ϖ القيم الكامنة :

القيم أو الجذر الكامن هو مجموع مربعات إسهامات كل المتغيرات على كل عامل من عوامل المصفوفة كلاً على حدة وأن قيمته تتناقص من عامل لآخر حسب الترتيب فالعوامل الأولى ذات جذر كامن أكبر مما يليها وهو أما أن يكون أكبر من الواحد الصحيح فنقبله كعامل وإلا فيرفض كعامل.

البيانات المتعلقة ببلديات ولاية سعيدة تم معالجتها لمساعدتنا في التحليل إلى مكونات أساسية (ACP)، ويبين الرسم البياني القيم الكامنة (الشكل 5) المحور الأول يحتوي على كثير من المعلومات ومن الضروري أيضا التركيز على المحاور الاثنين التاليين:

الشكل رقم 5: القيم الكامنة

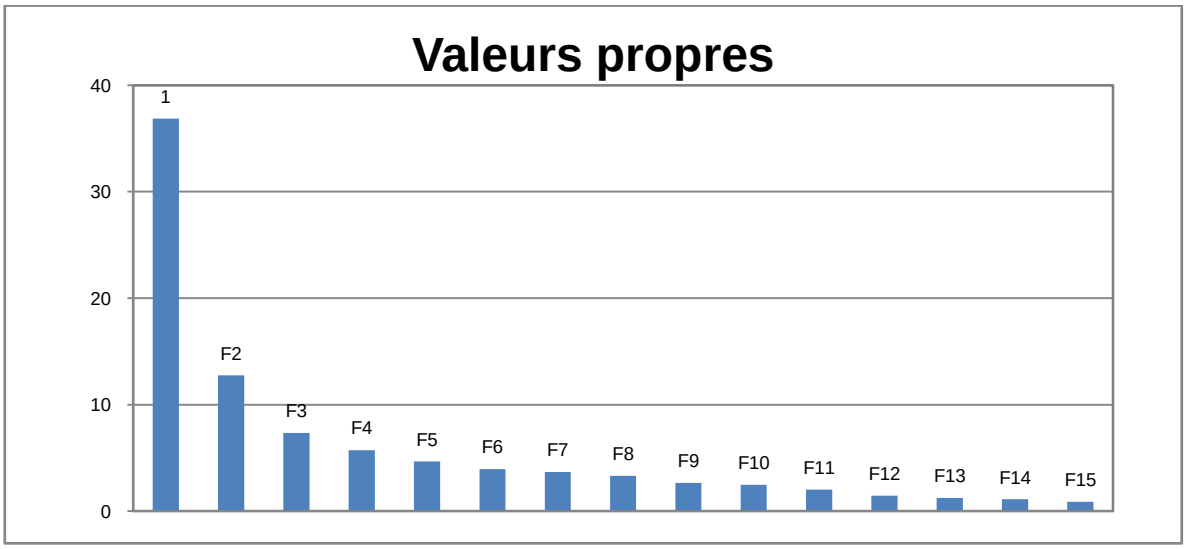

المصدر : نتائج التحليل المكونات الأساسية (ACP)

وتستخدم القيم الكامنة لتحديد عدد المحاور التي تساعدنا في التحليل واعطاءنا المعلومات المفسرة لهذه المحاور و بالتالي معلومات المصفوفة الأصلية لخصت بعدد محدود من المحاور حسب درجة الأهمية.

الجدول: القيم الكامنة واستخراج المكونات الرئيسية

	F1	F2	F3
Valeur propre	36,869	12,748	7,324
% variance	40,966	14,165	8,138
% cumulé	40,966	55,130	63,268

المصدر : نتائج التحليل المكونات الأساسية (ACP)

حسب معيار كايزر،يمكن أن تحتفظ بجميع المحاور التي تحتوي على قيمة أكبر من 1، ففي حالتنا، لقد سلطنا الضوء على 15 محور الذي تباينه أكبر من 1 .هذه المحاور تعطينا99% من المعلومات الأولية .ومع ذلك تظهر فقط 3 محاور كبيرة معبرة، إذا وضعنا في الاعتبار لهذه التراكيب استناداً إلى المتغيرات الأولية، هذا التفسير يترجم أهمية معاملات المتغيرات الأولية في المحور.

المحاور الثلاثة المختارة تشرح 63,268٪ من مجموع التباينات(الجدول 1)هذا الخيار له ما يبرره حسب درجة الإشباع (مساهمة المتغيرات في تكوين المعامل) وإحساسهم بالموضوعية .المحاور يتم الاحتفاظ بها عندما تكون معبرة و مفسرة للظاهرة،حتى يمكننا أن نقلص من مصفوفة المعلومات على نحو ملائم في أبعاد للمتغيرات (مرور واحد وثمانون متغير في ثلاثة محاور)

2–التفسير الاقتصادي للنتائج :

• تكوين المحاور وفقا للمتغيرات الأولية بعد تحديد ثلاثة محاور ، نقوم الآن بتفسير هذه المحاور وإعطائها التعبير الاقتصادي الذي سوف يقدم محتوى المعلومات التي تم جمعها.

الجداول: تكوين المحاور وفقا للمتغيرات الأولية

	F1	F2	F3
POP	0,921	0,258	0,068
TACC	0,712	0,401	0,183
D	0,855	-0,484	0,080
TU	0,735	-0,455	-0,251
POP1	-0,244	0,530	-0,136
POP2	0,119	-0,535	0,221
POP3	-0,294	-0,644	0,133
PACT	0,937	0,158	0,007
AR	0,051	0,725	0,453
AU	0,934	0,014	0,129
FS	0,826	0,120	0,105
SST	0,650	0,013	0,355
CH	0,671	-0,539	-0,394
NE	0,875	-0,019	-0,349
EP	0,928	0,273	0,074
EGP	0,920	0,272	0,123
E/C	0,491	0,391	0,099
TSP	0,174	-0,088	-0,103
CEM	0,927	-0,049	0,090
ECEM	0,927	0,274	-0,033
EGCEM	0,945	0,234	0,010
E/DCEM	0,587	0,203	-0,281
TSM	0,244	-0,003	-0,115
lyc	0,803	0,378	-0,158
ELYC	0,968	0,072	0,075
EGLYC	0,965	0,043	0,111
E/DLYC	0,671	0,440	0,281
TSS	0,027	-0,405	0,456
POPOCP	0,687	-0,033	-0,174
OCPAGR	0,349	0,583	0,154
OCPBTP	0,848	-0,024	0,045
OCPI	0,820	-0,345	0,005

OCPS	0,456	-0,211	-0,390
OCPAD	0,497	-0,125	-0,380
OCPAR	0,603	0,037	-0,258
OCPT	0,671	-0,539	-0,394
NFG	0,591	0,301	0,216
NSRC	0,399	-0,340	0,234
CEAU	0,036	0,708	-0,289
RSVR	0,501	-0,171	-0,087
DEP	-0,260	-0,166	-0,427
RN	0,114	0,535	-0,309
CW	0,034	0,590	0,315
CCR	-0,165	0,426	-0,517
CCNR	-0,041	-0,092	0,055
AF	0,720	0,107	-0,182
CTM	0,081	-0,324	0,124
CBCF	0,743	-0,498	-0,201
ANET	0,826	0,156	-0,085
MTRF	0,707	0,388	-0,344
PCD	0,391	-0,083	-0,621
PSD	0,674	0,215	-0,150
MFA	0,934	0,212	0,071
DPST	0,894	0,351	-0,099
DPSE	-0,226	0,457	-0,506
DPSF	0,281	0,790	0,436
MRB	0,836	0,000	0,323
SUB	0,772	0,025	-0,075
SAU	-0,405	0,745	-0,322
PP	-0,243	0,177	-0,576
FORE	-0,146	0,682	-0,024
SUP	-0,333	0,823	-0,272
SUPI	-0,216	-0,050	0,668
PRV	-0,058	0,232	0,669
PRA	-0,442	0,706	-0,392
EAI	0,031	0,774	-0,215
EAC	0,330	0,400	0,630
EAP	-0,141	0,365	0,356
PRDF	-0,333	0,077	-0,467
ART	0,897	0,112	0,150
M.E	0,757	0,006	0,094

P.E	0,806	-0,070	0,181
T.P.E	0,900	0,083	0,025
MOSQ	0,780	0,048	0,278
ZI	0,727	-0,173	-0,135
ZT	0,273	-0,528	0,225
TOL08	-0,547	0,431	-0,103
log	0,929	0,244	0,033
analph	0,757	0,006	0,094
LIT HOTEL	0,671	-0,539	-0,394
PM	0,900	0,083	0,025

المصدر : نتائج التحليل المكونات الأساسية (ACP)

التفسير الاقتصادي للمكونات الأساسية يكون على أساس دراسة الارتباطات التي تظهر بين المتغيرات التي تشكل كل محور عاملي.

المحور العاملي رقم 1: المحور يفسر البنية الاجتماعية–الاقتصادية

وفي الواقع، يعكس هذا المحور الإمكانات الاجتماعية والاقتصادية للولاية من حيث السكان والأنشطة والهياكل الأساسية. وهو أكثر أهمية لأنه يفسر وحده ما قيمته 40,966٪ من مجموع التباينات.

المتغيرات التي ترتبط مع بعضهابدرجة عالية ولديها نفس المحدد معناها:

• **المتغيرات الديمغرافية:** مجموع السكان والكثافة (نسمة/كم2)،و معدل التحضر و كذلك القوى العاملة والأصول في المناطق الحضرية ،ومجموع السكان العاملين لديهم ارتباط قوي بالسكان العاملين في البناء والتشييد، السكان العاملين في الصناعة، و في الحرف اليدوية والسياحة، وفي نفس الاتجاه السكان العاملين في الإدارة والخدمات :هذه المتغيرات كلها تعكس الديناميكية الديمغرافية.

•**المتغيرات الاجتماعية–الاقتصادية:** عدد المرافق الصحية،قدرة المستشفيات، عدد العاملين في المجال الطبي نفس الشيء ينطبق على التعليم ،عدد المدارس الابتدائية، عدد معلمي المدارس الابتدائية، وعدد مؤسسات التعليم المتوسط، عدد معلمي التعليم المتوسط وعدد مؤسسات التعليم الثانوي، معدل الأمية،مؤشرات الاتصالات السلكية واللاسلكية أيضا موجودة بقوة في المحور الأول، مثل عدد مقاهي الإنترنت، والمشتركين في شبكة الإنترنت، وعدد المشتركين في الثابت .وفي نفس المحور هناك أيضا الحضور القوي للسياحة و الثقافة: قدرة الفنادق المضيفة، عدد المساجد، مجمعات الإسكان أيضا موجودة جداً في المحور الأول، تحدد هذه المؤشرات مستويات التجهيز ودرجة إشباع الطلب الاجتماعي

•**المتغيرات الاقتصادية:** المؤشرات الصناعية والحرفية، وكذلك في النسيج الاقتصادي المحلي ارتباطاً وثيقا مع الجزء الإيجابي من المحور: عدد المناطق الصناعية، وعدد الحرفيين، وعدد الشركات المتوسطة الحجم، الشركات الصغيرة والشركات الصغيرة جداً هذه المؤشرات تحدد مستوى النشاط، يمكن تفسير ذلك المحور الأول، كعنصر من عناصر تعكس الطابع الحضري، ومستوى النشاط، والتجهيزات والارتياح الاجتماعي للبلديات.

وفي الأخير نستطيع القول ان المحور الأول يعكس التنمية الاجتماعية و الاقتصادية لبلديات ولاية سعيدة حيث أننا نلاحظ أن المعايير الاقتصادية و الاجتماعية حاضرة بقوة في هذا المحور الأول.

المحور العاملي رقم 2: المحور يفسر الإمكانات الزراعية و الرعوية

وهو يمثل الإمكانات الزراعية و الرعوية لبلديات ولاية سعيدة ويوضح هذا المحور الثاني 14,165 % من مجموع التباينات الاجمالية ويعكس هذا المحور الطابع الريفي، حيث أننا نلاحظ أن هناك وجود ارتباط قوي للمتغيرات الزراعية و الرعوية مع هدا المحور، و السكان العاملين في الزراعة ، المحور يؤكد أيضا أهمية المساحة الكلية المستخدمة من قبل الزراعة والغابة،الإنتاج الحيواني بما في ذلك المزارع الفردية، وتعكس هذه المؤشرات على الطابع الرعوي.

من ناحية أخرى المحور يقدم خدمة جيدة للإقليم،هذا يترجم الارتباط الإيجابي مع طول الطرق الوطنية، والطرق الولائية والطرق البلدية المعبدة مع المكون الرئيسي.

وأخيراً،يجب ملاحظة أيضا الارتباط الإيجابي للشباب الأقل من 24 سنة مع المحور، و الارتباط السلبي القوي الشيوخ الأكثر من 60 عاماً مما ويعكس الهيكل السكان من الشباب لهذا المحور.

المحور العاملي رقم 3: المحور يفسر الإمكانات الزراعية

يشرح هذا المحور الثالث 8,138 % من مجموع التباينات الاجمالية (القوة التفسيرية متواضعة) هو محور النشاط الزراعي: أي يوجد ارتباطات إيجابية قوية للمتغيرات الزراعية مع هذا المحور وكذلك مع إستغلال المزارع الجماعية (EAC)والقيم الإنتاج النباتي الناتجة عن حضور قوي في المساحات المروية،كل هذا له ارتباطاً وثيقا مع هذا المحور .يتم عرض مجموع الأصول في المناطق الريفية أيضا حاضرة في هذا المحور ولكن مع وزن قليل مقارنة مع المحور الثاني.

من ناحية أخرى يرتبط هذا المحور سلبا مع المبالغ المخصصة لبرنامج التنمية البلدية (PCD) ومبالغ نفقات التجهيز .ويبين الارتباط الإيجابي و لكنه متوسط في المحور مع مبالغ نفقات التسيير بالموازاة مع نقص الاستثمار في التنمية.

لرؤية أفضل لتفسير المحاور المختلفة، نقوم بالتمثيل البياني التالي (الشكل 6 و 7 و 8)

الشكل 6 :الوزن العاملي للمتغيرات الأولية(F2 و F1)

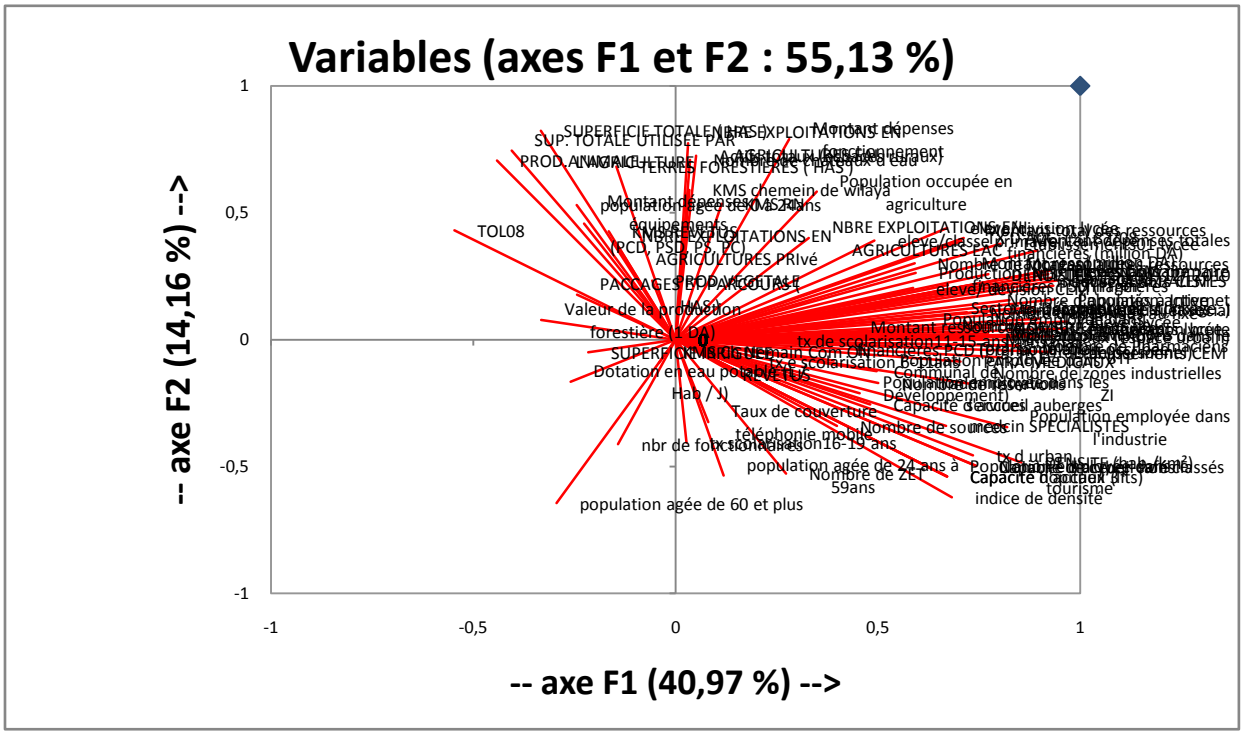

المصدر : نتائج التحليل المكونات الأساسية (ACP)

الشكل7:الوزن العاملي للمتغيرات الأولية(F3 و F1)

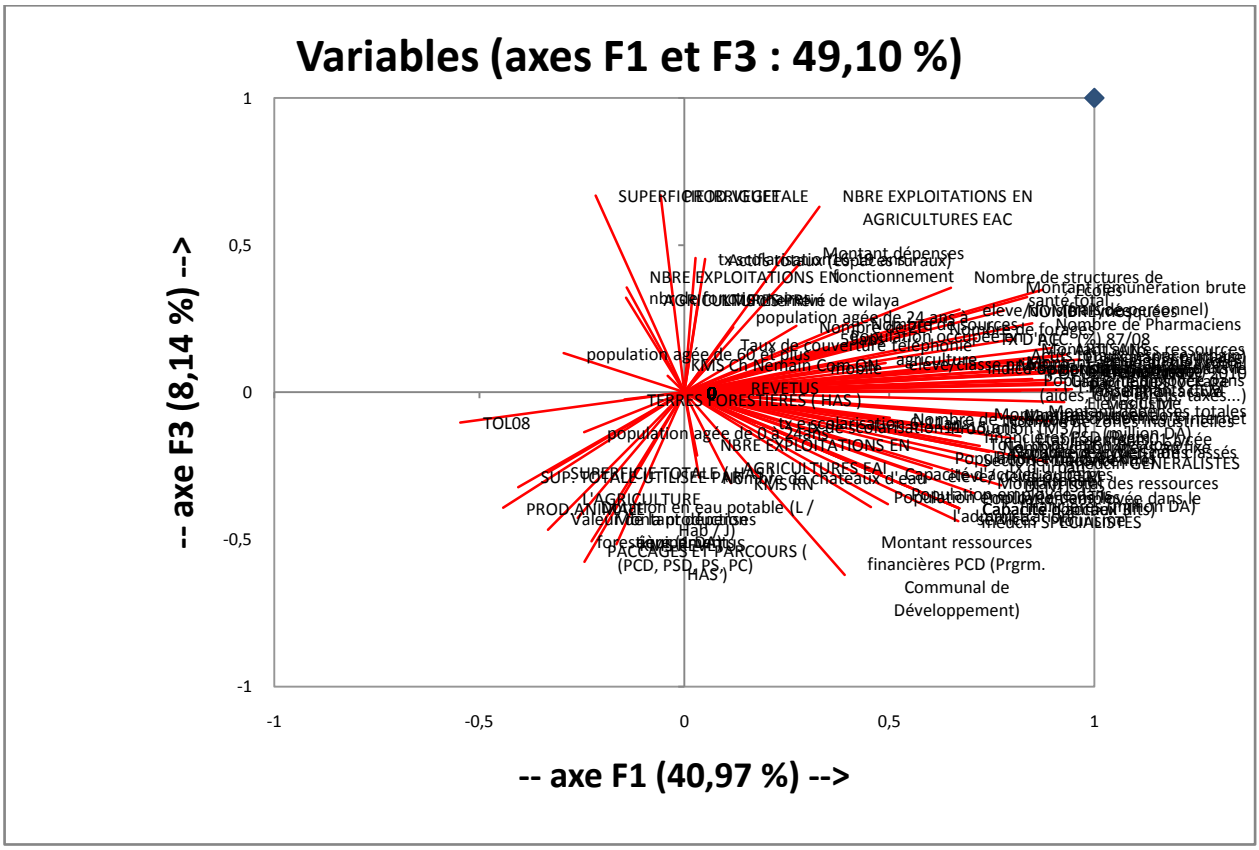

المصدر : نتائج التحليل المكونات الأساسية (ACP)

الشكل8:الوزن العاملي للمتغيرات الأولية(F 2 و F 3)

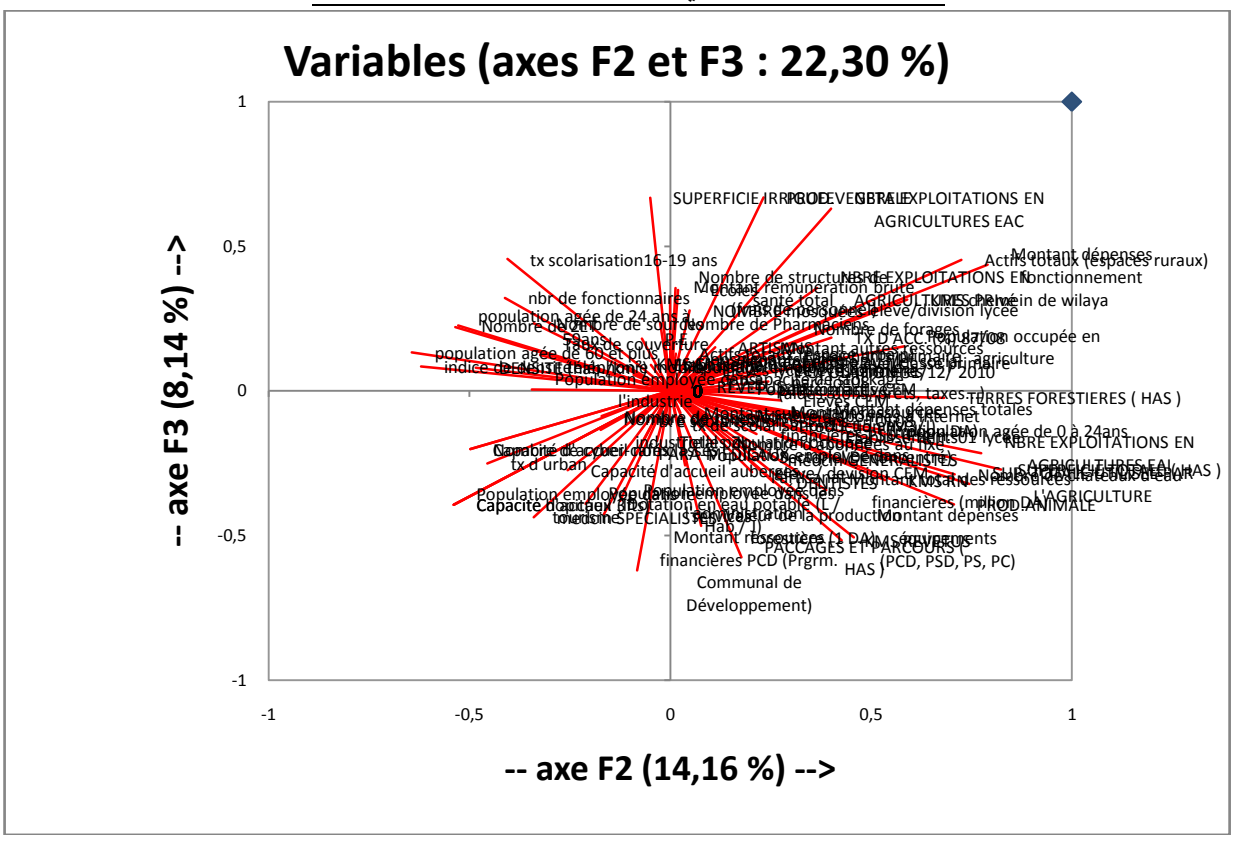

المصدر : نتائج التحليل المكونات الأساسية (ACP)

- **تفسير توزيع البلديات بالمحور العاملي:**

لتحليل توزيع البلديات بالمحاور العاملي، ونعتبر نتائج الجدول أدناه التي تنص على تفاصيل علاقة توزيع البلديات في كل محور، هذه المرحلة من التحليل تسمح بربط المتغيرات المحددة في كل محور، المعرفة كمكون أساسي لوزن البلديات ممثلة تمثيلاً جيدا .يمكن أن ينظر إلى هذا التوزيع على الأشكال 9، 11,10 التي تسمح بوضع نماذج واضحة للبلديات بما يعكس أقصى ارتباطها حول المكونات الأساسية التي حددناها بالتحليل العاملي

الجدول:ارتباط أو علاقة البلديات بالمحور العاملي

	F1	F2	F3
SAIDA	15,780	-7,459	-4,132
DOUI THABET	-6,297	-4,530	1,530
AIN HADJAR	7,576	4,185	2,194
OULED KHALED	6,488	0,496	4,701
MOULAY LARBI	-1,386	2,126	-1,049
YOUB	2,572	3,243	-0,573
HOUNET	-6,807	-5,869	1,653
SIDI AMMAR	-2,387	-3,719	1,181
SIDI BOUBEKEUR	2,555	1,031	2,110
EL HASSASSNA	2,006	3,567	-2,704
MAAMORA	-6,326	0,890	-4,272
SIDI AHMED	-2,386	5,091	0,265
AIN SKHOUNA	-4,014	1,268	-5,210
OULED BRAHIM	3,274	1,459	1,855
TIRCINE	-6,158	-0,212	0,323
AIN SOLTANE	-4,491	-1,567	2,129

المصدر : نتائج التحليل المكونات الأساسية (ACP)

المحور العاملي رقم 1:

الجدول أعلاه والأشكال رقم 9 و 10 تبين بوضوح أن البلديات 10 من مجموع سكان البالغ 16،تمثل تمثيلاً جيدا مع المحور 1.

وفي ضوء هذه البلديات هو أن بلدية سعيدة وهي متصدرة البلديات تتميز بعلاقة و اتباط إيجابي و قوي مع المحور الأول. وهذا يعكس مظهرها الحضري والاقتصادي، فضلا عن مستواها للتجهيزات واشباعها للاحتياجات الاجتماعية التي هي مرتفعة بما يكفي (كما لوحظ سابقا).

عين الحجر، أولاد خالد موجودة أيضا و لكن بارتباط و علاقة متوسطة مع هذا المحور، وهذه البلديات اثنين التي تقع حول سعيدة تشترك في بعض الخصائص مع البلدية الأم (سعيدة)، بما في ذلك مستويات اشباعها للاحتياجات الاجتماعية والزيادة في سكان المناطق الحضرية، الذي يمتد حتى ولاية سعيدة،و بالتالي تشكل منطقة حضرية واحدة.

وبدرجة أقل ارتباط مع المحور الأول نجد بلديات يوب،الحساسنة،سيدي بوبكر،أولاد إبراهيم ، التي يتراوح ارتباطهم مع المحاور 1 و 3. هذا التمثيل يكشف لنا الطابع الحضري القليل أهمية مقارنة مع البلدية الأم (سعيدة)، حيث المستوى متواضع للتجهيزات و اشباعها للاحتياجات الاجتماعية.

وبارتباط سلبي مع المحور، تمثلها البلديات الريفية التي تتميز بغياب الطابع الحضري. من بين هذه البلديات تيرسين، هونت، المعمورة،ذوي ثابت، هي الأكثر ارتباط سلبي مع المحور وتليها عين السلطان والسخونة، وبقية البلديات لها صورة سلبية مع هذا المحور.

وفي الختام أنه يستنتج أن المحور الأول أظهر خصوصية البلدية الأم (سعيدة)التي تختلف عن سائر البلديات من حيث الدينامكية الاقتصادية. ولذلك، يعكس هذا المحور اختلالات التوازن الهيكلي والاجتماعي لبلديات الولاية،الذي يبرز ويؤكد النتائج التي قد ذكرناها في التشخيص للولاية.

المحور العاملي رقم 2:

المحور الثاني الذي يمثل الإمكانات الزراعية والرعوية لبلديات ولاية سعيدة البلديات المرتبطة ارتباط قوي مع هذا المحور هي سيدي أحمد و عين الحجر،يوب، والحساسنة، وهذه البلديات تتميز بالطابع الرعوي،كذلك الخصائص الحضرية التي تميزت بوجود بعض التجهيزات الاجتماعية وحتى الاقتصادية والتي قد تتمثل في شبكة الطرق.

كذلك في مولاي العربي، وأولاد إبراهيم، وسيدي بوبكر التي تتضمن الطابع الريفي والرعوي و كذلك شباب سكانها.

هذا المحور له ارتباط سلبي مع سعيدة الذي يؤكد أيضا طابعها الحضري، ويرتبط أيضا سلبا مع هونت وذوي ثابت،سيدي أعمر، وعين السلطان،كما تشهد غياب الأنشطة الرعوية من ناحية وتوزيعها الضعيف لشبكة طرقها من ناحية أخرى.

للإشارة المحور 2 يوضح العديد من البلديات الذين يمثلون 8 من 16 الذي يتوافق مع 50% من السكان هذا يقودنا إلى تأكيد الطابع الرعوي الزراعي بدليل هذه البلديات الثمانية.

المحور العاملي رقم 3:

في المحور الأخير تتميز بلدية أولاد خالد بارتباط قوي مع هذا المحور و الذي يمثل النشاط الزراعي مع إنتاج كبير نسبيا بفضل الوفرة المروية وموقعها الجغرافي .كذلك هناك بلديات أخرى في هذا المحور، (عين الحجر، سيدي بوبكر، هونت، وأولاد إبراهيم وعين السلطان)و لكن بدرجة أقل من البلدية الأولى.

عين السخونة، والمعمورة تمثل بارتباط قوي و لكن سالب مع هذا المحور مما يشير إلى عدم وجود نشاط زراعي في هذه البلديات، وهذا بسبب موقعهما في مناطق السهوب. سعيدة تتبع الاتجاه نفسه، لكن هذه المرة بسبب طابعها الحضري.

مولاي العربي والحساسنة، ترتبط أيضا سلبا مع هذا المحور و هذا يشير إلى غلبة النشاط الرعوي وانخفاض النشاط الزراعي بسبب ندرة الأراضي الخصبة والاعتماد الكبير على مياه الأمطار.

هذا المحور يجمع سوى عدد محدود من البلديات المتخصصة في الزراعة البحتة، وهذا يدل على سوء استغلال للأراضي الزراعية.

الشكل 9: تمثيل البلديات بالمحاور العاملي (F1 و F2)

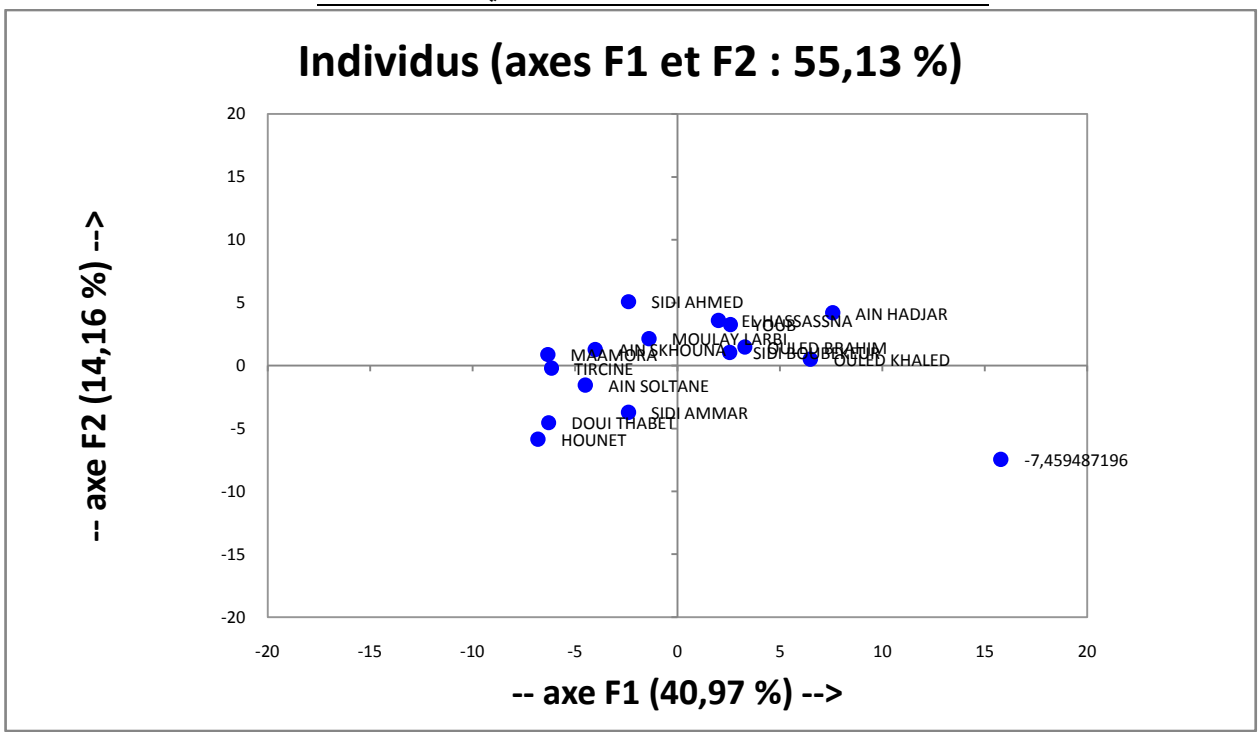

المصدر : نتائج التحليل المكونات الأساسية (ACP)

الشكل 10: تمثيل البلديات بالمحاور العاملي (F 3 و F1)

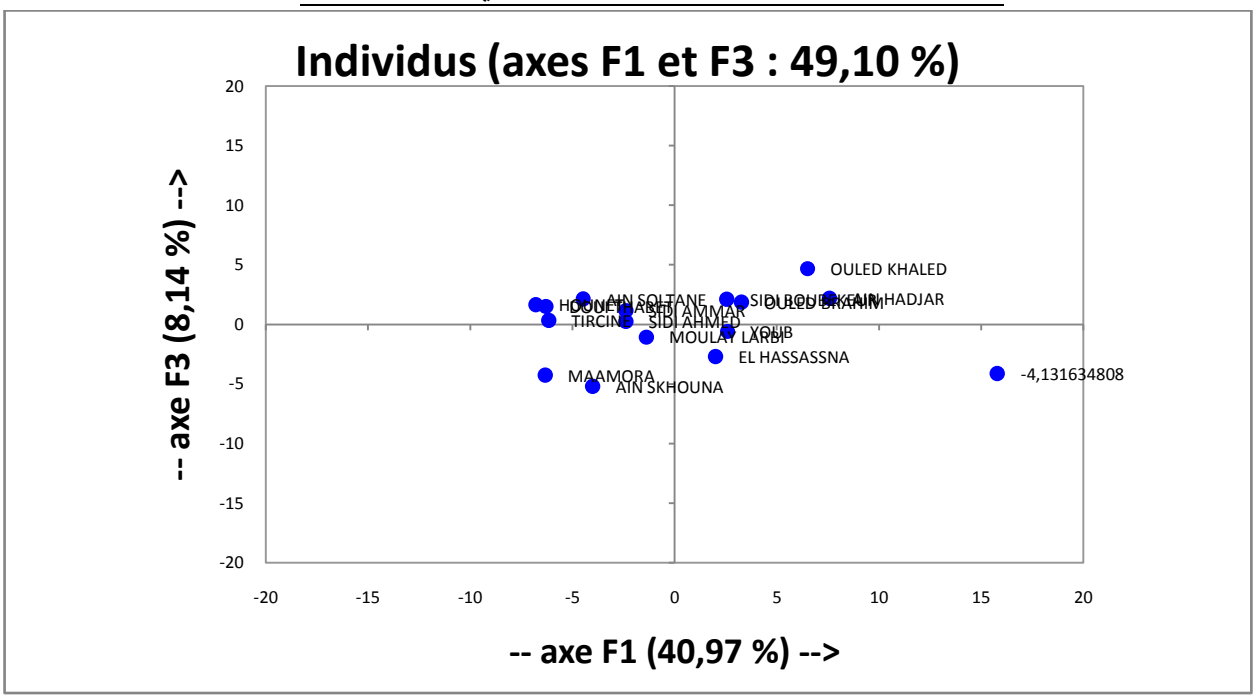

المصدر : نتائج التحليل المكونات الأساسية (ACP)

الشكل 11: تمثيل البلديات بالمحاور العاملي (F 3 و F 2)

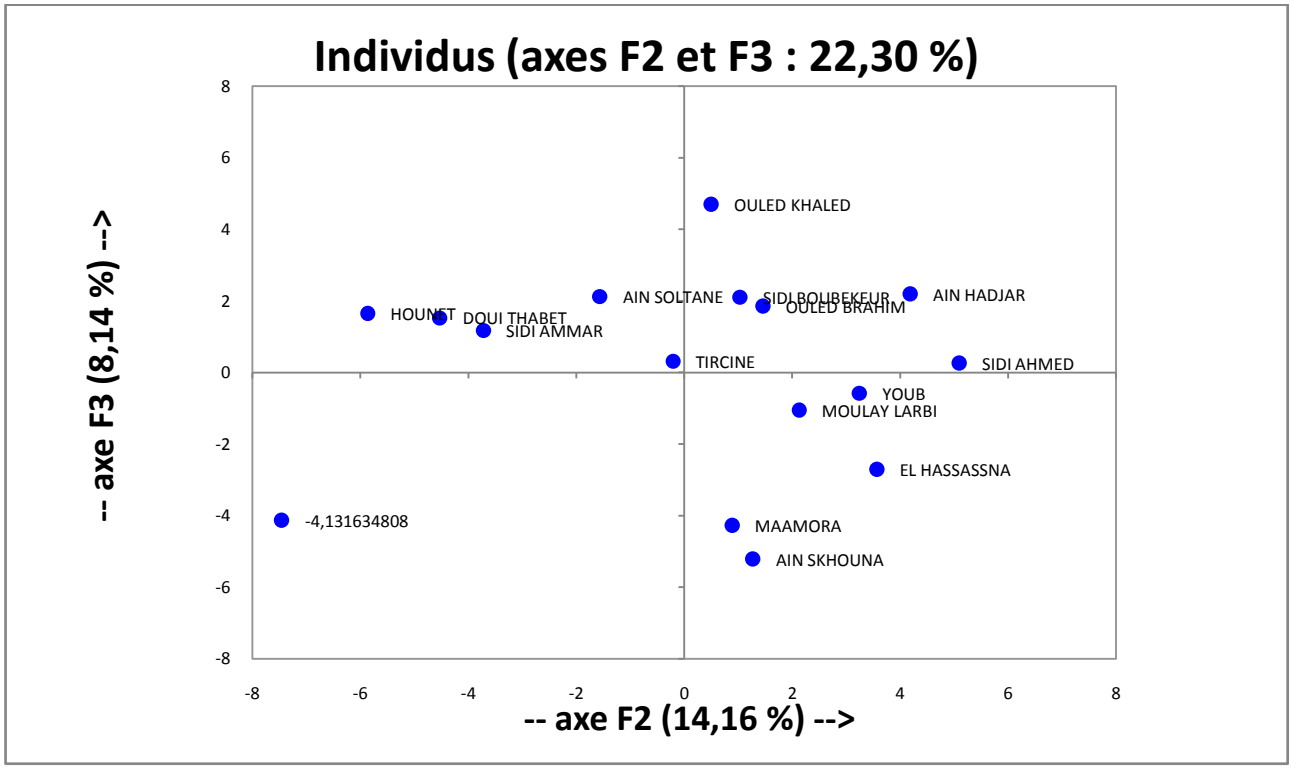

المصدر : نتائج التحليل المكونات الأساسية (ACP)

خلاصة الفصل :

أبرز النتائج التي تم الحصول عليها من هذا الوضع هو العديد من الحقائق التي تعكس الحالة الراهنة لولاية سعيدة وفي الواقع ينبغي في المقام الأول إلى إحترام خصوصيات لبلدية سعيدة كمركز حيوي يجمع جميع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و تطوير البنية التحتية حتى يعطيها حيوية و دينامكية إقتصادية معينة يضاف إلى ذلك يجب إستدراك التأخير في بعض البلديات الخالية من أي معدات أو البنية التحتية التي تسمح لهم بتجاوز القيود التي تمنعهم من المضي قدما وتعزيز أراضيها من الإمكانات و لقد شهدت الولاية تطور ملحوظ في السنوات الأ خيرة في جميع القطاعات باستثناء القطاع الصناعي الذي شهد انخفاضا هذا التشخيص قد مكنتنا من وضع النقاط على جميع مكونات الولاية، التي شكلت محور الدراسة من مؤشرات تتصل بالجوانب المادية والاجتماعية والاقتصادية للولاية.

التحليل ألعاملي (Factor Analysis)

التحليل ألعاملي هو طريقة إحصائية تعمل على تلخيص العديد من المتغيرات (30 مثلاً) لعدد أقل يعرف بالعوامل (Factors) حيث كل مجموعة من المتغيرات تربط بعامل واحد فقط بواسطة دالة بحيث يمكن إرجاع مجموعة من الاختبارات بعامل الذكاء (مثلاً) أو عامل التحصيل أو ... حيث ترتبط المتغيرات في العامل ارتباطاً علياً فيما بينها وضعيفاً مع الأخرى، والتحليل ألعاملي يهدف لاستخلاص مجموعة من العوامل ترتبط بالمتغيرات الأصلية على أن تفسر أكبر نسبة ممكنة من التباين للمتغيرات الأصلية أو تقليص عدد المتغيرات في عدة عوامل فبدلاً من وجود 20 متغيراً يكون لدينا خمسة عوامل أو أقل ويمكن اعتبار هذه العوامل متغيرات ويجرى عليها تحليل يعرف بالتحليل العاملي من الدرجة الثانية، والدالة بين المتغيرات الأصلية والعوامل المكونة لها هي:

$$F_1 = \alpha_{11}X_1 + \alpha_{12}X_2 + \alpha_{13}X_3 + \dots + \alpha_{1n}X_n$$
$$F_2 = \alpha_{21}X_1 + \alpha_{22}X_2 + \alpha_{23}X_3 + \dots + \alpha_{2n}X_n$$
$$F_3 = \alpha_{31}X_1 + \alpha_{32}X_2 + \alpha_{33}X_3 + \dots + \alpha_{2n}X_n$$
$$\dots\dots \quad \dots\dots\dots\dots \quad \dots\dots \quad \dots\dots\dots \quad \dots\dots \quad \dots\dots \quad \dots\dots$$
$$F_n = \alpha_{m1}X_1 + \alpha_{m2}X_2 + \alpha_{m3}X_3 + \dots + \alpha_{mn}X_n \ , \ m > n$$

ويمكن كتابة المعاملات في المعادلات السابقة على شكل مصفوفة (Matrix) تعرف بمصفوفة الارتباط وقد تكون مستطيلة أو مربعة (عدد الصفوف = عدد الأعمدة)

حيث عناصر المصفوفة قيم معاملات الارتباط بين المتغيرات فتقاطع الصف مع العمود هو قيمة معامل الارتباط .

وهنا يجب التقيد بالاتي لإيجاد العوامل من المتغيرات:

* **العامل الأول هو الأكثر ارتباطاً بالمتغيرات**
* **يتواجد في كل عامل المعاملات الصفرية**
* **سهولة تفسيرها بعلاقاتها مع المتغيرات الأصلية**

إذا كان لدينا متغيران معامل الارتباط بينهما يساوي 0.65 فيكون لدينا الجدول (مصفوفة) التالي:

Variables	1	2
1	1.00	0.65
2	0.65	1.00

إذا كان لدينا n من المتغيرات فيكون لدينا n(n—1)/2 معامل ارتباط أو 1 + 2 + 3 + ... + (n—1) فمثلاً وجود 5 متغيرات يعطي 5×4/2 = 10 معامل ارتباط .

الجدول التالي يبن معاملات الارتباط لستة متغيرات (عدد معاملات الارتباط = 1 + 2 + 3 + 4 + 5 = 15 أو 6 × 5 ÷ 2 = 15 مبينة في الجدول الآتي:

Variables	1	2	3	4	5	6
1	1.00	0.65	0.70	0.45	0.30	0.35
2	0.65	1.00	0.55	0.75	0.37	0.40
3	0.70	0.55	1.00	0.66	0.57	0.45
4	0.45	0.75	0.66	1.00	0.61	0.51
5	0.30	0.37	0.57	0.61	1.00	0.74
6	0.35	0.40	0.45	0.51	0.74	1.00

تعرف هذه المصفوفة المربعة بمصفوفة الارتباط المربعة ويلاحظ أن:

1) القيم أعلى الفطر هي نفسها أسفل القطر وعدد كل منها = 15 أي أن القطر قسم المصفوفة لنصفين متماثلين لكون علاقة الارتباط إبدالية.

2) القيمة 1 هي معامل ارتباط المتغير مع نفسه.

3) عدد معاملات الارتباط = 15 من الصيغة 1 + 2 + 3 + ... + (n—1) أو الصيغة n(n—1)/2

4) حساب معاملات الارتباط يتم بالطرق المعروفة بصرف النظر عن اختلافها فكلها صالحة للتحليل ألعاملي.

معامل الشيوع (Communality)

ذكرنا مفهوم العامل بأنه مجموعة من المتغيرات والمتغير أما أن يكون مستقل بمعنى له ارتباط عالي مع عامل واحد وليس له ارتباط مع بقية العوامل أو أن المتغير يشترك مع أكثر من عامل ويعرف بالعامل الشائع أو عامل عام ودرجة شيوعه تعرف بـ Community كعامل الذكاء لظهوره في أنشطة عديدة كالإبداع والتفكير و ...

والعامل يضم على الأقل ثلاث متغيرات والمتغير الشائع ذو مقادير مختلفة في كل عامل بصرف النظر عن اسهاماته جوهرية أو غير ذلك، ومجموع مربعات اسهاماته على عوامل المصفوفة هي قيمة شيوع المتغير ، والتباين الكلي للمتغير = قيمة شيوعه + تباين الخطأ.

الجذر الكامن Eigen Value

هو مجموع مربعات اسهاماته كل المتغيرات على كل عامل من عوامل المصفوفة كلاً على حدة وأن قيمته تتناقص من عامل لآخر حسب الترتيب فالعوامل الأولى ذات جذر كامن أكبر مما يليها وهو أما أن يكون أكبر من الواحد الصحيح فنقبله كعامل وإلا فيرفض كعامل.

تدوير

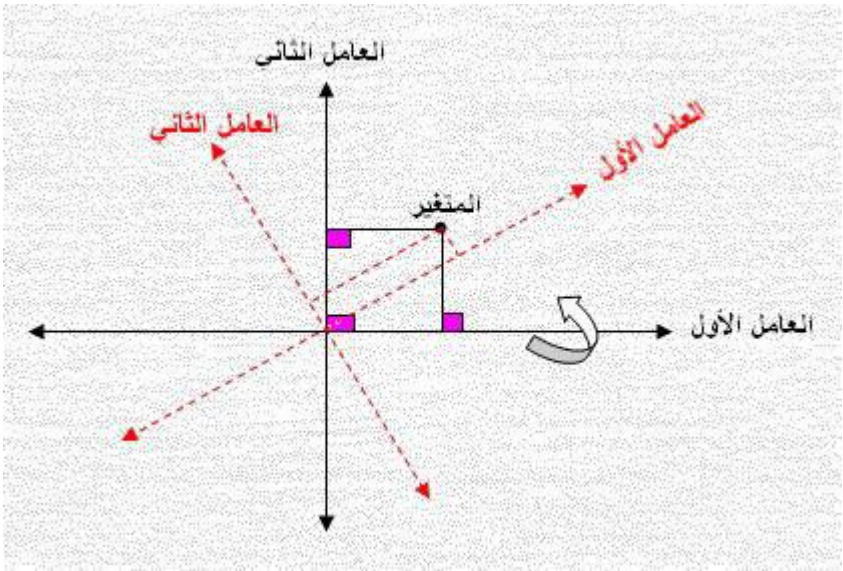

المحاور Rotation of Axes

إذا تشبع متغير بعاملين نعتبر تشبعه بالعامل الأول وإحداثية على محور السينات وتشبعه بالعامل الثاني إحداثية على المحور الصادي بمعنى العامل الأول ممثل بالمحور السيني والعامل الثاني ممثل بالمحور الصادي والنقطة الناشئة في مستوى الإحداثيات (نقطة ثابتة) فتدوير المحاور مع ثبات النقطة فينتج تغير في أبعاد النقطة عن المحورين أي تغير في تشبعها بهذين العاملين وهو ما يؤدي لتغير ارتباطها بالعاملين.

ومن المعروف بأن أي متجهين متعامدين حاصل ضربهم = صفر مما يعني أن العاملين الأول والثاني الممثلين للمحورين السيني والصادي المتعامدين فالارتباط بينهم صفر أي لا ارتباط بينهم مهما تغير موضع المحورين طالما بقيا متعامدين، ولكن دوران المحاور يغير في وضع المتغير كخروج تشبعه من عامل ودخوله في عامل آخر أو العكس أو تتغير بعض المتشبعات السالبة لموجبة أو العكس وهو ما يقودنا لهدف التدوير وهو إعادة توزيع التشبعات للمتغيرات على العوامل حتى لا يؤثر تشبع العامل الأول مثلاً على باقي العوامل إلا أن التدوير ليس بالأمر السهل فلا بد للباحث أن يكون ذو دراية للقيام بعملية التدوير.

التدوير أما أن يكون التدوير متعامد بفرض استقلالية العوامل أو يكون التدوير مائل بفرض عدم استقلالية العوامل، وعلماء النفس لا يرغبون في التدوير على السيكولوجيين يرونه ضرورة.

توجد معادلة لتحديد الحد الأدنى من المتغيرات للحصول على عدد معين من العوامل والصيغة الرياضية هي:

$$V = \frac{2n + 1 + \sqrt{8n + 1}}{2}$$

حيث n عدد العوامل المتوقعة فبوضع n = 6 فنعوض في المعادلة

$$V = \frac{2\times 6+1+\sqrt{8\times 6+1}}{2}$$
$$= \frac{12+1+7}{2}$$
$$= 10$$

أي للحصول على 6 عوامل يلزم وجود 10 متغيرات

التمثيل الهندسي لمعامل الارتباط:

يمثل معامل الارتباط بين متغيرين هندسياً بالزاوية بينهم حيث أن: r = cos(θ) حيث θ الزاوية بين المتجهين الممثلان للمتغيرين

وتحسب θ من جدول الجيب تمام أو من الآلة الحاسبة أو الحاسب الآلي والشكل التالي يبين ذلك حيث لدينا متغيرين معامل الارتباط بينهم 0.5وهي تقابل زاوية 60°من جدول الجيب تمام.

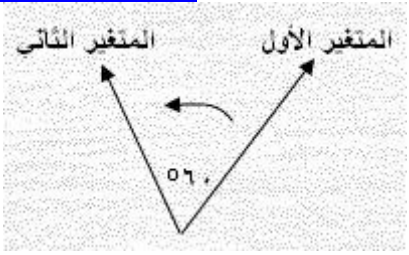

إن دور الدولة الحديث في تحقيق التنمية المحلية فرض ضرورة نقل إستغلال الثروات الإقليمية من الحكومة المركزية إلى الجماعات المحلية، مما جعل بعض الدراسات تهتم ببحث مشاكل هذا الموضوع.

فالتنمية المحلية تبحث في الإ رتقاء بمستوى الوحدات المحلية إقتصاديا و إجتماعيا و إدماجها في منظومة التنمية الإقتصادية لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى الوطني والثروات الإقليمية تهتم بالغذاء و السكان و الطاقة كحرفة الرعي التي يتولى إدارتها القطاع الزراعي و التعدين التي يشرف عليها القطاع الصناعي و غيرها من الثروات لذلك كان من الضروري إعداد برامج تنموية هامة للنهوض بجميع القطاعات على المستوى المحلي ولا يتم ذلك إلا بإجراء تحليل دقيق و معمق لحجم كبير من المعلومات التي بمقدورها مساعدتنا في إجراء التشخيص و بالتالي معرفة النقاط الإيجابية و تطويرها و النقاط السلبية و تحسينها هذا التشخيص إذا تم استغلاله سوف يلبي حتما الاحتياجات المحلية مما يؤدي بالولاية إلى التقدم و التطور الإقتصادي و الإجتماعي.

بالإضافة إلى ذلك فعند إجراء التحقيقات لابد من استخدام الأساليب الإحصائية الحديثة و من بين هذه التقنيات أو الأساليب التحليل العاملي الذي يسمح بإعطاء رؤية واضحة لخصائص الولاية،حيث أننا قمنا باستخدام التحليل إلى المكونات الأساسية(ACP) هذه التقنية التي تعتبر من ضمن أسلوب التحليل العاملي التي تهدف إلى الوصف الإحصائي لجداول كبيرة لطبيعة ظاهرة معينة.

أمّا فيما يخص جمع و اختيار البيانات فقد أنشأنا قاعدة بيانات هامة التي تنتمي إلى جميع القطاعات.حيث أنّنا أجبرنا في بعض الأحيان إلى التوجه بأنفسنا إلى بعض المديريات لتقصي و فهم طبيعة الإحصاءات.

ولا تصبح التنمية المحلية ذات مفعول إلا بعد اعتمادها من طرف جميع الجهات المعنية المحلية، بعدها تتم عملية تنفيذها من طرف الجماعات المحلية باعتبارهم المسؤولين عن العمليات التنموية،أمّا الثروات الإقليمية المسؤول عن استغلالها هم الآمرين بالصرف باعتبارهم المديرين التنفيذيين للقطاعات ، وكل هذه العمليات تكون تحت رقابة الدولة و الحكومة والتي تعتبر رقابة قبل وأثناء وبعد التنفيذ.

ومن خلال الدراسة التطبيقية التي قمنا بها توصلنا إلى النتائج التالية:

- الإستغلال الأمثل للثروات الاقليمية لها ارتباطات و علاقات إيجابية وقوية في عملية التنمية المحلية
- إن الإمكانات الاجتماعية و الاقتصادية و السياحية للولاية غير مستغلة بشكل جيد.
- تنمية ولاية سعيدة تعاني عجز في التسيير لا الإمكانات
- محدودية المبالغ المخصصة لبرنامج التنمية البلدية(PCD)
- ولاية سعيدة تصنف ضمن الولايات الفقيرة نظرا لمحدودية المبالغ المحصلة والإعانات المقدمة من طرف الدولة
- سوء تسيير ثروات ولاية سعيدة أدى بعجزها عن مجابهة احتياجات التنمية المحلية

- عدم الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية التي تزخر بها الولاية خاصة الزراعية منها
- سوء التسيير أدى إلى تواجد مبالغ ضخمة تصرف في التسيير تتحملها الولاية دون زيادة الخدمات المقدمة
- قلة المشاريع التنموية و التباطؤ في عملية إنجازها مما يؤثر سلبا على احتياجات سكانها
- تسعى ولاية سعيدة للقيام بمشاريع تنموية مختلفة في السنوات القادمة بحيث أن إنجازها يساهم في التقليل من الآفات الاجتماعية المتفشية كالفقر،البطالة...الخ

الاقتراحات والتوصيات

- إستغلال الثروات المحلية وذلك عن طريق:

* **السياحة**: تزخر ولاية سعيدة بإمكانيات سياحية معتبرة إلا أنه لا توجد إرادة في هذا المجال.

* **منتجات محلية**: ما تمتاز به ولاية سعيدة هو وفرتها على المنتجات الزراعية ذات الجودة العالية مثل الزيتون والتين ووجود ثروة حيوانية معتبرة ومتنوعة وبالتالي ضرورة دعم هذه المنتجات.

- تشجيع عملية الاستثمار في الولاية وتقديم جميع التسهيلات عن طريق:

* تهيئة المناخ للإستثمار.
* تشجيع الأفراد على الإستثمار.

- على الولاية ترشيد إستغلال ثرواتها وذلك عن طريق:

* إعادة النظر في بعض الثروات غير المستغلة والتقليل من التبذير والإسراف في الجزء المستغل.
* إتباع نظام رقابي فعال للاستغلال الأمثل للثروات.
* التخفيض من نفقات التسيير وتوجيه أكبر نسبة منها لقطاع التجهيز والاستثمار.
* الاعتماد على طرق إحصائية دقيقة لتقدير الثروات الاقليمية.
* وضع خطط تنموية هادفة وفعالة وملائمة لاحتياجات المواطنين.
* التوجه لتنمية وترقية مختلف بلديات الولاية.

صعوبات البحث

- نقص المراجع خاصة في مجال الثروات الإقليمية.
- عدم التعامل معنا بشكل فعال وعدم تزويدنا بالمعلومات الضرورية من طرف بعض المديريات.
- عدم وجود تنسيق بين الجانب النظري والواقع العملي.
- بعض الإحصاءات لا تتوافق مع الواقع كمعدل البطالة مثلا وذلك لأسباب سياسية
- بعض الموظفين المسؤولين عن الإحصاءات غير مؤهلين لأداء مهامهم على أحسن وجه

آفاق البحث

إن موضوع بحثنا هام وحساس جدا ومتشعب يمكن دراسته من عدة جوانب، ونحن ركزنا على ثروات الولاية ودورها في التنمية المحلية، حيث يمكن لأي باحث تناول جوانب أخرى لهذا الموضوع منها:

- البحث بشكل معمق في مجال الثروات الإقليمية في ولايات أخرى.
- دراسة التنمية المحلية بصفة عامة.
- دراسة علاقة التنمية المحلية بالثروات الإقليمية.

أ /الكتب بالعربية

1 – د. كاظم حبيب –مفهوم التنمية الاقتصادية– دار العربي الطبعة الأولى 1970

2 – محمد على الليثي – محمد العزيز عجيمة – التنمية الاقتصادية و مشكلاتها– الدار الجامعية الإسكندرية 2002

3 – محمد شفيق–دراسات في التنمية الاقتصادية–الإسكندرية 1993 دار الهناء للطباعة

4– إسماعيل شعبان– مقدمة في اقتصاد التنمية–نظريات التنمية والنمو وإستراتيجيات التنمية– دار العربي

5– بعوش محمد أمين ،البشير عبد الرحمان،عقبات التنمية الاقتصادية،جامعة وهران 2003.2004

6– عبد المطلب عبد المجيد، التمويل المحلي والتنمية المحلية ، الدار الجامعية الاسكندرية 2001

7–كمال التابعي تعريف العالم الثالث (دراسة نقدية في علم الاجتماع والتنمية)القاهرة دار المعارف، 1993

8– محمد أمين عقلة المومنين، التنمية في الوطن العربي، الدار الجامعية الاسكندرية

9– محمد عبد العزيز عجمية– التنمية الإقتصادية – الدار الجامعية الإسكندرية 2004

10– موسى اللوزي –التنمية الإدارية – دار النشر و التوزيع عمان 2000

11– على أحمد هارون''أسس الجغرافيا الاقتصادية''دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،1995.

12– فتحي أبو عيانة '' الجغرافيا الاقتصادية'' دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1987

13– *حسين أبو العينين'' الموارد الاقتصادية'' مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية،* 1984

14– محمد محمود الديب '' الجغرافيا الاقتصادية '' مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1986.

15– خطاب العاني '' الجغرافية الاقتصادية''جامعة بغداد ، 1981

16– حسن عبد القادر صالح '' الجغرافيا الاقتصادية'' جامعة القدس المفتوحة، 1999

17– محمد خميس الزوكة '' دراسات في الجغرافيا الاقتصادية'' دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990

18– محمد زاهر السماك '' الموارد الاقتصادية '' جامعة بغداد 1979

19– محمد عبد العزيز عجمية '' الموارد الاقتصادية '' دار النهضة العربية، بيروت، 1983

20– رزق الله.عايدةنخلة'' دليل الباحثين في التحليل الإحصائي ''الطبعة الأولى،القاهرة،2002

ب /الكتب بالفرنسية

1– Sead kinea-international tried and developement.OX, the express 1953

2– PKimK,bebrgerK , economy devlopement new York 1988

ج /المذكرات

1– سيدعلي موهوبي،الجبائية المحلية وأثرها على التنمية المحلية – مذكرة ليسانس معهد العلوم التسيير،المركز الجامعي بالمدية،2006

2– مباركي جملية ، المالية المحلية و دورها في تحقيق التنمية – مذكرة ليسانس معهد العلوم الاقتصادية ، المركز الجامعي بالمدية 2006.

3– عبد الله نعيمة،الجهاز الجبائي و دوره في تمويل الجماعات المحلية – مذكرة ليسانس معهد العلوم التجارية المركز الجامعي بالمدية 2004.

د /المداخلات

1– ملتقى الوطني الأول " الاقتصاد الجزائري في الالفية الثالثة" بجامعة سعد دحلب البليدة.

2– د. موسى رحماني، وسيلة سبتي، مداخلة تسيير وتمويل الجماعات المحلية في ضوء التحولات الاقتصادية dramoussar @wissal.dz .

هـ / المجلات

1– مجلة الحقيقة المجلة علمية فكرية محكمة تصدر دوريا عن جامعة أدرار، العدد الأول أكتوبر 2002.

2– مديرية البرمجة و متابعةالميزانية(DPAT) ، مديرية الأشغال العمومية(DTP) ، مديرية الموارد المائية، مديرية المصالح الفلاحية. (DSA) ، مديرية التشغيل والضمان الاجتماعي، مديرية السياحة والصناعة التقليدية، الوكالة الوطنية للإحصاء(ONAS)

(وثائق إدارية).

و / **مواقع الأنترنت**

www.tanmai ma/article.plp3 ?id article27188 ling.fr

2006-12-21 اليوم العالمي حول التنمية المحلية بسلا "مركز التنمية المحلية"www.google.com

موقع الانترنت www.googl.ae، مجلة طريق الخبر التي تصدرها عن الإغاثة الإسلامية

موقع الانترنت www.googl.ae، من ويكيبيديا، الموسوعة الحرة.